وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة إبن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية
قسم علم الإجتماع

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر الطور الثاني ل.م.د
في علم الاجتماع الحضري موسومة بـــ

دور ووظيفة الجمعيات الخيرية بالوسط الحضري

– دراسة ميدانية على جمعية الرحمة والمودة بولاية تيارت نموذجا.

إعداد الطلبة

✓ بعداني حنان
✓ يماني ناصرية

تحت إشراف:

د. بودواية مختار

لجنة المناقشة

الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة
د. مكناس مختارية	أستاذ محاضر أ	رئيسا
د. بودواية مختار	أستاذ محاضر أ	مؤطرا ومقررا
د. الماحي ليلى	أستاذ محاضر أ	مناقشا

الموسم الجامعي: 2024م– 2025م.

شكر

نحمد الله تعالى حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه، أن منّ علينا بنعمة التخرج، ووفقنا لإتمام هذه المرحلة العلمية بعد مسيرة من الجد والاجتهاد، وطريقٍ لم يخلُ من التحديات والصبر، إنه لفضل عظيم من الله، له الحمد والثناء في كل حين.

لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان لكل من كان له أثر إيجابي في دعمنا ومساندتنا، سواء بكلمة طيبة، أو نصيحة صادقة، أو دعاء في ظهر الغيب، فلكل من ساندنا، قريبًا كان أو بعيدًا، لكم منّا كل التقدير والعرفان.

نتقدم بوافر الشكر والتقدير لكل الأستاذة في تخصص علم الاجتماع، نتوجه بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ المشرف، لم تبخلوا علينا بعلمهم وتوجيهاتكم، كنتم لنا نعم الداعم ونعم الموجه طوال مراحل إعداد هذه الرسالة وطوال مسارنا العلمي والأكاديمي، كانت نصائحكم وملاحظاته نبراسًا أنار لنا الطريق، وكان لتشجيعكم الأثر البالغ في تجاوز العقبات وتحقيق هذا الإنجاز.

جزى الله الجميع خير الجزاء، وكتب أجرهم، ووفقنا وإياهم لما يحب ويرضى، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

إهداء

إلى من كان سندي في الحياة،

إلى أبي الحبيب،

الذي لم يبخل عليّ يومًا بشيء أهديك ثمرة هذا الجهد، عرفانًا وتقديرًا.

وإلى من كانت دعواتها سراجا ينير دربي، وحنانها وطنًا أستند إليه في كل لحظة،

إلى أمي الغالية،

كل ما أنجزته اليوم امتدادًا لحبك ودعواتك...

لكِ كل الحب والامتنان.

وإلى إخوتي الأعزاء،

شكرًا لكم من القلب على دعمكم وتشجيعكم المستمر.

وإلى كل من لم يدخر جهدًا في مساعدتي، أو كان له بصمة في هذا الإنجاز،

حنان

إهداء

إلى روح جدتي الغالية التي غادرت الحياة لكنها لم تغادر قلبي

دعواتي تسبق كلماتي، وذكراك في وجداني حية لا تموت

إلى والداي العزيزين نبض القلب وضياء لكما الفضل بعد الله في كل خطوة

أخطوها

جزاكم الله عني خير الجزاء

إلى عمي الكريم السند بعد الأب والمعين في كل حين لك التقدير والمحبة التي لا

توفيها كلماتي

إلى إخوتي وأصدقائي أنتم النور في درب الحياة ورفقة الدرب الجميل شكرا

لوجودكم

ولكل لحظة دعم وتشجيع

ناصرية

الفهرس

شكر

إهداء

مقدمة: .....أ

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1. الإشكالية.....4

2. الفرضيات: 5

3. دوافع اختيار الموضوع.....5

4. أهداف الدراسة: 6

5. أهمية الدراسة: 6

6. الدراسات السابقة: 7

6. المقاربة النظرية 10

7. مفاهيم الدراسة: 11

الفصل الثاني: الجمعيات الخيرية

أولا: المجتمع المدني.....14

1. مفهوم المجتمع المدني: 14

2. مميزات المجتمع المدني: 16

3. مكونات المجتمع المدني: 17

4. أهمية المجتمع المدني:..... 17
5. دور المجتمع المدني: 18
ثانيا: الجمعيات 18
1.1 تعريف الجمعيات: 18
2.1. تعريف الجمعيات الخيرية 19
2. نشأة الجمعيات الخيرية وتطورها:..... 20
3. أنواع ووظائف الجمعيات: 23
4. خصائص الجمعيات الخيرية: 24
5. حقوق الجمعيات وواجباتها: 25
ثالثا: العمل الجمعوي..... 27
1. العمل الجمعوي:..... 27
2. واقع الحركة الجمعوية: 28
3. الإطار التاريخي لتطور الحركة الجمعوية في الجزائر:..... 28
4. أهداف الحركة الجمعوية: 30
5. الاتصال الجمعوي: 31
6. أهداف الاتصال الجمعوي: 32

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد: 35

الإجراءات المنهجية الميدانية 35
1مجالات الدراسة 34
2. عينة الدراسة: 35
3. منهج الدراسة: 36
أولاً :الخصائص السوسيوديموغرافية لأعضاء الجمعية 58
توزيع العينة حسب الجنس: 58
ثانياً: تحليل الأدوار والوظائف الاجتماعية للجمعية: 60
1. وظيفة التكامل الاجتماعي: 61
2. وظيفة التكيّف: 60
3. وظيفة الإنجاز: 62
4. وظيفة الحفظ والاستقرار: 62
5. وظيفة التنشئة الاجتماعية: 62
ثالثا: وسائل العمل والعلاقات 62
رابعا: أداء الجمعية وتقييمها 62
خامسا: الإكراهات البنيوية والتحديات 62
سادسا: التوصيات والأدوار المستقبلية 62
النتائج العامة لمحور البيانات الشخصية: 62
1. التركيبة الجندرية: 63
2. التركيب العمري: 63

3. المستوى التعليمي: 63
4. الانتماء المهني: 63
5. التوزيع الجغرافي (الأحياء): 63
المحور الثاني: العلاقة بين الجمعية والمحيط – 64
1. قنوات التعريف والاتصال:..... 64
2. طبيعة العلاقة (مباشرة/غير مباشرة): 64
3. التفاعل الميداني (زيارة المقر): 65
4. مستوى الاهتمام:..... 65
5. الخبرة الجمعوية: 65
6. العضوية في الجمعيات: 65
نتائج المحور الثالث: الجمعية والمشاركة والمبادرة 66
1. تنوع الخدمات المقدمة من الجمعية: 66
2. أولوية النشاط الخيري ضمن الفعل الجمعوي:..... 66
3. نسبة الاستفادة من خدمات الجمعية: 66
4. نسبة المشاركة في أنشطة الجمعية: 67
5. طبيعة الأنشطة التي شارك فيها المبحوثون: 67
المحور الرابع: عوائق العمل الجمعوي كما يلي:..... 68
1. وجود عراقيل تواجه الجمعية: 68
2. أبرز العوائق التي تواجه الجمعية: 68

3. الجهة المسؤولة عن تخطيط الأنشطة: 68
4. وجود علاقات قرابة بين الأعضاء: 69
أولاً: خصائص الأعضاء وتركيبة الجمعية 69
ثانياً: الأدوار الاجتماعية والوظيفية للجمعية 70
ثالثاً: الوسائل والعلاقات 70
رابعاً: التقييم الذاتي والأداء 70
خامساً: الإكراهات البنيوية والتحديات 70
سادساً: الرؤية المستقبلية والتوصيات 71
النتائج العامة للدراسة: 72
أولا: النتائج العامة للدراسة المستخلصة من الاستمارة 72
1. التركيبة البنيوية للمبحوثين: فاعلية تعليمية مقابل تهميش شبابي 72
2. الفضاء الجمعوي كامتداد للشبكات الأولية والرقمية 72
3. الطابع الخيري للجمعيات: تعويض غياب الدولة؟ 72
4. الفعالية الشبكية مقابل محدودية المشاركة المباشرة 73
5. عوائق هيكلية تعرقل استمرارية الفعل الجمعوي 73
6. محدودية التخطيط التشاركي: مركزية القرار وضعف التعبئة 73
ثانيا: النتائج العامة للدراسة المستخلصة من المقابلة 75
ثالثا: التحليل التكاملي للعمل الجمعوي في بلدية تيارت: قراءة ميدانية ونوعية 76
1. البنية الاجتماعية والتنظيمية للفعل الجمعوي 76

2. وظائف الجمعية داخل النسق الحضري 77

3. الفضاء الجمعوي وأدوات التواصل 77

4. العوائق والتحديات البنيوية 77

5. إمكانيات التطوير والرهانات المستقبلية 78

خاتمة : 80

قائمة المصادر والمراجع 83

الملاحق..... 88

الملخص..... 96

قائمة الجداول

الجدول رقم 01 يمثل توزيع المبحوثين حسب الجنس 37
الجدول رقم 02 يمثل توزيع المبحوثين حسب السن..... 38
الجدول رقم 03 يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي:..... 39
الجدول رقم 04 يمثل توزيع المبحوثين حسب المهنة: 40
الجدول رقم 05 يمثل توزيع المبحوثين حسب عنوان الحي:..... 40
المحور الثاني: العلاقة بين الجمعية والمحيط 41
الجدول رقم 06 يمثل التعرف على الجمعية..... 41
الجدول رقم 07 يمثل العلاقة المباشرة مع الجمعية؟ 42
الجدول رقم 08 يمثل العلاقة الغير المباشرة (وسيط)؟ 43
الجدول رقم 09 يمثل التردد على مقر الجمعية؟ 44
الجدول رقم 10 يمثل درجة اهتمامك بالجمعية؟ 45
الجدول رقم 11 يمثل التعامل مع جمعيات أخرى؟ 46
الجدول رقم 12 يمثل أنك عضو في جمعية؟ 47
الجدول رقم 13 يمثل أعضاء الجمعية كلهم من نفس الحي؟..... 48
الجدول رقم 14 يمثل أعضاء الجمعية من نفس الجنس؟ 48
الجدول رقم 15 يمثل إذا كنت عضوًا، أذكر طبيعتها؟..... 49
الجدول رقم 16 الجمعية خاصة بالحي فقط؟ 50
المحور الثالث: الجمعية والمشاركة والمبادرة 51

الجدول رقم 17 يمثل أهم الخدمات التي تقدمها الجمعية؟..... 51
الجدول رقم 18 يمثل أهم النشاطات التي تقدمها الجمعية؟..... 52
الجدول رقم 19 يمثل الإستفادة من خدمات الجمعية؟ 53
الجدول رقم 20 يمثل المشاركة في أنشطة الجمعية؟ 53
المحور الثالث: عوائق العمل الجمعوي 55
الجدول رقم 21 يمثل مواجهة الجمعية مشاكل؟ 55
الجدول رقم 22 يمثل العوائق الرئيسية؟..... 56
الجدول رقم 23 يمثل من يخطط لأنشطة الجمعية؟ 57
الجدول رقم 24 يمثل علاقة قرابة بين الأعضاء؟ 58
جدول رقم 25 يوضح توزيع العينة حسب متغير الجنس..... 59
جدول رقم 26 يوضح توزيع العينة حسب متغير السن..... 59
جدول رقم 27 يوضح توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي..... 60

مقدمة

مقدمة:

شهد الوسط الحضري في العقود الأخيرة تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية متسارعة، نتج عنها تعقيد كبير في أنماط العيش والعلاقات الاجتماعية، فقد أصبحت المدن مراكز لجذب السكان من شتى الخلفيات الاجتماعية والثقافية مما أدى الى تزايد الكثافة السكانية وتنامي الحاجيات الاجتماعية وكذا بروز مظاهر جديدة من الفقر، التهميش، البطالة، التفاوت الاجتماعي، وترافق هذا الوضع الاجتماعي المعقد مع تراجع نسبي في قدرة المؤسسات الاجتماعية المختلفة على الاستجابة الشاملة لجميع هذه المتطلبات لاسيما في ظل التغيرات الاجتماعية والثقافية.

تعتبر الجمعيات الخيرية شكلا من اشكال التنظيمات التطوعية التي ينشئها المواطنون بمبادرة ذاتية سواء بشكل دائم أو مؤقت، من أجل معالجة مشكلاتهم المختلفة وتلبية احتياجاتهم المتعددة، تعمل هذه الجمعيات في اطار القوانين الوطنية المعمول بها، مثل القانون رقم 06/12 الصادر في 12 يناير 2012 الذي ينظم عمل الجمعيات، يعكس انشاء الجمعيات والانخراط فيها درجة عالية من الوعي المدني والنضج المجتمعي، كما يعبر عن رغبة المواطنين في المساهمة المحلية في تنمية المجتمع وتقدمه، خاصة في ظل وجود فجوات (فجوات ناتجة عن الزيادة الديمغرافية، فجوات ناتجة عن عدم التكافؤ في التنمية، زيادة الهشاشة الاجتماعية...الخ) لذا يتجند الافراد ضمن اطر قانونية منظمة لسد هذا الفراغ، تعمل الجمعيات كحلقة وصل بين المجتمع والدولة، تعزز من خلالها قيم التكافل والتضامن التي تميز المجتمع المدني، تقوم الجمعيات بالعديد من الأدوار التي يحددها التشريع والقانون لتتجاوزها إلى أدوار جديدة أملاها متغيرات ومحددات جديدة نحتاج إلى فهمها وتفسيرها. تقوم الجمعيات بدور محوري في تنظيم وتأطير المبادرات الشعبية، كما تسهر على تحقيق الرفاه الاجتماعي، بل وتسهم في حلحلة الكثير من للمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها الافراد في محيطهم الحضري.

تعتبر الجمعيات كظاهرة حضرية لكن يختلف حضورها وأثرها الاجتماعي والثقافي، كما تختلف الجمعيات ذاتها في مستوى النشاط والفئة المستهدفة، إلا أنها تعتبر على اختلافها –أي الجمعيات– كركيزة أساسية، كتنظيم وكبناء وسيط استقرت عليها المجتمعات الحديثة والمعاصرة، لما تقدمه من خدمات، لا يمكن أن نعتبر بأن الجمعيات والعمل الجمعوي محدود وغير مجدي للحضور الدائم للدولة والجماعات التي يمكن أن تسهم في تقديم التضامن والتقليل من الهامشية، تسعى الجمعيات مثلها مثل كل المؤسسات المجتمعية للتكفل المباشر بالفئات المحرومة أو المهمشة، كما تقوم بخدمة الإنسان وتحقيق جملة من الأهداف كالتنمية وتعزيز التضامن الاجتماعي، ومثال ذلك الجمعيات الخيرية

التي أصبحت ناشطة في مختلف الميادين الاجتماعية الثقافية الرياضية الصحية البيئية وغيرها وهذا ما أدى لوصف هذه الظاهرة بالحركة الجمعوية، لما لها من تأثير قوي على المجتمع والتي تعتبر من أبرز مكونات المجتمع المدني.

استنادا على ما سبق سعينا في دراستنا لتحليل وتفكيك دور الجمعيات الخيرية في الوسط الحضري ووظيفتها في المجتمع المحلي من خلال نموذج خاص تمثل في الجمعيات الخيرية. قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاث فصول كالتالي:

الفصل الأول: المعنون بتقديم الدراسة وتم التطرق فيه إلى كل من الإشكالية التي كانت حول دور ووظيفة الجمعيات بالوسط الحضري والفرضيات ثم دوافع اختيار الموضوع، أهداف الدراسة وأهميتها، الدراسات السابقة، تحديد مصطلحات البحث ثم المقاربة النظرية إضافة إلى الإطار النظري للدراسة.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه الى الجمعيات والعمل الجمعوي تناولنا فيه الجانب التاريخي لتطور الجمعيات، أنواعها ووظائفها.

الفصل الثالث: عرجنا إلى الإجراءات المنهجية وتحليل المقابلة والاستمارة ومناقشة الفرضيات إضافة إلى النتائج الكلية والجزئية للدراسة وفي الأخير قدمنا استنتاجا عاما ثم الخاتمة.

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1. الإشكالية
2. الفرضيات
3. دوافع اختار الموضوع
4. أهداف الدراسة
5. أهمية الدراسة
6. الدراسات السابقة
7. تحديد مصطلحات البحث
8. المقاربة النظرية

1. الإشكالية

يعتبر العمل الخيري الدعامة الأساسية في تطور المجتمع من شكله البسيط إلى شكله أكثر تعقيدا في ظل المشكلات التي تواجه أفراد، تتعلق بتحديد مدى تأثير هذه الجمعيات على تحسين ظروف الحياة في المدن ومدى قدرتها على تلبية احتياجات المجتمع المحلي قد تواجه الجمعيات صعوبة في تحديد الأولويات الحقيقية للسكان في الوسط الحضري مما يؤدي إلى عدم توافق الأنشطة التي تنفذها مع حاجات المجتمع الفعلية، فبعض الجمعيات قد تكون عرضة للتأثيرات السياسية أو الاجتماعية مما يحد من قدرتها على العمل بالفعالية أو تحقيق اهدافها المجتمعية بشكل محايد. حيث عجز القطاعين الحكومي والخاص عن تغطية احتياجاتهم إلا أن استدعى الأمر بروز قطاع ثالث عرف بالقطاع الخيري، ومن أشكاله الجمعيات الخيرية وهي ظاهرة تاريخية عبارة عن تنظيمات اجتماعية مبنية على قيم التضامن تتأسس على نشاطات تطوعية غير ربحية أصبحت اليوم تشكل ظاهرة تحتاج إلى عناء البحثي والمواكبة السوسيولوجية، فالفعل الخيري كعامل من عوامل التنمية الاجتماعية يساهم في ترسيخ مبادئ التعاون والتماسك المجتمعيين، ويعمل على تعزيز روح الانتماء الوطني للمتطوعين وهنا نحن أمام واقعة جمعوية Fait Associatif لها أدوار ووظائف تأثرت بالتحولات الاجتماعية نلاحظ بأنها تسعى لخلق المبادرات لتجسيد التضامن والتماسك. إن الحديث عن العمل الجمعوي يقودنا إلى تحليل ممارسات الفاعلين الاجتماعين الذي يسهرون على وضع كفاءاتهم وخبراتهم ومجهوداتهم في خدمة الآخرين دون السعي لتلقي تعويضات أو الاستفادة من امتيازات أو خدمات، إذن نحن أمام نشاط حر – نسبيا – نشاط مهيكل هو العمل الجمعوي الذي يتأسس على قيم مثل التطوع، الكرم، البذل العطاء، التعاون الخير الإحسان والتضحية... الخ) يمكننا كباحثين دراسة هذه القيم كما يمكننا أن نفهم الاستراتيجيات التي تلجأ إليها الجمعيات لتحقيق أهدافها.

أصبح العمل الجمعوي التطوعي مرتبط بمردود اقتصادي من خلاله يمكن توفير عائد مادي نحتاج لفهم هذا التحول الذي يتنافى مع القيم التي أشرنا إليها سابقا وبأخص أنه يتعارض مع التطوع في حد ذاته هذا التحول أشار إليه باحثون بمصطلح القطاع الثالث" الذي من خلاله يمكننا الوصول إلى فهم أهم مبادئ التي تلجأ إليها الجمعيات الخيرية التي لعبت دورا هاماً في تعزيز العمل الخيري التطوعي وذلك من أجل تدعيمه وترسيخه في أوساط المجتمع اتخذنا جمعية الرحمة والمودة بولاية تيارت كنموذج للجمعيات الخيرية البارزة على المستوى المحلي فهي كباقي التنظيمات لها أهداف تسعى من أجل تحقيقها كما أنها تعتمد على وموارد وجملة من النشاطات والاستراتيجيات داخل الوسط الحضري، الذي يعد فضاء ملائما لنشاط الجمعيات نظرا لما يوفره من موارد بشرية ومادية الى جانب تعدد الحاجيات

الاجتماعية والاقتصادية للسكان، باعتباره يساعد في تعزيز القيم الإيجابية والتآزر المجتمعي، ومن هنا يمكننا طرح التساؤل التالي:**ما دور ووظيفة الجمعيات الخيرية في الوسط الحضري؟**

2. الفرضيات:

الفرضية العامة:

– يمكن للجمعيات أن تسهم في تقوية الروابط بين أفراد المجتمع وتعزيز المشاركة المدنية في اتخاذ القرارات التي تؤثر على البيئة الحضرية.

الفرضيات الجزئية:

-يمكن للجمعيات أن تسهم في القضاء على الهشاشة الاجتماعية والعمل على الادماج الاجتماعي للفئات الاجتماعية المختلفة.

– العيش ضمن الوسط الحضري يتطلب وجود بنية وسيطة تسهم في العديد من الوظائف كوظيفة الدعم العلائقي للأفراد وتدفعهم للمشاركة المجتمعية.

– الجمعيات تسهم في الحفاظ التماسك الاجتماعي وتقلل من آثار التفاوت الاجتماعي.

3. دوافع اختيار الموضوع

1.3 دوافع ذاتية:

جاء اختيارنا لموضوع الجمعيات الخيرية انطلاقا من دوافع ذاتية وشخصية، بدءا من الرغبة في فهم دور الجمعيات في المجتمع، ومعرفة كيفية مساهمتها في تحسين حياة الافراد في المناطق الحضرية، وقد اثار هذا الموضوع فضولنا واهتمامنا للبحث عن تأثير الجمعيات على التنمية المجتمعية في المدن، كما عزز رغبتنا في دراسة هذه الظاهرة من منظور سوسيولوجي مدى إمكانية الجمعيات في الارتباط بحلول المشاكل الاجتماعية، الى جانب تسليط الضوء على دورها في تثبيت العدالة الاجتماعية والمساواة المدنية.

2.3 دوافع موضوعية:

يعود اختيارنا لدراسة الجمعيات الخيرية إلى جملة الأسباب الموضوعية التي تعكس أهمية هذا المجال في الواقع المعاصر، ولعل أبرزها الحاجة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي في الوسط الحضري، كما أخذنا بعين الاعتبار أن المشاكل الاجتماعية مثل "الفقر، التهميش" قد تؤدي إلى ضعف التماسك بين فئات المجتمع، هذا الأخير الذي يشهد زيادة في عدد السكان، مما يزيد من الطلب على الخدمات الاجتماعية التي يمكن أن تقدمها الجمعيات بشكل

فعال. إن دراسة هذا الموضوع تتيح الفرصة لنا لفهم مدى مساهمة الجمعيات الخيرية في تعزيز مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياتهم اليومية، خاصة في المدن التي تشهد نموا سريعا كما يمكن للجمعيات أن تلعب دورا مهما في معالجة قضايا البيئة مثل "التلوث وإعادة التدوير..."بالإضافة إلى حاجة هذا الموضوع إلى المزيد من البحث والتقصي لاعتباره ظاهرة مهمة وجب للاهتمام بها.

4. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تضطلع به الجمعيات الخيرية في الوسط الحضري، من خلال رصد وتحليل الوظائف التي تقوم بها جمعية الرحمة والمودة بولاية تيارت كنموذج ميداني. وتسعى إلى فهم طبيعة الأنشطة التي تقدمها الجمعية للفئات المستفيدة، ومدى استجابتها لحاجات المجتمع المحلي. كما تهدف إلى استكشاف علاقات التنسيق والتعاون بين الجمعية والهيئات العمومية والمجتمع المدني، إلى جانب تسليط الضوء على التحديات التي تواجه العمل الخيري الحضري، سواء من حيث التنظيم أو التمويل أو التسيير. وتسعى الدراسة كذلك إلى تحليل فعالية الاتصال الجمعوي داخل الجمعية وأثره في تحقيق أهدافها، مع اقتراح آليات عملية لتحسين أداء الجمعيات الخيرية وتعزيز مساهمتها في التنمية المحلية والتكافل الاجتماعي في البيئة الحضرية.

5. أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من حيث تناولها لموضوع الجمعيات الخيرية كفاعل مدني أساسي في الوسط الحضري، في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها المدن الجزائرية. فهي تسلط الضوء على مساهمة الجمعيات الخيرية في التكفل بالفئات الهشة، وتعزيز قيم التضامن والتكافل الاجتماعي، في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى تدخلات مجتمعية مكمّلة لدور الدولة. كما تنبع أهمية الدراسة من تركيزها على نموذج ميداني محدد، وهو جمعية الرحمة والمودة بولاية تيارت، مما يتيح فهماً واقعياً وموضوعياً لأداء العمل الجمعوي، وآليات اشتغاله، والتحديات التي تواجهه. وتسهم هذه الدراسة في إثراء المعرفة العلمية حول العمل الخيري في السياق الحضري الجزائري، كما يمكن أن تشكل مرجعًا مفيدًا للباحثين والمهتمين بقضايا التنمية المحلية والمجتمع المدني.

6. الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

1.6 دراسة عبد الله بوصنبورة 2010 بعنوان "**الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب** دراسة ميدانية من الدراسات التي تناولت موضوع الجمعيات.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الحركة الجمعوية في الجزائر والدور الذي تقوم به حاليا والذي يمكنها أن تقوم به بتقديم مختلف أوجه الرعاية الاجتماعية لفئة اشباب أجريت على عينة مكونة من مسؤولي عدد من جمعيات النشطة في الحقل الثقافي الشباني والبالغ عددهم 24 مسؤول والشباب المستفيدين من خدمات الجمعيات الثقافية بقدر 340 شاب منخرط. كما تسعى هذه الدراسة إلى تحليل وفهم وتفسير جوانب هامة من النشاط الجمعوي تتمثل في مايلي:

- معرفة الظروف التاريخية لنشأة الحركة الجمعوية في الجزائر وتطورها قبل وبعد الإستقلال.
- تقدير العدد الحقيقي للجمعيات الوطنية والمحلية الناشطة فعليا في مختلف المجالات على مستوى ولاية قالمة.
- معرفة النشاطات والبرامج المسطرة والمطبقة وطبيعة أهدافها وأغراضها.
- رصد الصعوبات والعراقيل التي تعترض نشاط الجمعيات.

من أجل تحقيق هذه الأهداف فإن الباحث رأى أن أنسب منهج لهذه الدراسة منهج المسح الاجتماعي، بنوعية طريقة الحصر الشامل بالنسبة للجمعيات الشبابية الناشطة على مستوى ولاية قالمة، كما اعتمد في ذلك على أداة جمع البيانات على الاستمارة أداة رئيسية حيث استعمل على المقابلة والملاحظة. [1]

أهم النتائج التي توصل إليها في دراسته تكمن في مايلي:

- الجمعيات الشبابية تتبنى الميدان الثقافي بشكل أساسي في أنشطتها وبرامجها المقدمة للشباب.
- إن البرامج التي تقدمها الحركة الجمعوية للشباب لا تعبر عن الانشغالات الفعلية والطموحات الحقيقية لفئة الشباب المستهدف، من حيث معالجة المشاكل التي يتخبط فيها ويعاني من تتبعها مثل البطالة والفقر والتهميش وسوء التكيف الاجتماعي والمشاكل العائلية والاجتماعية.

[1] عبد الله بوصنبورة، الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعية الشباب، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، جامعة الأخوة منتوري قسنطينة، 2010.

– دور الأخصائيين الاجتماعيين في الجمعيات للتكفل الأمثل بالطرق العلمية الملائمة الرعاية الشباب من أجل تحقيق مبادئ طرق الخدمة الاجتماعية.

– معظم قادة الجمعيات يعتقدون أن الشبكات الجمعوية ذات نشاطات المتشابهة أو تعمل في نطاق جغرافي واحد عامل مساعد على التعارف بين هذه الجمعيات.

– المشاركة الشبانية في أعمال الجمعيات لم ترقى إلى مستوى طموحاتهم ومطالبتهم نظرا لضعف اليات التواصل والحوار بين إطارات الجمعيات والشباب في الأحياء والقرى، وفي المؤسسات الشبانية كذلك وهذا طبع العمل الجمعوي بنوع من النخبوية والبعد عن عمق معاناة الشباب من الطروف الصعبة التي يعيشونها.

2.6 دراسة باعلي سعيدة 2016 بعنوان "دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي ممثلة في جمعية كافل اليتيم كنموذج على المستوى المحلي فتمثلت في مايلي:

– التعرف على ما يمثله العمل التطوعي في أذهان الافراد المتطوعين بالجمعيات الخيرية.

– الوقوف على الدور الخدماتي للعمل التطوعي بالجمعيات الخيرية.

– الوقوف على الدور التثقيفي التوعوي للعمل التطوعي بالجمعيات الخيرية للأيتام وأهم النشاطات والبرامج التي تنتهجها هذه الجمعيات.

– التعرف على أهم المعوقات التي تعيق تفعيل العمل التطوعي بالجمعيات الخيرية.

وقد أجريت هذه الدراسة على عينة قصدية قوامها 110 متطوعا بجمعية كافل اليتيم الخيرية الفرع الولائي لولاية أدرار، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي الملائم، كما اعتمدت في جمع البيانات على كل من الإستبيان والمقابلة، وعليه فقد توصلت إلى أهم النتائج:

– تعتمد جمعية كافل اليتيم الخيرية في تقديم خدماتها التطوعية على جهود المتطوعين بها، وذلك من خلال مشاركتهم في تسطير برامجها التطوعية، اذ تعمل جمعية كافل اليتيم الخيرية على نشر ثقافة العمل التطوعي والتحسين بأهمية من خلال تسطيرها لبرامج ونشاطات تثقيفية. [1]

[1] باعلي سعيدة، دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي دراسة ميدانية بجامعة كافل اليتيم الخيرية بأدرار، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنظيم والعمل، 2017/2016،

3.5 دراسة كوندا سلمى وبن سباع صليحة 2019 المعنونة بـ "إسهامات الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية الاجتماعية بالمجتمع الجزائر الخير نموذجاً".

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على دور اسهامات الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية والتي مست عدة جوانب في الحياة الاجتماعية والتي تمثلت في مايلي:

– التعرف على واقع العمل الجمعوي الخيري في الجزائر وتسليط الضوء على دوافع انخراط الناشطين بالجمعيات الخيرية في المجتمع الجزائري.

– الكشف عن مجالات نشاط الجمعيات الخيرية في المجتمع الجزائري.

– التعرف على أهم البرامج المساهمة في تفعيل وتحقيق التنمية الاجتماعية في المجتمع الجزائري.

أجريت الدراسة على عينة مكونة من 84 ناشطاً بالاعتماد على أداة الإستبيان والتي توصلت من خلالها إلى أن العمل التطوعي الخيري يعد ركيزة مهمة في تحقيق التنمية الإجتماعية.

أهم النتائج:

– هناك مشاركة شبابية كبيرة في مجال العمل الخيري مع حساب الفئات العمرية الأخرى وذلك ما تتمتع به مرحلة الشباب من نشاط قوة.

– أن دوافع المتطوعين من العمل الخيري هي دوافع خيرية أسمى من دوافع الدينية. إن جمعية جزائر الخير بفروعها على مختلف الوطن تقدم تكفلا صحيا متميزا للفئات المحتاجة وتعمل على توفير مختلف اللوازم الطبية الضرورية. [1]

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الجمعيات وبعد تحليل محتواها، تبين ان هناك اختلافا مع دراستنا من حيث طرح عنوان البحث، ضف الى ذلك اختلاف المناهج فعلى سبيل المثال عبد الله بوصنبورة اعتمد منهج المسح الاجتماعي اما في دراستنا قمنا بالإعتماد على المنهج الوصفي، في حين اتفق بحثنا مع الدراسات السابقة من حيث المجال المكاني والمتمثل في تناولهم لموضوع الجمعيات والحركة الجمعوية بما فيها أهدافها واسهاماتها.

[1] كوندة سلمة، إسهامات الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية الاجتماعية بالمجتمع الجزائر، مجلة الدراسات في علوم الإنسانية جامعة جيجل مجلد الثاني، العدد 3، سبتمبر 2019، ص38.

6. المقاربة النظرية:

النظرية الوظيفية:

تهتم هذه المقاربة بتفسير المواضيع التي تغطي قطاعات واسعة من المجتمع فهي تدرس البناء والمؤسسات والأنظمة والأنساق والفعل الاجتماعي والوظيفية والتنظيمات الاجتماعية، وتستخدم هذه المقاربة مفهوم التوازن والتضامن ونظام تقسيم العمل لتفسير كيف يستمر النظام الاجتماعي في الوجود، ونادرا ما تستخدم هذه المقاربة مدخل الصراع الاجتماعي في تحليل لأنها تنظر إليه باعتبار أنه حالة طارئة لكنها تستخدم مدخل التنافس لتوضيح كيفية تطور وحدات النظام الاجتماعي حيث ترتكز هذه المقاربة على محورين: الأول بنائي ويتضمن عرض وتفسير مكونات البناء الاجتماعي الذي يتألف من نظم اجتماعية وسياسية واقتصادية ... والمحور الثاني وظيفي وفيه تقوم المقاربة على دراسة الوظائف الاجتماعية للظواهر والوقائع ومالها من تبعيات وآثار وما ينتج عنها من معطيات في كل نسق خلال علاقته بالأنساق أخرى[1]، ويقصد بالبنائية الوظيفية أن كل البحوث والدراسات التي يتمحور اهتمامها في شكل البناء أو بناء أي وحدة، أو يكون الاهتمام هو الوظائف التي تؤديها الوحدة في إطار البناء العام للوحدات أو البناء الكلي. حيث تركز على الوظائف والأدوار التي تقوم بها الوحدات المكونة للكل فمثلا إذا أردنا تطبيق مصطلح البناء على المجتمع فإننا نقول البناء الاجتماعي المراد به مجموعة العلاقات الاجتماعية المتباينة التي تتكامل وتنسق من خلال الأدوار الاجتماعية[2]

ويلاحظ ميرتون أن علم الاجتماع يميل استعمال كلمة نظرية كمرادف للأفكار المرشدة لتحليل المفاهيم لتفسيرات الوقائع بعد وقوعها.[3]

تركز البنائية على تأثير الأفكار والبعد الاجتماعي كما تركز أيضاً على دور الهوية في تكوين المصالح والأفعال من خلال التفاعل عبر عمليات اجتماعية، حيث تحتوي على اتجاهين الاتجاه الحداثي ومن مفكريه ألكسندر واندت وكراتشوف، اهتموا بالبناء السوسيو–لغوي والخطابي أما الاتجاه الثاني ما بعد الحداثي وأهم رواده دافيد كامبل على الشروط السوسيو تاريخية.[4]

[1] عبد الغني عماد، منهجية البحث علم الاجتماع إشكاليات تقنيات المقاربات، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2007، ص 103-105

[2] قرادي محمد، مآخذ النظرية الوظيفية والنظرية الإسلامية البديلة، مجلة العلوم الاجتماعية –جامعة الأغواط، مجلد 7، العدد 30، ماي 2018، ص08

[3] خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، ط 1، دار الحداثة، بيروت، 1984، ص 227

[4] تيم دان، نظرية العلاقات الدولية تخصص والتنوع، دار ديما الخضراء، ط2، مركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، لبنان، 2016، ص 433.

7. مفاهيم الدراسة:

1.7 الدور

لغوياً: الدال والواو والراء من أصل واحد يدل على إحداق الشيء بالشيئ من حواليه.

إصطلاحا: ويعتبر عالم الاجتماع رالف ليتون أبرز من تناول مفهوم الدور في بعده العلمي، حيث فصله عن مفهومه التقليدي المرتبط بالفن المسرحي، فقد ربط في كتابه الأساس الثقافي الشخصية سنة 1959 مفهوم الدور الاجتماعي بمفهوم المنصب واعتبره جملة المهام والواجبات والحقوق وكذا السلوك المرتقب من الفرد أو المنظمة في موقع اجتماع معين وبهذا المعنى فدور شيء خارج عن الفرد وناتج عن ضغوط النظام الاجتماعي السائد والذي يمثل لكل واحد أدوره ووظائفه.[1]

إجرائيا: يعرف الدور وفق الموقع الذي يحتله الفاعل (الجمعية) في المجتمع الذي نتفاعل في إطار ضمن ما يتاح من فرص لامتلاك الوسائل والموارد لضمان الاشتغال ضمن فضاء ومساحة ولتقديم خدمات تعرف بالعمل الخيري.

2.7 الجمعيات الخيرية:

لغة: هي الجمعية من أصلها من جمع متفرق أي ضم بعضه إلى بعض، وجمع الله القلوب أي ألفها وجمع القوم لأعدائهم حشدوا لقتالهم وأجمع أمره عزم عليه وجمع الناس، فالجمعية طائفة تتألف من أعضاء لغرض خاص وفكرة مشتركة منها الجمعية الخيرية والجمعية التشريعية والجمعية التعاونية والجمعية العلمية والأدبية وهي كلمة محدثة.[2]

عرفت الجمعيات الخيرية بأنها كل مجموعة من أعضاء طبيعيين أو معنويين يدخلون نظام يحكم طريقة تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله

إصطلاحا: تعد الجمعيات من بين المفاهيم التي يصعب تحديدها وإنما تخضع في ذلك لطبيعة نشاطها وإلى أهدافها وتوجهاتها كما تعد التسميات التي يتم اطلاقها على الجمعيات الخيرية فمنهم من يسميها الاهلية لقربها من المجتمع الاهلي وهناك من يسميها بالقطاع الثالث.[3]

[1] خليل أحمد خليل مفاتيح العلوم الإنسانية، دار الطبعة، بيروت، 1989، ص 230

[2] عباس الحاج، مساهمة الجمعيات الخيرية في التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المحلية بالجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، 2023، ص 163

[3] رحمة باحمد، الجمعيات الخيرية وسبل تطويرها الموارد والأهداف مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 7، العدد الرابع، ص 262

إجرائيا: الجمعيات هي مؤسسات اجتماعية ذات صفة شخصية أو معنوية، ينشئها الأفراد المتطوعين بهدف تقديم المساعدات المادية والمعنوية لبعض الفئات الاجتماعية مثل الايتام لتكفل بهم دون الاستفادة من أي عائد مادي، وتعد جمعية الرحمة والمودة بولاية تيارت إحدى نماذج المؤسسات الخيرية.[1]

3.7 الوسط الحضري

إجرائيا: يقصد بالوسط الحضري المنطقة التي تتسم بكثافة سكانية وتشمل الخدمات العامة والتي تتمثل في المستشفيات والمراكز التجارية حيث يشمل الوسط الحضري مدينة أو عدة مدن، ويعيش معظم سكانها في المناطق سكنية كثيفة من أجل توفير فرص العمل للسكان.

4.7 المجتمع المدني:

يقصد بمفهوم المجتمع المدني أي مجموع المواطنين في البلاد حيث يمثل وضعية متوسطة بين الاسرة والعلاقات في الدولة.[2]

يعرف المجتمع المدني بأنه النسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين الافراد من جهة وبين الدولة من جهة أخرى، وهي علاقات تقوم على المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي والتفاهم.[3]

كما يلخص البعض الاخر بان المجتمع المدني هو مصطلح جامع شامل يشير أساسا الى التنظيمات التالية: المنظمات غير الحكومية، الجمعيات، النقابات، او الجمعيات المهنية (مستقلة) النوادي الرياضية والثقافية وكل أشكال التنظيم التي تتوفر على تلك الخصائص بغض النظر عن اختلاف تسميتها من مجتمع الى اخر.[4]

---

[1] اعلي سعيدة، المرجع السابق، ص 12

[2] حيلة حنان، منظمة المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات، أطروحة دكتورا في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2022، ص 10

[3] براهيمي آسيا، دور منظمات المجتمع في تدعيم التنمية الاجتماعية في الجزائر، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، المجل 5، العدد الثاني، ديسمبر 2022، ص 39.

[4] سلمى كوندة، المجتمع المدني والعمل التطوعي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم الاجتماع الاتصال والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف، 2020/2019، ص17.

الفصل الثاني: الجمعيات الخيرية

أولا: المجتمع المدني

1. مفهوم المجتمع المدني
2. مميزات المجتمع المدني
3. مكونات المجتمع المدني
4. أهمية المجتمع المدني
5. دور المجتمع المدني

ثانيا: الجمعيات ونشأتها

1.1. تعريف الجمعيات

2.1 تعريف الجمعيات الخيرية

2. نشأة الجمعيات الخيرية
3. أنواع ووظائف الجمعيات الخيرية
4. خصائص الجمعيات الخيرية
5. حقوق وواجبات الخيرية
6. القانون الأساسي للجمعية

ثالثا: العمل الجمعوي

1. العمل الجمعوي
2. واقع الحركة الجمعوية
3. الإطار التاريخي لتطور الحركة الجمعوية في الجزائر
4. أهداف الحركة الجمعوية
5. الاتصال الجمعوي
6. أهداف الاتصال الجمعوي

تمهيد:

يُعدّ المجتمع المدني أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات الحديثة، لما يضطلع به من أدوار مكملة لوظائف الدولة، وداعمة للتنمية المستدامة، وتحقيق التوازن بين السلطة والمواطن. وفي صميم هذا المجتمع المدني، تبرز **الجمعيات الخيرية** كفاعل اجتماعي رئيسي يسعى إلى الاستجابة لحاجات الأفراد، وتحقيق التضامن والتكافل داخل النسيج المجتمعي.

ويتناول هذا الفصل بالتحليل مفهوم المجتمع المدني ومكوناته الأساسية، مبرزًا مميزاته ودوره الحيوي في تفعيل المشاركة المجتمعية، قبل التطرق إلى النشأة التاريخية للجمعيات، وخاصة الجمعيات الخيرية، التي تُعد من أقدم أشكال التنظيم المدني في المجتمعات. كما سيتم التطرق إلى مختلف أنواعها ووظائفها، وخصائصها القانونية والتنظيمية، إلى جانب الحقوق والواجبات التي تحكم عملها.

وفي المحور الأخير من هذا الفصل، نناقش العمل الجمعوي باعتباره تعبيرًا عمليًا عن التفاعل بين أفراد المجتمع ومؤسساته المدنية، مستعرضين واقعه وتطوره في الجزائر، وأهدافه، وأهمية الاتصال الجمعوي كأداة فعالة في تعزيز فعالية العمل التطوعي والخيري.

أولا: المجتمع المدني.

1. مفهوم المجتمع المدني:

عرف مفهوم المجتمع المدني كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية والإنسانية تغيرا وتطورا في معناه ودلالته منذ ظهوره، ويمكننا التعرف على ذلك من خلال الاستعراض السريع للمعاني التي أعطيت له في الفترات التاريخية المتتالية منذ ظهوره في منتصف القرن السابع عشر حيث حدده توماس هوبز الفيلسوف الإنجليزي في شكل لا يميز فيه بينه وبين الدولة على النحو التالي: المجتمع المنظم سياسيا عن طريق الدولة القائمة على فكرة التعاقد، أما مواطنه الفيلسوف جون لوك الذي جاء بعده فقد سجل تحديده للمجتمع المدني نزوعا واضحا لتمييزه عن الدولة دون أن يلغي تماما الروابط التي تجمعه بينهما عندما أشار الى أنه قيام المجتمع المنظم سياسيا ضمن إطار الدولة مهمته تنظيم عملية من القانون الطبيعي الموجود دون الدولة وفوقها".[1]

وفي القرن الثامن عشر اكتسبت فكرة المجتمع المدني معنى مغاير كونها تشير إلى موقعها الوسيط بين مؤسسات السلطة وبقية المجتمع، عندما اعتبره جان جاك روسو هو مجتمع صاحب السيادة، باستطاعته صياغة إرادة عامة يتماهى

[1] عزاوي حمزة، الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الاداء التنموي، دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 2، العدد 2، ديسمبر 2015، ص 372.

فيها الحكام والمحكومون". كما نجد نفس الاتجاه عند مونتسكيو الذي ربط المجتمع المدني بالبنى، الأرستقراطية الوسيطة المعترف بها من قبل السلطة القائمة بين الحاكمين والمحكومين". وكذلك لدى الفيلسوف الألماني هيجل الذي أكد الموقع الوسيط للمجتمع المدني بين العائلة والدولة بحيث يفصل بينهما" دون أن يغفل حقيقة التداخل الموجود بين المجتمع المدني والمؤسستين المذكورتين بحيث يخترق الواحد منهما الآخر. ونجد عند توكفيل اقترابا من المعنى الحديث المتبادل اليوم، إذ يركز على أهمية المنظمات المدنية النشطة ودورها في إطار الدولة بالمعنى الضيق للكلمة. وفي الأدبيات الحديثة بخاصة ذات التوجه الراديكالي ارتبط مفهوم المجتمع المدني باسم أنطونيو غرامشي المفكر الشيوعي الإيطالي الذي حاول تجاوز التحديد الماركسي كونه يعتبر المجتمع المدني مجتمعا بورجوازيا بالأساس، وقد اعتبره غرامشي مجال تحقيق الهيمنة في ظل سيادة الرأسمالية، بمعنى فرض النفوذ الثقافي والإيديولوجي للبورجوازية، بينما تكون الدولة مجال تحقيق السيطرة.[1]

يرى "غرامشي" أن المجتمع المدني هو فضاء ثاني تتحقق فيه الهيمنة الأيديولوجية والثقافية، وهو الفضاء المقابل لفضاء الدولة، وما تملكه من أجهزة مختلفة، الفضاء الذي تسيطر عليه الأحزاب والنقابات والجمعيات المختلفة ووسائل الإعلام المتنوعة، ومدارس ودور العبادة، وكلا الفضاءين بالنسبة اليه ضروريان لاستقرار البرجوازية ونظامها. وحسب غرامشي دائما وللوصول للسلطة والبقاء فيها لا يكفي السيطرة على الدولة بأجهزتها المختلفة وانما ينبغي الهيمنة على المجتمع من خلال الهيمنة على المنظمات المختلفة أو ما يسمى منظمات المجتمع المدني فهو "(المجتمع المدني) إذا ليس ساحة للصراع الاقتصادي، بل ساحة للصراع الأيديولوجي منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيديولوجية"[2]

ولكن طرح المدني على هذا النحو، على شكل روابط ومؤسسات مدنية تعمل في الحيز العام، خارج الدولة والاقتصاد، هو طرح ذو معنى إذا سبق ذلك اعتبار المجتمع بأسره، نظريا، رابطة طوعية؛ وبذلك وضع الأساس لمجتمع هو مصدر شرعية سلطة الدولة الديمقراطية المتداولة ديمقراطيا بالانتخاب. هذه الرؤية للمجتمع بوصفه رابطة طوعية بين افراد لهم إرادة، هي الأساس الفكري للنظام الديمقراطي. ويتطور المجتمع المدني الذي نعنيه اليوم ضمن هذا النظام كحيز عام في الدولة، بمفهومها الواسع؛ ومستقل عن الدولة بمفهومها الضيق (هذا المجتمع المدني هو نتاج الديمقراطية وليس قاعدتها).

[1] العياشي عنصر، ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجا، مجلة إنسانيات في الأنثربولوجيا والعلوم الاجتماعية، مجلد 1، العدد 13، 2001، ص 64.

[2] يحي هني، الاعلام الجواري وتشكيل الفضاء العمومي-المواطن، أطروحة دكتوراه تخصص الاعلام والاتصال، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، كلية العلوم الاجتماعية، 2019/2018 ص ص 48.49.

يؤكد ذلك بشارة عزمي بقوله: "... ويتغير مدلول المجتمع المدني مع تغير الموقف الأيديولوجي للمتكلم فمفهوم الليبيرالي يختلف عن الاشتراكي ويختلف عن الديمقراطي الراديكالي ويختلف عن الفهم الإسلامي...وكما يختلف المفهوم يختلف شكل "المجتمع المدني "المنشود بتغير اشكال الحكم والديمقراطيات للمفهوم.[1]

2. مميزات المجتمع المدني:

اعتمادا على تعريفات المجتمع المدني يمكننا استنتاج العديد من الأهداف النبيلة التي لأجلها يتم تكوين مجتمع مدني متحضر ومن هنا يتم ذكر بعض مميزاته:

1.2 الطوعية: يأتي هذا المفهوم من كلمة التطوع او الطواعية، ليدل ذلك على ان هذه التنظيمات بكل ما تحمله من اهداف وقيم، انما جاءت بناء فقط على رغبة أصحابها المشتركة وذلك بكامل حرياتهم وايراداتهم في القيام بتلك النشاطات، بعيدا كل البعد عن أي شكل من اشكال الضغط الخارجي بما في ذلك إمكانية انها قد تكون فرضت من طرف جهة معينة او تنفيذا لأوامر الجهة الحاكمة او حتى ذوي النفوذ وعادة ما يكون ذلك ناتجا عن إحساس أولئك الافراد بغريزة انتمائهم لذات المجتمع.

2.2 التنظيم: معروف ان هيئات المجتمع المدني تتأسس بناء على حرية الافراد معينين غاياتهم تقديم الخدمات النفعية للمجتمع الذي ينتمون اليه كما سبق وأشرنا الا ان ذلك لا يعني أو يشر إلى وجود العشوائية في بناءها أو القيام بمهامها، بل هي تخضع إلى قوانين معينة تفتح لها المجال في حرية التأسيس من جهة وتخضع لها في المهام المنوطة بها من جهة أخرى، الأمر الذي يميزها عما عرفته سابقا المجتمعات العربية الإسلامية.[2]

3.2 الاستقلالية: إنها منظومة ذاتية التأسيس والاشتغال، والعلاقة بالدولة لا تتسم برابطة التبعية، فعندما تكون هناك ورشات تساهم فيها الدولة والمجتمع المدني في الوقت نفسه فإن طبيعة العلاقة في هذه الحالة تكون مبنية على أساس الشراكة والتعاون غير ان علاقات التكامل بينهما تخضع لسيادة القانون ووظيفة المجتمع المدني وان كانت لا تختلف في مجالات تدخلها عن تلك التي تهتم بها مؤسسات الدولة ،فإنها قد لا تكون من بين أولوياتها ولذلك يصف البعض دور المجتمع المدني بانه مكمل للمهام التي تقوم بها مصالح الدولة ويسد الفراغ او النقص في بعض الخدمات التي تهم العموم، او تهم فئات معينة.

[1] بشارة عزمي، "المجتمع المدني دراسة نقدية"، ط7، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013، ص ص 44-66.

[2] غزالة زوبير، المجتمع المدني في الجزائر، الجمعيات نموذجا، مجلة التنمية البشرية، العدد 10، مارس2018، ص260

4.2 التجانس: بمعنى عدم وجود صراعات داحل المؤسسة تؤثر في ممارستها لنشاطها، الانقسامات بين الاجنحة والقيادات داحل المؤسسة ترد الى أسباب عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة.[1]

3. مكونات المجتمع المدني:

يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني طبقا لمفاهيم منظمات المجتمع المدني أي كيان مجتمعي منظم يقوم على العضوية المنتظمة تبعا للغرض العام أو المهنة أو العمل التطوعي: النقابات المهنية، النقابات العملية، الحركات الاجتماعية، الجمعيات التعاونية، الجمعيات الاهلية، نوادي هيئات التدريس بالجامعات، النوادي الرياضية والاجتماعية، مراكز الشباب والاتحادات الطلابية، الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال.[2]

4. أهمية المجتمع المدني:

لقد أدت التغيرات الجذرية التي عرفها العالم خلال السنوات الأخيرة على عديد المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية إلى بروز مفاهيم جديدة كالتعددية وحرية التعبير والديمقراطية.

تعد منظمات المجتمع المدني احد ابرز اليات الكفيلة في تعزيز وترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية وحقوق الانسان وذلك من خلال العمل على ترسيخها كما تعد مناخ ملائم لتجسيدها في ارض الواقع من خلال ممارساتها في إدارة هذه التنظيمات المجتمع المدني كما تزداد منظمات المجتمع المدني أهمية بعدما انيطت بها عيد الأدوار والوظائف، التي كانت فيما مضى من اهتمامات الحكومات ،كقضايا التنمية حيث لم تعد هذه الأخيرة مسؤولية حكومات وحدها من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وذلك لان هذه الحكومات أبدت عجزها على التكفل بمختلف الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى السياسية .[3]

كما تقدم مؤسسات المجتمع المدني اسهامات في كافة المجالات بالمجتمع كالتعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، البيئة الى غير ذلك حيث أن المواطنين ينشئون هذه المنظمات في مجتمعاتهم انطلاقا من وعيهم بكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم بضم جهودهم إلى الجهود الحكومية فهذه التنظيمات تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة، وهذا الموقع الوسيط الذي تحتله يخولها ممارسة عدد من الأدوار الهامة في المجتمع المدني.[4]

1حسام شحادة، سلسة التربية المدنية رقم: 6، المجتمع المدني، ط1، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق، 2015، ص 16

[2] يوسف ماهر الكتري، دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات، رسالة ماجيستير تخصص القيادة والإدارة والسياسة. غزة، جامعة الأقصى، 2017، ص19.

[1] باعلي سعيدة، المرجع السابق، ص49

[4] شاوش إخوان جهيدة، واقع المجتمع المدني في الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص74.

5. دور المجتمع المدني:

يقوم المجتمع المدني بعدة أدوار تساهم في تعريفه وتحديد مكانته ضمن مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والثقافيين، لكن هذه الأدوار تدل أيضا على تأويل لدوره وبصفة عامة يقوم المجتمع المدني بنوعين من الأدوار:

النوع الأول: يتمثل في العمل من أجل التغيير وتحقيق المواطنة وديمقراطية النظام وخلق شروط الديمقراطية وضمان استمرارها وتوسيع مجال الحريات الفردية والحد من استبدادية الدولة والتأثير على السياسات المتبعة وتغيير المواقف الاجتماعية لصالح الديمقراطية عبر المجتمع وقوى الضغط والتفاوض. وبتعبير آخر فان دور المجتمع المدني هو فرضه لنفسه كسلطة مضادة لتحقيق الديمقراطية من الأسفل.

النوع الثاني: يتمثل في القيام بدور الوساطة ما بين المجتمع والدولة واتمام عمل الدولة دون تعويضها او الحلول محلها. والتنبيه والتحذير حرق الدولة لمتطلبات الديمقراطية، وتمكين السكان من تحمل مسؤولية مشاكلهم لما لا تقوم الدولة بذلك وإنجاز مشاريع تنموية لصالح السكان والعمل في المجالات المدعمة للديمقراطية مثل حقوق الانسان والنهوض بوضعية المرأة والدفاع عن الطفولة ومحاربة الرشوة ومحاربة الفقر وحماية البيئة وتحقيق الحكامة الجيدة ونشر ثقافة المسؤولية في أوساط المواطنين والدفاع عن المصلحة العامة والعمل على تغيير القوانين غير الملائمة .وتشجيع وتنمية الاقتصاد التضامني .وبتعبير اخر فان دور المجتمع المدني حسب هذا التصور هو تقديم الخدمات.[1]

ثانيا: الجمعيات

1.1 تعريف الجمعيات:

يعرف الدكتور عبد الرافع موسى "الجمعية بكونها كل مجموعة من الأعضاء طبيعيين أو معنويين يدخلون نظاما يحكم طريقة ونظم تحقيق الهدف الذي أنشئت من أجله"، وعرفها "جيمس بيتر وارباس" بقوله: "الجمعيات الخيرية التعاونية هي جمعيات اختيارية ينظمها الأفراد على أسس ديمقراطية على حاجتهم عن طريق العمل المتبادل، حيث يكون الدافع الأول لهذا التنظيم هو أن أداء هذا العمل المفيد يعود بالنجاح وبأفضل الجزاء".

وتعرف الجمعيات بأنها "منظمات اجتماعية لا تهدف إلى الربح، والعمل فيها يقوم على أساس تطوعي، وتهدف إلى تقديم خدمات عديدة ومتنوعة، يحتاج إليها المجتمع، ويتاح لأعضاء هذه الجمعيات وللناس الاشتراك في جميع مراحل

[1] محمد الهلالي، المجتمع المدني، المجلة الفكرية المغربية تصدر عنها مجلة الحرية، رقم الملف 2020، ص ص 18-19.

العمل فيها، يطلق عليها في الولايات المتحدة اسم القطاع الثالث على أساس أن الدولة هي القطاع الأول، والقطاع الخاص الهادف إلى الربح هو القطاع الثاني."[1]

2.1. تعريف الجمعيات الخيرية

يعرفها قاموس المنجد في اللغة العربية بأنها جمعية خيرية تساعد المحتاجين وتساهم في أعمال إنسانية واجتماعية.

هي منظمات أنشأت لتحقيق أهداف اجتماعية معينة وليس هدفها غرض الحصول على الربح، وقد يضم هذا المصطلح من الناحية العلمية المؤسسات التي تدعم ماليا من الحكومة، ولقد أضاف مدحت فايق بأن الجمعيات الأهلية ليست من أشكال ممارسة السلطة في المجتمع ولا تنتمي للحكومة أو المعارضة ولا تخلط بين العمل التطوعي والسياسي وتؤدي خدماتها للكل.

والجمعيات الخيرية هي منظمات اجتماعية لا تهدف إلى الربح، والعمل فيها يقوم على أساس تطوعي وتهدف إلى تقديم خدمات عديدة ومتنوعة يحتاج إليها المجتمع، ويتاح لأعضاء هذه الجمعيات وللناس في المجتمع الاشتراك في جميع مراحل العمل في هذه الجمعيات، بمعنى هذه الجمعيات لا تهدف إلى الربح وتعتمد في المقام الأول على مشاركة الأهالي في تحقيق أهدافها.[2]

الجمعيات الخيرية هي تجمع لجهود مجتمعية، تجمع متطوعين مؤمنين بمجتمعاتهم وبالقضايا الإنسانية وبمسؤولياتهم المجتمعية عكفوا على دراسة احتياجات المجتمع ووجهوا جهودهم وأموالهم للعمل الخيري ولقد تشكل العمل الخيري العربي منذ بداياته وحتى الآن متأثراً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع العربي.

ويعتبر العمل الخيري أحد أشكال التكافل الاجتماعي، ويقصد به أن يكون أحاد الشعب في كفالة جماعاتهم، وأن يكون كل قادر كفيلاً في مجتمعه يمده بالخير، وأن تكون كل القوى الإنسانية في المجتمع متلاقية في المحافظة على مصالح الأحاد، ودفع الأضرار ثم المحافظة على دفع الأضرار عن البناء الاجتماعي وإقامته على أسس سليمة.

كذلك يرى كل من بيرلمان وجورين Perlman &Gurin أن الجمعيات الأهلية هي روابط تطوعية يكونها الأهالي، ويتولون إدارتها وتمويلها بجهودهم الذاتية، وذلك لتحقيق أهداف مشتركة على مستوى الجيرة، وهي وسيلة لتنمية قدرات الأعضاء من خلال اشتراكهم في العمل الجماعي.

---

[1] عبد النور بو صابة، نشاط الجمعيات الخيرية الجزائرية على صفحات التواصل الإجتماعي دراسة جمعيتي "ناس الخير" و"جزائر الخير" على فيسبوك أنموذجا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 14، العدد 02، جوان 2022، ص 295.

[2] علاق مفيدة، التناول الإعلامي للقيم الإجتماعية في نشاط الجمعيات الخيرية بالجزائر "دراسة تحليلية لركن "بصمة خير" ببرنامج وافعلوا الخير" بالشروق العامة من فترة 09 أكتوبر 2017 إلى غاية 15 أفريل 2019، أطروحة دكتوراه في علوم الإعلام والإتصال، تخصص اتصال سياسية واجتماعي، جامعة الجزائر 3، 2021/2020، ص 130.

ويعرف كرامر Kramer الجمعية الأهلية بأنها بناء إداري يحكم بواسطة مجلس إدارة منتخب مجموعة من الأعضاء الذين يجمعهم مصلحة أو اهتمام أو غرض تحسين أحوال الأعضاء أو خدمة المجتمع، وغالباً ما يقدم الخدمات أشخاص متطوعون ومهنيون.

هي ذلك النشاط الاجتماعي والاقتصادي الذي يقوم به الأفراد أو الممثلون في الهيئات والمؤسسات والتجمعات الأهلية ذات النفع العام دون عائد مادي مباشر للقائمين عليه، وذلك بهدف التقليل من حجم المشكلات والإسهام في حلها، سواء أكان ذلك بالمال أو بالجهد.

ويرى روبرت ماركر Robert Barker أن هذه الجمعيات غالبا ما تبحث عن تحسين البيئة والظروف الاجتماعية القائمة في المجتمع، وتدعيم حقوق الإنسان ونشر الوعي والمعرفة بين الناس مع التأكيد على أهمية المشاركة الشعبية وإعادة تنظيم الناس والرقابة على أعمال الحكومة بما يحقق مصالح سكان المجتمع.[1]

ويعرف برلانت Brillant الجمعية الخيرية بأنها تنظيم تطوعي غير حكومي غير هادف إلى الربح بغرض تحقيق منفعة خاصة بأعضائها أو منفعة عامة للمجتمع.[2]

من مشاهداتنا وملاحظاتنا في الحياة اليومية اجتهاد العديد من الفاعلين الاجتماعيين في القيام بأعمال الخير، في إطار ما يسمى بالجمعيات الخيرية والتي تعددت مجالاتها ومستهدفيها إلا أن هدفها واحد وهو خدمة المجتمع وتعزيز روح المسؤولية والانتماء.

2. نشأة الجمعيات الخيرية وتطورها:

أ- عالميا:

في البداية كانت جهود البر والإحسان والخير تتخذ في غالبها الطابع الفردي وإن شاركت بها الهيئات الدينية المختلفة، وظلت الحال كذلك إلى أن اتسعت رقعة المجتمعات البشرية وتعرضت الانسانية لهزات اقتصادية واجتماعية عنيفة فأصبحت هذه الجهود الفردية لا تفي بالغرض ولا تحقق النتائج المرجوة لا سيما وقد تعرضت العلاقات الاجتماعية والأسرية إلى عوامل التفكك فبدأ التفكير في توحيد هذه الجهود وتجميعها وتنظيمها للتظافر وتحقق فعالية أكبر ومردود أفضل، فبرزت فكرة إنشاء مؤسسات خيرية للبر والإحسان وكان ذلك في القرن التاسع عشر ميلادي، حيث حدثت تطورات هامة في ميدان الخدمة الاجتماعية التطوعية ومن أهمها ما يلي:

[1] علاق مفيدة، المرجع السابق، ص 131.

[2] عفرون لخضر، المسؤولية الاجتماعية للجمعيات الخيرية في ترقية الأسرة الجزائرية "دراسة استكشافية بولاية الوادي – جمعية إيثاؤ لرعاية الأيتام نموذجا"، مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية، المجلد 12، العدد 02، سبتمبر 2024، ص 11.

– تأسيس جمعية جنيف للمنفعة العامة في عام 1863م، ويرجع الفضل في تأسيسها إلى الإيطالي "هنري" "دونان" وهي جمعية تطوعية لخدمة الجرحى في الحروب ثم عرفت بعد ذلك باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

– ظهور حركة جمعيات الإحسان التي بدأت عام 1869م في مدينة لندن وانجلترا.[1]

– ظهور حركة المحلات الاجتماعية والمحلة الاجتماعية هي مؤسسة اجتماعية تنشأ في الأحياء الشعبية الفقيرة التي تنتشر فيها الآفات الاجتماعية وتقوم هذه المحلات على فلسفة معينة تقتضي أن ينتقل المهتمون بالإصلاح الاجتماعي من المتعلمين والأغنياء ليقيموا في هذه المحلات ويعيشوا مع أهالي هذه الأحياء لمعاونتهم على الحياة الكريمة النافعة عن طريق التأثير في عاداتهم واتجاهاتهم، وقد أنشأت جامعتا اكسفورد وكمبردج أول محلة اجتماعية في العالم عام 1884م، وسرعان ما انتشرت حركة المحلات الاجتماعية في أجزاء كثيرة من انجلترا وفي مناطق عديدة من العالم وبعد ذلك انتشرت الجمعيات والمؤسسات الخيرية في مختلف أنحاء العالم، ومع أن هذه الجمعيات اقتصرت نشاطها في بادئ الأمر على تقديم المساعدات المالية والعينية إلا أن خدماتها سرعان ما تطورت فتشبعت مجالات المساعدة وتعددت الخدمات وتباينت ونتيجة لظهور العلوم الاجتماعية وبروز الخدمة الاجتماعية أصبحت المساعدة تقدم بعد دراسة المشكلة من جميع جوانبها والتعرف إلى حاجات الأسرة الفعلية، ودراسة الامكانيات المادية والبشرية المتوفرة لديها، والتي يمكن استغلالها وتوجيهها الوجهة السليمة للتغلب على ما يعترض الفرد أو الأسرة من مشاكل تعيق النمو وتؤخر التكيف السليم مع المجتمع ونظمه وتؤثر على دور الأسرة وكيانها.[2]

ب– عربيا:

تأثر العمل الخيري المؤسسي منذ بداياته وحتى الآن بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع العربي في مساره التاريخي، وهناك عوامل أثرت على توجهات وأهداف وحجم دور العمل في مراحل تاريخية مختلفة، فمن ناحية كان للقيم الدينية والروحية في المنطقة العربية تأثيرا كبيرا على العمل الخيري المؤسسي، حيث تعتبر الجمعيات الخيرية وهي أقدم الأشكال امتدادا لنظام الزكاة ومفهوم الصدقة الجارية الذي يشكل الوقف في الاسلام ونظام العشور في المسيحية، انعكاسا لقيم التكافل الاجتماعي، وقد هذه المنظمات الخيرية بدور كبير في نشر التعليم والثقافة الدينية إلى جانب تقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية، كما شهد القطاع الأهلي العربي تطورا أثناء فترات النضال ضد الاستعمار الأجنبي أو الحروب أو الكوارث التي شهدتها المنطقة مما عزز التكاثف الشعبي من أجل الحفاظ على

[1] دعاء عادل قاسم السكني، المؤسسات الخيرية حكمها وضوابط القائمين عليها، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2012، ص 7

[2] طالبي حفيظة، العمل التطوعي ودوره في تنمية ثقافة المواطنة لدى الشباب الجزائري "الجمعيات الخيرة أنموذجا"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، المجلد 02، العدد الثالث، سبتمبر 2018، ص 202.

الاستقلال والهوية الوطنية ضد محاولات الهيمنة الثقافية والاستعمارية، وتعود نشأة الجمعيات في الوطن العربي إلى بدايات القرن 19م، عام 1871م في مصر و1867م في تونس و1973م في العراق و1912م في الأردن و1920م في فلسطين.[1]

ج- محلياً:

بعد الانفتاح السياسي في الجزائر ظهرت موجة كبيرة من الجمعيات في شتى الميادين الاجتماعية والثقافية والرياضية والصحية والبيئية وغيرها، وصفت بالحركة الجمعوية وعرفت انطلاقة هائلة باعتبارها أهم مكونات المجتمع المدني وأقربها إلى قضايا المجتمع وشرائحه المختلفة وخاصة الشباب، وبذلك أصبحت الحركة الجمعوية مصدرا للحراك الاجتماعي والتحول الديمقراطي على المستويين السياسي والاجتماعي في الحي وفي المدينة وفي الوطن ككل، وقد وصل العدد الإجمالي للجمعيات سنة 2001م إلى حوالي 75 ألف جمعية وطنية ومحلية، وفي سنة 2005م بلغ عددها أكثر من 80 ألف جمعية مما يدل على زيادة الرغبة في الاعتماد على الذات بدل الاتكال على الدولة، وبما أن الشباب هم القاعدة العريضة في البناء الديمغرافي للمجتمع الجزائري فإن الأمر يفرض على المجتمع المدني التكفل به ورعايته باستمرار، مع التركيز على آليات الوقاية من أخطار الآفات الاجتماعية والعنف والانحراف والتطرف وكذلك تنمية وتحسين قدراته وظروف حياته الاقتصادية والاجتماعية والنفسية، لأن هذه الشريحة تمر بفترة عمرية صعبة وحاسمة لمستقبلها ولمستقبل المجتمع ككل، وأي تفريط في رعايتها والتكفل بإشباع حاجياتها تنقلب من قوة بناء وتغيير إيجابي مرغوب إلى أداة تزيد في التخلف وتعيق التنمية، فالشباب له خصائصه البيولوجية والنفسية والاجتماعية المتميزة تجعل منه سلاحا ذو حدين، فإذا عرف المجتمع رعايته وتوجيهه واستثمار طاقاته وتحقيق مطالبه كان القوة المحركة الأساسية للإنتاج والتنمية وطليعة التطور والابتكار والتجديد في زمن التغير السريع، ومن بين الآليات المتاحة لرعاية الشباب هي مهنة الخدمة الاجتماعية، وهي تلك الجهود المنظمة لتقديم المساعدة للأفراد والجماعات بهدف علاج آلامهم ووقايتهم من حدوث كوارث وأزمات أو تحسين ورفع مستوى معيشتهم وتنمية قدراتهم الإنتاجية، ويتم في كل المؤسسات حيث يتواجد الشباب كالمدارس والجامعات ومراكز الشباب وفي أماكن العمل والأحياء وفي مقرات الجمعيات الشبانية، ولهذا تسعى هذه الجمعيات لتفعيل وترقية أسس ومبادئ الخدمة الاجتماعية، من خلال تطبيق طرقها الثلاثة الرئيسية: طريقة خدمة الفرد وطريقة خدمة الجماعة وطريقة تنظيم المجتمع.[2]

[1] عبد النور بوصابة، المرجع السابق، ص ص 9-10.

[2] طالبي حفيظة، المرجع السابق، ص 203.

3. أنواع ووظائف الجمعيات:

تصنف الجمعيات الى عدة أنواع تصنف حسب ما يلي:

أولا: الجمعيات المحلية:

هي الجمعيات التي يكون مجال ممارسة النشاط فيها على المستوى المحلي سواء على مستوى البلدية وتسمى جمعيات بلدية، او على مستوى الولاية وتسمى جمعيات ولائية.

❖ **بالنسبة للجمعيات البلدية:** هي التي يكون أعضائها المؤسسين عشرة أعضاء ويتفقون على ان يمارسوا نشاطهم على مستوى المجال الإقليمي للبلدية.

❖ **بالنسبة للجمعيات الولائية:** تعتبر الجمعيات ذات طابع ولائي عندما يكون أعضائها المؤسسين خمسة عشر عضوا منبثقين عن بلديتين على الأقل.[1]

❖ **الجمعيات الجهوية:** وهي جمعيات يشمل نطاقها الإقليمي أكثر من ولاية أي جهة من الوطن المحددة في قانونه الأساسي، لم يعرفها المشرع وتعرض لها في المادة رقم عشرة من القانون رقم 31/90 عندما حدد الجهة التي يودع عندها تصريح تأسيس هذا النوع من الجمعيات.

- **الجمعيات ذات الصبغة الوطنية:** وهي الجمعيات التي يتفق أعضائها المؤسسون خلال الجمعية العامة التأسيسية على ان تكون جمعيتهم ذات صبغة وطنية ويعتبر هذا النوع الأكثر أهمية في أنواع الجمعيات.[2]
- **الجمعيات الأجنبية:** حسب ما أشارت إليه المادة 59 من القانون رقم 6/12 المتعلق بالجمعيات فإنها تعد جمعية أجنبية في مفهوم هذا القانون كل جمعية مهما كان شكلها أو موضوعها ولها:

– مقر بالخارج وتم اعتمادها والاعتراف بها وتم الترخيص لها بالإقامة على التراب الوطني.

– مقر على التراب الوطني وتسير كليا أو جزئيا من طرف أجانب.

واعتمادا على المادة 60 يجب أن يكون الأشخاص الطبيعيون الأجانب المؤسسون لجمعية أجنبية أو أعضاء فيها في وضعية قانونية اتجاه التشريع المعمول به.[3]

---

[1] أمينة مرزوق، سامية سمري، الجمعيات الوطنية كفاعل أساسي في المجتمع، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 59، العدد واحد، مارس 2022، ص ص 627-628.

[2] فاضلي سيد علي، نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير تخصص قانون دستوري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيثر بسكرة، 2009/2008، ص18.

[3] قانون 06/12 من المادة 59، المتعلق بالجمعيات ص40، 21 صفر 1433هـ

يمكننا التحدث عن وظائف الجمعيات بذكر ما يلي:

– **العمل الخير**: يتمثل في تقديم المساعدات المباشرة أو رعاية الفئات الضعيفة في المجتمع من الأيتام، والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة ويتوقف النشاط على تقديم المساعدة المادية والمعنوية لتلك الفئات، كما تعمل بعض الجمعيات أعمالا تنموية وتسعى التي التعرف على الاحتياجات المتعلقة بالمناطق أو الفئات الضعيفة والمهمشة.

– **حماية البيئة**: نظرا لآليات عمل الجمعيات المرنة واتصالها المباشر بالمجتمع المدني وتأثيرها الفعال في توجيه الرأي العام، تعتبر من أهم الشركاء الذين يعول عليهم في تفعيل وإنجاح تدخل الإدارة في حماية البيئة لاسيما الجمعيات الناشطة في مجال البيئة وحمايتها.[1]

– تجميع وتنظيم وتنسيق الجهود التطوعية للمواطنين وتوجيهها جماعيا للعمل الاجتماعي في مختلف الميادين.

–سد الفراغات في الخدمات الحكومية وتوسيع قاعدتها تحقيقا لمبدأ الكفاية والوصول بها إلى المناطق المحرومة وفقا لمبدأ العدل والمساواة.

– توسيع شبكة العلاقات الاجتماعية وتدعيم الإرادة الجماعية للمساهمة في تنمية المجتمع المحلي.[2]

4. خصائص الجمعيات الخيرية:

يحدد تروبمان Tropman بعض خصائص الجمعيات في أنها وسيلة فاعلة لإشباع احتياجات المجتمع بواسطة الناس أنفسهم وفي أنها تتميز بقدر كبير من المرونة والمشاركة وحرية العمل، وتمتاز الجمعيات الأهلية بقربها إلى الناس مقارنة بالمؤسسات الحكومية، وأكثر احساسا بمشكلاتهم، لذلك كان نشاطها متنوعا ومتغيرا لمواجهة هذه المشكلات ويضيف Netting وزملاؤه خصائص هي:

– أن الجمعيات الخيرية غالبا ما تستخدم كجسر بين البناءات غير الرسمية والرسمية في نسق الخدمات الانسانية في المجتمع.

– أن الأعضاء المؤسسين للجمعية يشتركون معا في الاحساس بحاجات ومشكلات المجتمع.

– أن هذه الجمعيات في الوقت الحاضر أصبحت أكثر رسمية عن ذي قبل.

– أن الجمعيات الخيرية غالبا ما تكون ذات تنظيم اداري هرمي بسيط.

[1] محمد بلخير، أشواق بن قدور، الوعي المجتمعي الجواري كآلية لجلب وتحقيق موارد للجمعيات الخيرية في الجزائر، دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد الثالث، أكتوبر 2021، ص 424.

[2] فاطمة بن يحي، عمر طعام، واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، المجل 03، العدد الحادي عشر، جوان 2015، ص208.

– أن التبرع والتطوع يعدان العنصران الأساسيان لحيوية هذه الجمعيات.

– هي منظمات غير ربحية وإذا حققت أرباحا من أنشطتها فإنها تستثمرها فيما يحقق أهدافها ويدعم نشاطها.

– هي منظمات غير مسيسة، أي غير منخرطة في أي نشاط سياسي أو حزبي.

– تمتاز الجمعيات باتساع مجالات عملها (المساعدات الاجتماعية، الثقافية تنمية المجتمع، رعاية الطفولة، رعاية الأسرة).[1]

الجمعية لا يمكن أن تتكون من فرد واحد لأن من شان ذلك أن يعدم صفة التجمع والمشاركة مع الاخرين لذلك ذهبت كل التشريعات الى النص على ذلك في قوانين منظمة للجمعيات مع اختلاف في عدد الافراد المكونين لهذا التجمع.

=على الرغم من فسح المجال لأعضاء الجمعية في اختيار هدف جمعيتهم بكل حرية إلا أن المؤسسين ملزمون بالتحديد الدقيق للهدف في القانون الأساسي.[2]

باعتبار الجمعيات أحد اهم مؤسسات المجتمع المدني فهي تتميز بمجموعة من الخصائص تجعلها مختلفة عن بقية المؤسسات، أبرزها انها غير هادفة للربح بل مسعاها خيري يفيد المجتمع، ثقافيا، اجتماعيا، اضافة الى كونها مستقلة بذاتها أي تعمل دون إدارة سلطات رسمية، بحيث يديرها أعضائها فقط ومن هنا تتسم بالديمقراطية وذلك بتصويت الأعضاء على قراراتها.

5. حقوق الجمعيات وواجباتها:

1.5 حقوق الجمعيات:

حسب المادة 13 تتميز الجمعيات بهدفها وتسميتها وعملها عن الأحزاب السياسية ولا يمكن ان تكون لها أي علاقة بها سواء كانت تنظيميو أو هيكلية، كما لا يمكنها ان تتلقى منها اعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها ولا يجوز لها أيضا ان تساهم في تمويلها.

من المادة 14: يحق لأي عضو في احدى الجمعيات ان يشارك في هيئاتها التنفيذية في إطار قانونها الأساسي واحكام هذا القانون.

المادة 15: تنتخب الهيئة التنفيذية للجمعية وتجدد حسب المبادئ الديمقراطية وفق آجال محددة في قانونها الأساسي

المادة 16: يمنح أي شخص معنوي أو طبيعي، أي الجمعية من التدخل في سيرها.

[1] نعيمة سليمي، دور الخدمة الاجتماعية الطبية في تفعيل مشاريع التنمية الإجتماعية "دراسة ميدانية بالجمعيات الخيرية الطبية لولاية الوادي"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، 2021/2020، ص 245

[2] محمد رحموني، تنظيم ممارسة حرية التجمع في القانون الجزائري، الجمعيات والأحزاب السياسية نموذجا، اطروحة دكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015/2014، ص ص80-83

المادة 17: تكتسب الجمعية المعتمدة الشخصية المعنوية والأهلية المدنية بمجرد تأسيسها ويمكنها حينئذ القيام بما يأتي:

– التصرف لدى الغير ولدى الإدارات العمومية.

– التقاضي والقيام بكل الإجراءات أمام الجهات القضائية المختصة بسبب وقائع لها علاقة بهدف الجمعية الحقت ألحقت ضررا بمصالح الجمعية أو المصالح الفردية أو الجماعية لأعضائها.

– إبرام العقود أو إتفاقيات أو إتفاقات التي لها علاقة مع هدفها.

– القيام بكل نشاط شراكة مع السلطات العمومية له علاقة مع هدفها.

– المادة 18: يجب على الجمعيات أن تبلغ السلطات العمومية المختصة عند عقد جمعياتها العامة بالتعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي والتغيرات التي تطرأ على هيئاتها التنفيذية خلال الثلاثين يوما الموالية للمصادقة على القرارات المتخذة.

– المادة 19: دون الإخلال بالالتزامات الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون يجب على الجمعيات تقديم نسخ من محاضر اجتماعاتها وتقاريرها الأدبية والمالية.[1]

2.5 القانون الأساسي للجمعيات:

إن لكل جمعية موضوع وأهداف خاصة بها، ووحده القانون الأساسي الخاص بهذه الجمعية يمكن أن يمنح القواعد التي تسمح بضبط أو تنظيم سير هذه الجمعية. يقترح هذا النموذج المستوحى من القوانين الأساسية التي تمنحها الإدارات المكلفة باستلام الملف تحريرا كاملا وشروحات المواد التي تضمنها هذه القوانين. وعلى العموم يجب أن تتضمن القوانين على ما يلي:

–الموضوع، التسمية، ومقر الجمعية.

– نمط التنظيم ومجال الاختصاص الإقليمي.

–حقوق وواجبات الأعضاء.

– شروط وكيفيات انخراط الأعضاء وانسحابهم وشطبهم واقصائهم.

– الشروط المرتبطة بحق تصويت الأعضاء.

– قواعد وكيفيات تعيين المندوبين في الجمعيات العامة.

– دور الجمعية العامة والهيئات التنفيذية ونمط سيرها.

[1] القانون رقم 6/12 مادة (13-19)، 18 صفر 1433، المتعلق بالجمعيات.

- طريقة انتخاب الهيئات التنفيذية وتجديدها وكذا مدة عهدتها.
- قواعد وإجراءات دراسة تقارير النشاط والمصادقة عليها وكذا مراقبة حسابات الجمعية والمصادقة عليها.
- قواعد وإجراءات ايلولة الأملاك في حالة حل الجمعية.
- جرد أملاك الجمعية من قبل محضر قضائي في حالة نزاع قضائي.[1]

ثالثا: العمل الجمعوي

1. العمل الجمعوي:

يحتل العمل الجمعوي موقعا أساسيا ضمن مساحة إهتمام الشباب والطبقة الوسطى، إذ يعتبر رافدا رئيسيا من روافد العمل الجماهيري، سواء من حيث تشكيل إطارات ذلك العمل أو من حيث حركيته ومساهمته من الموقع الخاص به في تغذية الصراع الاجتماعي في أبعاده الثقافية والأيديولوجية إضافة الى كونه مجالا لتأطير المواطنين تأطيرا جيدا، يسهل عليهم امتلاك الوعي بذواتهم بطبيعة الأدوار الموكلة لهم في حركة التغيير والتقدم.[2]

فالحديث عن العمل الجمعوي هو حديث عن انتظام انساني عبر التاريخ بهدف تنظيم من طرف العديد من الأشخاص المنضمون في إطار أو مؤسسة تتعدد تسمياتها بين نادي، منظمة، جمعية، منتدى، ويكون اشتغال الأفراد انطلاقا من السعي الى تحقيق أهداف مشتركة. بما معناه كما جاء على لسان الباحث محسن محمد الرحوتي في معرض بحثه لنيل الدكتوراه في علم الاجتماع "تجميع العديد من الأشخاص الذين قرروا الاجتماع من أجل التعاون لحل مشكلة ما أو الاستجابة لحاجة". إنه عمل يجمع بين خصوصية التدبير الشعبي والتدبير الرسمي، ذلك أن التدبير الشعبي يتميز بتوسع القاعدة وبنشاط جماهيري كثيف تحضر فيه الشورى والعفوية، وعدم الاحتكام الى أهداف أكثر عمقا، أما بالنسبة للتدبير الرسمي فيتأسس بناء على وجود هيئة ذات سلطات الحسم والحكم وموكول لها أمر توجيه النشاط البشري داخل المجتمع وفق ضوابط التخطيط والانتظام، وباعتماد اليات التسلط والنخبوية من جهة، وآليات التحريك والتحفيز من أجل استشعار حرارة العمل من جهة أخرى.[3]

إن الفعل الجمعوي اليوم أضحى مقترنا بالفعل التنموي والحديث عن أي استراتيجية تنموية إلا ويتم استذكار الدور الذي يمكن أن تؤديه الجمعيات فالبعض يرى فيها أنها بمثابة فاعل اجتماعي والفاعل في قلب هذا الإطار التحليلي

[1] صورية عكوش، دليل استعمال للجمعيات الجزائرية، مؤسسة فريدريش ايبرت، 2014، ص18

[2] غنية شليغم، تومي فضيلة، تطور الحركة الجمعوية في المدن الصحراوية، حالة ورقلة اشغال الملتقى الدولي، تحولات المدينة الصحراوية، تقاطع مقاربات حول التحول الاجتماعي والممارسات الحضرية، يومي 3، 4 مارس 2015، ص7

[3] حسن التاج، العمل الجمعوي والعلاقات الاجتماعية لدى ا لشباب رهان التأثير والتأثر جريدة العدد 42 تاريخ الإصدار 2022ص929

الذي يقترحه Grozier و friedberg فهو قد يكون أفراد أو مجموعات يمتلك قدرات تمكنه بهذا القدر أو ذاك على تحديد أهدافه له موارد قادر على تعبئتها من أجل تحقيق تلك الأهداف، نقول أنه يتبع استراتيجية عقلانية لتحقيق أهداف معينة، بدون الانحياز إلى الفردانية المنهجية التي ترى في الإنسان كائن عقلاني بشكل كامل ومع تجاوز للواقعية الشمولية realisme totalitaire التي ترى في الأفراد متحكم فيهم من طرف أشكال من المنطق الاجتماعي التي تتجاوزهم، فالجمعيات ينظر إليها كفاعل اجتماعي acteur social تنخرط في شبكة من العلاقات الاجتماعية، وأن دورها مكمل لعمل الدولة في تنفيذ السياسات الاجتماعية لمحاربة الإقصاء والتهميش والفقر وتجسيد المشاركة الفعالة لجميع فئات المجتمع وبلورة البرنامج والمشاريع، وأنها تعتبر قوة اقتراحية مهمة في أي عمل يتوخى معالجة المسألة الاجتماعية.

2. واقع الحركة الجمعوية:

يستخدم مصطلح الحركة الجمعوية عادة بكثرة وهو مستمد من مفهوم الجمعية نفسه، وتدل لفظة الحركة على الجهود والمساعي الحثيثة والديناميكية المتواصلة لأعضاء الجمعيات والمتطوعين من اجل تغيير وتحسين أوضاعهم الحياتية ،بواسطة التعبئة الشاملة والمشاركة الواسعة والاختيارية في برامجها وانشطتها دون انتظار تدخل الدولة، مع ممارسة اشكال من الضغط السلمي عليها لتوفير الإمكانيات البشرية والمادية لحماية مصالحها ومصالح المجتمع ككل .ويتطلب الحكم على حيوية وقوة الحركة الجمعوية تفاعل أنشطة الجمعيات وتنسيقها، في اطار حيز من التنافس والحرية لتحقيق أهدافها المشتركة ،فالحكم على الحركة الجمعوية لا يكون بناءا على عدد الجمعيات، وانما على نوعيتها واستجابتها لمطالب المجتمع.[1]

كما تعد الحركة الجمعوية شكل من اشكال الحركات الاجتماعية الحديثة التي أصبحت ميزة للعمل الاجتماعي والثقافي...في المجتمعات العصرية هدفها انشاء التغير المرغوب لصالح فئاتها الاجتماعية او حقوق الإنسان.[2]

3. الإطار التاريخي لتطور الحركة الجمعوية في الجزائر:

❖ من سنة **1901 إلى 1962**: تأسست بعض النوادي والجمعيات من طرف الجزائريين فقط كخطوة متقدمة في المبادرة بالتكفل الذاتي بهمومهم واكتساب الثقة بالنفس، فاهتمت في بداياتها بالمسائل الاجتماعية ومحاولة تقديم المعونة

[1] غربي عزوز، الحركة الجمعوية والبناء الديمقراطي في الجزائر: الممكنات والتحديات، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 03، العدد 04، جانفي 2019، ص259

[2] عبد الله بوصنبورة، الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية الطرق الفردية الاجتماعية في مجال رعاية الشباب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة الجزائر، 2011/2010، ص 98.

والمساعدة للمحتاجين من السكان والحفاظ على الثقافة الجزائرية وغيرها، ثم استغل الوطنيون الجزائريون صدور قانون الجمعيات الفرنسي لسنة 1901م الذي أتاح بعض الحرية لهم في التأسيس لشكل جديد من النضال ضد الاحتلال بعد فشل المقاومات المسلحة في السابق عرفت خلال ذلك هذه المرحلة بفترة الحركة الوطنية فمنذ 1902م تأسست جمعية الراشدية بالجزائر العاصمة، وحلقة الصالح باي بقسنطينة سنة 1907م ورابطة الشبان الجزائريين بتلمسان ونادي التقدم بعنابة وغيرها، تحركها الدوافع الوطنية، خلال مرحلة ما بين الحربين ازدهرت الحركة الجمعوية في الجزائر بظهور نوادي مهنية خاصة بالمحامين والأطباء والمعلمين وغيرهم، كما لعبت الجمعيات الرياضية ممثلة في فرق كرة القدم والملاكمة مثلا دورا هاما في تجميع وتأطير الجزائريين خاصة الشباب منهم مشكلين نوعا من التضامن الوطني، وقد كانت هذه الجمعيات الرياضية القاعدة الفعلية التي تأسست عليها الحركة الوطنية الجزائرية، والمثال الأبرز في قوة التأثير والفعالية في الأداء للجمعيات في تلك الحقبة هو جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التي تأسست سنة 1931م بدافع الإصلاح الديني وتعليم الجزائريين محاربة الخرافات لكن الاستعمار بدأ في التضييق على هذه الجمعيات ويقيد من حرية تحركها من أجل احتواءها وتوجيهها لمصلحته، وازداد الدور النضالي للحركة الجمعوية خلال الثورة التحريرية المسلحة بقيام الجمعيات الرياضية والثقافية والمهنية واتحاد الطلبة والكشافة بالمساهمة غير المباشرة في محاربة الاستعمار بواسطة عمليات التعبئة والدعوة للإضرابات وجمع الأموال لصالح الثورة والتعريف بها في المحافل الدولية.

❖ **من سنة 1962 إلى 1971**: خلال هذه الفترة تبنت الدولة سياسة مركزية صارمة اعتمدت على نظام الحزب الواحد الذي اعتبر أداة التعبير الوحيدة في جميع المستويات الاقتصادية ،الاجتماعية ،السياسية، فمنعت أي شكل من أشكال التعبير أو التنظيم الذاتي، لهذا كان تطبيق قانون 1901م انتقائيا بحسب الرؤية الأحادية للسلطة التي أفرغته من محتواه وصادرت روحه التحريرية ثم جاء مرسوم مارس1964الذي منع أي نشاط سياسي على الجمعيات الاجتماعية والثقافية والرياضية واعتبر ذلك مساسا بأمن الدولة لهذا تعرضت جميع الاشكال التعبيرية والقوى التمثيلية غير المرتبطة بالدولة للمضايقات والقمع ومحاولة إعادة بنائها لتأخذ نفس اتجاهات وغايات الدولة.[1]

❖ **من سنة 1971 إلى 1980**: صدر قانون 79/71 في 1971/12/03 الذي انهى العمل بالقانون الفرنسي لعام 1901، وكان اكثر صرامة في مراقبة الحركة الجمعوية الهزيلة أصلا فقد اشترط هذا القانون شرط الاعتماد المزدوج من طرف وزارة الداخلية والولاية معا، مما اجبر العديد منها على ان تشكل اتحادات رسمية تخضع عضويا للحزب الواحد كما تم التحاق الجمعيات والنوادي الرياضية بالمؤسسات الاقتصادية الكبرى، مع حمل علاماتها رغم دورها النضالي

[1] عبد الله بوصنبورة، المرجع السابق، ص ص 99-100.

الكبير خلال فترة الحركة الوطنية لكن مع هذا ضلت هناك جمعيات سرية ذات دوافع أيديولوجية ودينية تعمل خفية في الجامعات والمساجد المعزولة، وبالتالي فان قانون الجمعيات لعام 1971 شكل أداة الدولة والحزب الحاكم في التأطير والتحكم في مختلف فئات المجتمع ومراقبة توجهاتهم.

❖ **من سنة 1980 إلى سنة 1990**: بدأت تظهر في هذه المرحلة تغييرات إيديولوجية تمثلت في القيام بإدخال إصلاحات اقتصادية كالتخلي عن المركزية في التسيير، وانسحبت الدولة تدريجيا من بعض الميادين ومن الاستثمار، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية أواسط الثمانينات، كما انفتحت نوعا ما على الجمعيات والعمل التطوعي وسمحت لها بالقيام ببعض الأعباء وذلك بعد تبني الميثاق الوطني لعام 1986م ثم صدور القانون 87/15 بتاريخ 1987/07/21 الذي شجع المواطنين على تأسيس جمعيات أهلية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية و المهنية، حيث بلغ عددها حسب جريدة المجاهد 12/05/1988م 11الف جمعية.

❖ **من سنة 1990 إلى 2008**: تميزت بالتعددية الحزبية وحرية التجمع والتنظيم وحرية التعبير التي بلغت مستويات قصوى عبر الصحافة المستقلة الفتية، واندفعت النخب المثقفة وخاصة أصحاب السوابق النضالية في الحزب الواحد ومنظماته وغيرهم في تأسيس الجمعيات في شتى الميادين الرياضية والاجتماعية والثقافية والصحية والبيئية وحقوق الانسان وغيرها، مما يدل على درجة الكبت التي كانت كامنة في نفوس الجزائريين.[1]

4. أهداف الحركة الجمعوية:

- تجميع وتنظيم وتنسيق الجهود التطوعية للمواطنين وتوجيهها للعمل الاجتماعي في الأوساط الحضرية.
- الإحساس بالمشاكل الحضرية والعمل على حلها.
- تحقيق التربة الاجتماعية لأفراد المجتمع ذاتيا وتنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية كذلك رفع مستوى معيشة المواطنين.
- إقامة علاقات تعاونية بين المنظمات العامة بالمجتمع المحلي.
- تشجيع المشاركة لدى افراد المجتمع لخدمة مجتمعهم.
- التعامل مع الفئات المهمشة وادماجها في المجتمع.
- جذب المواطنين أو أفراد المجتمع الى قلب عملية التنمية المستدامة.[2]

[1] طالبي حفيظة، علي الطالب مبارك، العمل التطوعي ودوره في تنمية ثقافة المواطنة لدى الشباب الجزائري الجمعيات الخيرية نموذجا مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان الجزائر، العدد السابع، ص ص204 .205

[2] عبد الوهاب داودي، الاتصال الجمعوي ودوره في ترقية الخدمة الاجتماعية الشبانية منح لا لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، اطروحة دكتوراه الطور الثالث في علوم الاعلام والاتصال تخصص اتصال سياسي واجتماعي، جامعة الجزائر03، كلية علوم الاعلام والاتصال، قسم الاتصال 2020/2019، ص ص 154-155.

5. الاتصال الجمعوي:

يعرفه رشاد احمد عبد اللطيف على انه تلك العملية التي من حلالها يتم نقل الآراء والأفكار والمعاني والخبرات من أعضاء الجمعية الى الجمهور المستهدف عن طريق أساليب ووسائل اتصالية توافق ميزانيتهم.

وبشكل عام فان عملية الاتصال بين البشر عملية أساسية نحس بها ونفهم من خلالها بيئتنا بما فيها من أناس وتضفي عليها معان معينة ويأتي تبعا لذلك ان نكون قادرين على التعامل معها أي تؤثر فيهم أو تتأثر بهم وليس ثمة سبيل الى هذا التأثير أو ذاك التأثر سوى عن طريق عملية أساسية هي الاتصال ...تقول سلوى عثمان الصديقي:"129"الاتصال عملية استدراك ومشاركة في المعنى من خلال التفاعل الرمزي وتتميز بالانتشار في المكان والزمان فضلا عن استمراريتها وقابليتها للتنبؤ"

وتحدد الباحثة "امينة بن شايح" الاتصال داخل الجمعية على أنه: "عملية تحضير النشاطات والممارسات الاجتماعية الثقافية الرياضية أو...ايصال او اعلام عنها بطرق ووسائل اتصالية لتصل الى الجمهور المستهدف والتي استهدفته الجمعية من قبل" ويستخدم الفرد الاتصال من أجل الاقناع، أي تغيير معارف واتجاهات وسلوك الغير قنا هذا التعديل لصالح المجتمع عامة، يجيب على طموحات ومصالح هذا المجتمع، هنا يصبح الاتصال اجتماعيا، ويشمل في الاقناع سلوكا اعتبر مجحفا اوضارا بالقدر الكافي لتبرير عمل مشترك.[1]

ويعرف الاتصال الجمعوي على انه كافة الأنشطة الاتصالية التي تقوم بها الجمعية في إدارة علاقاتها مع جمهورها الداخلي والخارجي لخدمة الصالح العام، بطريقة طواعية ومستقلة داخل الإطار القانوني المعترف به، وهو عبارة عن العملية التي يتم من خلالها نقل الآراء والأفكار من الجمعية الى جمهورها عن طريق أساليب ووسائل اتصالية معينة.[2]

– **الاتصال الجمعوي**: مفهوم مركب يحتاج إلى تفكيك من أجل فهمه بصورة أوضح:

– **الاتصال**: لو بحثنا في الأدبيات المتخصصة، العربية الفرنسية والإنجليزية عن معنى الاتصال اصطلاحا لما عثرنا على تعريف موحد لمصطلح الاتصال، فالتعريفات كثيرة تعكس تعدد المقاربات التي ساهمت في بناء المفهوم، إلا انها متقاربة في المعنى الأساسي والعام، لكونها تحما معنى التفاعل والعلاقة والمشاركة، ويمكن القول أن الاتصال هو تبادل إشارات ومعلومات بين مصدر بث و متلقي.

[1] فتيحة أوهايبة الاتصال الجمعوي، كنوزا الحكمة للنشر والتوزيع، 2012، ص76

[2] قواسمية العلمي، الاتصال الجمعوي علاقته بالعمل التطوعي في ظل جائحة كورونا، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والإجتماعية، جمعية انتا لخير بلدية المزرعة انوذجا-تبسة-العدد03، المجلد07، جامعة الوادي،31 /2023/12، ص ص 131-132.

– **الجمعية:** تعرف الجمعية على أنها مجموعة من الأفراد المتطوعين والقادرين، يتعاقدون فيما بينهم على توظيف مهارتهم وأنشطتهم لأهداف غير تجارية.

وللمزيد من التدقيق في فهم البناء الجمعوي اهم الملامح الأساسية للجمعية التي وضعها الباحثون من 12دولة في مشروع بحث دولي لجامعة جونز هوبكنز الامريكية:

-الجمعيات منظمات تطوعية الى حد ما، أي انها ارادية واختيارية.

- لا توزع الأرباح على مجلس الإدارة او أعضائها.

- لا تسعى للربح المادي.

-لها استقلاليتها وادارتها الذاتية.[1]

6. أهداف الاتصال الجمعوي:

تظهر أهمية التواصل فيما له من تأثر ظاهرة في تحقيق التواصل والتقارب بين الافراد والجماعات ومختلف مكونات المجتمع، والثقة بالنفس تكسب عن طريق التواصل والانفتاح عن الاخر والمحيط الذي يعيش فيه الفرد:

- تحقيق التعارف والتقارب بين الأفراد والجماعات لضمان التمويل تعتمدها في نشاطاتها الاجتماعية.

– **التجنيد أو التعبئة:** تعتبر من اهم اعمال الجمعية في تحفيز القدرات البشرية للجمعية وتوظيفها لغرض المساهمة لإيصال المعارف المختلفة والمعلومات للآخر وبناء جسور الثقة المؤدية الى الحوار وحل المشاكل.

– **الأعضاء:** هم افراد اجتمعت أهدافهم في الجمعية وتبينت فيها طموحاتهم وهم ملتزمون باشتراكاتهم.

– **المتطوعون:** هم افراد يقدمون المساعدة والمساهمة المعنوية والمادية ويشاركون بشكل غير مباشر في تسيير شؤون الجمعية.

– **المتعاطفون:** هم افراد يشاركون في الجمعية بشكل غير رسمي أي منخرطون بالجمعية ويعرفونها ما داموا أبناء المنطقة.

الاعلام: هو طريقة استعملت في التحسيس والاعلام الكلاسيكي وهو تنظيم يقوم بوظيفة اجتماعية وهي بناءات لنشر الأفكار والقيم العامة وهي امتداد للحاجة الإنسانية. [2]

1 كريمة عثماني، الاتصال الجمعوي في الجزائر قراءات في المؤشرات والدلالات، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد 4، العدد 01، جويلية 2018، ص ص 148-149.

[2] نصر الدين عوايشية، الحركة الجمعوية بين الفعل الثقافي والخدمة الاجتماعية، دراسة الانثروبولوجيا الجمعية الظهرة الثقافية بمازونة، رسالة ماجيستر في الانثروبولوجيا، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 02، 2016/2015، ص145.

خلاصة الفصل:

ختامًا، يُظهر تحليل واقع الجمعيات الخيرية ودورها في إطار المجتمع المدني مدى الأهمية التي تكتسيها هذه الهيئات في تعزيز قيم التضامن الاجتماعي، وتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة. فقد تبين أن الجمعيات، بما فيها الخيرية، ليست مجرد مؤسسات غير ربحية فحسب، بل هي أدوات فعالة للمشاركة المواطِنة، والتكافل، والاستجابة لاحتياجات الفئات الهشة والمحرومة.

كما أبرز هذا الفصل الأبعاد التنظيمية والتشريعية التي تحكم العمل الجمعوي، لا سيما من خلال استعراض خصائص الجمعيات، وأنواعها، ووظائفها، وحقوقها وواجباتها، في ضوء القوانين السارية. وفي السياق الجزائري، يُعد تطور الحركة الجمعوية شاهدًا على انخراط فئات واسعة من المجتمع في العمل التطوعي، رغم ما يواجهه هذا المجال من تحديات على مستوى التنظيم، التمويل، والفعالية الاتصالية.

إن تقوية العمل الجمعوي وتمكين الجمعيات الخيرية من أداء أدوارها بفعالية، يظل رهينًا بتكامل الجهود بين الدولة، والمجتمع، والإطار القانوني، من جهة، وبتعزيز ثقافة المواطنة والمسؤولية الاجتماعية، من جهة أخرى.

الفصل الثالث

الإجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد:

يهدف هذا الفصل من الدراسة الى عرض وتحليل ومناقشة النتائج وقد تمحور في جملة من العناصر التالية: بيانات الدراسة، مناقشة الدراسة، وتحليل النتائج المتوصل اليها.

الإجراءات المنهجية الميدانية

1مجالات الدراسة

أجريت الدراسة في وسط حضري بولاية تيارت وقد تم انتقاء عينة متمثلة في المواطنين من الاحياء الحضرية بالولاية.

المجال الجغرافي:

تم إنجاز هذه الدراسة بمدينة تيارت باعتبارها مكانا ننتمي اليه اخترنا جمعية محددة تتميز بأنها جمعية فاعلة فاعتمدنا المواطنين الذين ينتمون الى الأوساط الحضرية، وعلى أعضاء الجمعية كفاعلين لحل المشاكل داخل الوسط الحضري الذي تنتمي إليه جمعية الرحمة والمودة بولاية تيارت التي تم تأسيسها في 13جوان2023.

المجال الزماني

1/**المرحلة الاستطلاعية:** وقد انطلقت من أكتوبر إلى نهاية شهر ديسمبر 2024 كان هدفنا معرفة مجتمع البحث، من خلال التنسيق مع رئيسة الجمعية لمعرفة تصنيفات العينة المتمثلة في المواطنين حيث واجهتنا عدة صعوبات في هذه المرحلة منها:

صعوبة في الوصول الى مجتمع الدراسة

ضيق الوقت

تهرب بعض المبحوثين من اجراء المقابلة

بالنسبة للعمل الميداني والذي استخدمنا فيه الاستمارة أداة أساسية في جمع البيانات والمقابلة أداة ثانوية فدامت 20يوما من 29 أبريل 19 ماي 2025 قمنا بإجراء عدة معاينات لميدان الدراسة من أجل تقسيم الاستمارات على المبحوثين، وكذلك عدة مقابلات مع أعضاء الجمعية بولاية تيارت.

المجال البشري: تكون مجتمع البحث من عينة تم اختيارها من المجتمع الأصلي المتمثل في مواطنين بأحياء حضرية بولاية تيارت فكان اختلاف هذا المجتمع في الفئات العمرية من ناحية الجنس والسن والمستوى التعليمي.

2. عينة الدراسة:

هي عبارة عن مجموعة جزئية من مجتمع الدراسة يتم اختيارها بطريقة معينة واجراء الدراسة عليها ومن ثم استخدام تلك النتائج وتعميمها على كامل مجتمع الدراسة الأصلي.[1]

نوع العينة

اعتمدنا في دراستنا على أسلوب عينة كرة الثلج في جمع البيانات الميدانية وقد تم اختيار أفراد مجتمع الدراسة بطريقة مقصودة تمثلت في 60 مفردة (مواطن) يترددون على الجمعية باستمرار.

تعريف عينة كرة الثلج:

تقوم على اختيار فرد معين وبناء على ما يقدمه هذا الفرد من معلومات تهم موضوع دراسة الباحث، حيث يقرر الباحث من هو الشخص الثاني الذي سيقوم باختياره لاستكمال المعلومات والمشاهدات المطلوبة. لذلك سميت بعينة الكرة الثلجية حيث يعتبر الفرد الأول النقطة التي سيبدأ حولها التكثيف لاكتمال الكرة أي اكتمال العينة.[2]

3. منهج الدراسة:

المنهج هو الطريق او السبيل او المسلك الذي يتبعه الباحث في دراسته للوصول الى حقيقة علمية.

المنهج الوصفي:

يعد المنهج الوصفي أكثر مناهج البحث الملائمة للواقع الاجتماعي كسبيل لفهم ظواهره واستخلاص سماته وتستخدمه العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية.[3]

هو الذي يقتصر دوره على تصوير ووصف الاتجاهات الحالية للظاهرة محل الملاحظة دون التعمق الى الكشف عن العلل والأسباب.[4]

الاستمارة:

هي تقنية مباشرة لطرح الأسئلة على الافراد وبطريقة موجهة ذلك لان صيغ الإجابات تحدد مسبقا هذا ما يسمح بالقيام بمعالجة كمية بهدف اكتشاف علاقات رياضية وإقامة مقارنات كمية، ان الاستمارة هي وسيلة للدخول

[1] محمد عبيدات محمد أبو ناصر، منهجية البحث العلمي، القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2 ، دار وائل للنشر، 1995، ص83

[2] نادية سعيد عيشور، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص242

[3] عبد الله عبود العسكري، سلسلة منهجية البحث العلمي، 3، منهجية البحث العلمي في العلوم القانونية، ط2، دار النصير، دمشق، 2004، ص6

[4] إبراهيم ابراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، ط1، دار الشروق، 2009، ص153

في اتصال بالمخبرين بواسطة طرح الأسئلة عليهم واحدا واحدا، وبنفس الطريقة بهدف استخلاص اتجاهات وسلوكيات مجموعة كبيرة من الافراد.[1]

تعريف المقابلة

هي تفاعل لفظي يتم بين شخصين في موقف المواجهة حيث يحاول أحدهما وهو القائم بالمقابلة ان يستثير بعض المعلومات او التغيرات لدى المبحوث أو التي تدور حول آرائه وتعني ذلك النمط أو الأسلوب المتخصص للاتصال الشخصي والتفاعل اللحظي الذي يجري لتحقيق غرض خاص ويركز فيه على بيانات ومعلومات خاصة بالإضافة الى ان المقابلة هي نوع من التفاعل الذي يكون فيه دور كل من المقابل والمجيب دورا محددا يوفق في خصائصه الخاصة على غرض المقابلة او الطابع الغالب عليها[2]

الجدول رقم 01 يمثل توزيع المبحوثين حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية(%)
ذكر	35	%58.3
انثى	25	41.7%
المجموع	60	(%)100

تشير المعطيات إلى أن الذكور يشكلون الأغلبية بنسبة 58.3%، مقابل 41.7%من الإناث .وهذا التفاوت يعكس التوزيع الجندري للعينة نوعاً من التوازن النسبي تباينًا في مستوى انخراط الجنسين في المجال الجمعوي، مع تفوق طفيف للذكور يشير هذا إلى أن الفعل الجمعوي ما زال يغلب عليه الطابع الذكوري، رغم مشاركة نسائية معتبرة ، وهو ما يمكن أن يعكس إما تحسناً تدريجياً في مشاركة المرأة في الحياة المدنية، أو حدوداً سوسيو–ثقافية ما تزال تعيق اندماجها الكامل في الأطر الجمعوية.

فإن وجود كلا الجنسين يشير إلى نوع من التوازن البنيوي الضروري لتحقيق التكامل الاجتماعي،

[1] موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ط2، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2008، ص204

[2] عبد الله محمد الشريف، مناهج البحث العلمي، دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية، ط1،مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع،1996،ص129

الجدول رقم 02 يمثل توزيع المبحوثين حسب السن

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية(%)
أقل من 30 سنة	12	20%
30-40سنة	25	41.7%
40-50سنة	18	30%
أكثر من 50 سنة	5	8.3%
المجموع	60	100

يعكس توزيع الفئات العمرية الوارد في الجدول خصائص سوسيو-ديموغرافية مهمة للعينة المستجوبة من سكان بلدية تيارت حول موضوع الجمعيات، ويوفر مؤشرات دالة على طبيعة الفئات المهتمة أو المنخرطة في العمل الجمعوي أو على الأقل الواعية بدوره في المحيط الحضري. نلاحظ أن:

الفئة الأكثر تمثيلاً هي فئة 30-40سنة بنسبة 41.7%، تليها فئة 40-50سنة بنسبة 30%. هذا التمركز في الفئات المتوسطة عمرياً يبرز الطابع العملي والوظيفي لهذه الشريحة، والتي غالباً ما تكون في ذروة النشاط الاجتماعي والمهني، ما يجعلها الأكثر قدرة على الفعل المدني، والمشاركة في التنظيمات الجمعوية سواء من حيث التسيير أو الاستفادة.

تمثل فئة أقل من 30 سنة نسبة 20%، وهي نسبة معتبرة تشير إلى بداية انخراط الشباب في القضايا الاجتماعية، لكنها في ذات الوقت قد تكشف عن وجود فجوة بين تطلعات هذه الفئة وإمكانيات الجمعيات في استقطابها، وهو ما يطرح تحديات على مستوى وظيفة التنشئة الاجتماعية التي يُفترض أن تقوم بها الجمعيات.

أما فئة أكثر من 50 سنة فتمثل نسبة ضعيفة(8.3%) ، ما قد يعكس نوعاً من العزوف أو التهميش الرمزي لكبار السن ضمن الفعل الجمعوي، أو تحوّل أدوارهم إلى نطاقات تقليدية غير رسمية (كالأسرة أو المسجد).

ومنه فإن هذا التوزيع يشير إلى ديناميكية عمرية داخل البنية الاجتماعية تعكس فاعلية نسبية للعمل الجمعوي، خاصة عند الفئات المتوسطة سناً. إلا أن التفاوت في نسب التمثيل بين الفئات قد يُقرأ كعلامة على اختلال وظيفي جزئي في قدرة النظام الجمعوي على إدماج جميع الفئات العمرية، بما يحدّ من شموليته كمؤسسة مجتمعية يفترض أن تحقق التكامل الاجتماعي عبر أجيال مختلفة.

لذلك توصي هذه المعطيات بضرورة توسيع نطاق الاستهداف داخل المبادرات الجمعوية لتشمل بشكل أوسع الشباب وكبار السن، من أجل تقوية الوظائف التكاملية والتنشئوية، وتحقيق توازن بنيوي أفضل في العمل الجمعوي داخل الوسط الحضري

الجدول رقم 03 يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية(%)
جامعي	**30**	**50%**
ثانوي	**15**	**25%**
متوسط	**8**	**13.3%**
ابتدائي	**5**	**8.3%**
أمي	**2**	**3.3%**
المجموع	**60**	**100**

يعكس هذا الجدول وجود مستوى تعليمي مرتفع بين أفراد العينة، حيث يشكل الحاصلون على تعليم ثانوي فما فوق نسبة 88.3%. هذه النتيجة تعزز الفرضية التي تربط بين الوعي المدني والمستوى التعليمي، وتُبرز دور الجمعيات كمجال لتجسيد ما سماه بارسونز بـ"الفاعلية المتعلمة.

تشير هذه النسبة إلى أن التعليم يلعب دوراً حيوياً في تنمية قيم المشاركة والتماسك الاجتماعي، إذ تزداد فرص الانخراط في النشاط الجمعوي لدى الفئات المتعلمة، ما يعكس انسجاماً بين البنية التعليمية والبنية المدنية في السياق الحضري

الجدول رقم 04 يمثل توزيع المبحوثين حسب المهنة:

المهنة	التكرار	النسبة المئوية(%)
موظف	35	58.3%
متقاعد	15	25%
عاطل عن العمل	10	16.7%
المجموع	60	100

تُظهر نتائج الجدول هيمنة الموظفين بنسبة 58.3%، ما يشير إلى أن الفئات المستقرة اقتصاديًا هي الأكثر انخراطًا أو تفاعلاً مع العمل الجمعوي، ما يؤكد مرة أخرى وظيفة الجمعيات كآليات تعزيز للمشـــاركة المدنية للفئات القادرة على التأثير في المحيط الاجتماعي.

في المقابل، تمثل نسبة المتقاعدين والعاطلين عن العمل مجتمعين 41.7%، ما يشير إلى أن الجمعيات تشكل أيضـاً ملاذاً أو مسـاحة بديلة للاندماج الاجتماعي لهذه الفئات، ولو بشـكل محدود. يمكن اعتبار هذا التعدد المهني داخل العينة عاملاً إيجابيًا يعزز التكامل الوظيفي بين مختلف الفئات الاجتماعية

الجدول رقم 05 يمثل توزيع المبحوثين حسب عنوان الحي:

الحي	التكرار	النسبة المئوية(%)
سوناتبيا	25	41.7%
كرمان	20	33.3%
التفاح	10	16.7%
الأتراك	5	8.3%
المجموع	60	100

يشير هذا الجدول إلى تمركز العينة في أحياء شعبية، خاصة "سوناتبيا" و"كرمان"، اللذان يشكلان معاً حوالي 75% من مجموع المســـتجوبين. يعكس هذا التوزيع الجغرافي ارتباط العمل الجمعوي بطبيعة الجوار المحلي في المناطق الحضـــرية الهشـــة، حيث تُعتبر الجمعيات في هذه الأحياء آليات تكافل وتضـــامن وظيفي يعوض نقص الخدمات أو غياب الدولة أحياناً.

من منظور سوسيولوجي–وظيفي، فإن هذا التمركز يمكن تفسيره كـــ استجابة بنيوية لوظائف تكيف وتكامل في بيئات اجتماعية تعاني من الهشـاشـة الاقتصـادية أو التهميش المجالي. فالجمعيات هنا تلعب دورًا تعويضـيًا، وتوفر فضاءات للمساعدة المتبادلة والدعم الاجتماعي، خاصة في غياب مؤسسات رسمية كافية.

غير أن هذا التركّز نفســه قد يُعدّ مؤشــراً على اختلال وظيفي في جانب "الاندماج المكاني"، حيث يبدو أن النشـاط الجمعوي محصـور في أحياء شـعبية دون غيرها، ما يعكس ضـعف الانتشـار الأفقي للجمعيات على مسـتوى الحيز الحضري بأكمله.

المحور الثاني: العلاقة بين الجمعية والمحيط

الجدول رقم 06 يمثل التعرف على الجمعية

الخيار	التكرار	النسبة المئوية(%)
الفيسبوك	15	25%
الإذاعة المحلية	8	13.3%
صديق	12	36.7%
ملصقات/منشورات/إعلان	10	16.7%
الصدفة	5	8.3%
المجموع	**60**	**100**

يعكس هذا الجدول الكيفيات التي تعرف من خلالها أفراد العينة المســتجوبة على الجمعية، ويقدم مؤشــرات مهمة لفهم طبيعة العلاقة بين الجمعية ومحيطها الاجتماعي، كما يســـمح بتقييم فعالية قنوات الاتصـــال المعتمدة في الوصول إلى الجمهور المحلي.

نلاحظ أن:

أكثر وسـيلة فعالة في التعريف بالجمعية كانت "الصـديق "بنسـبة 36.7%، ما يدل على الدور الكبير للعلاقات الاجتماعية غير الرسمية في نشر المعلومات وربط الأفراد بالجمعيات.

فإن هذه النتيجة تبرز وظيفة الترابط الاجتماعي التي تلعبها الشـــبكات الأولية، وتؤكد أهمية العلاقات القرابية أو الجواريّة في خلق تفاعلات مؤسسية.

وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى رأسها الفيسبوك، جاءت في المرتبة الثانية بنسبة 25%، ما يدل على أهمية البعد الرقمي في عمل الجمعيات المعاصرة، خصوصاً في البيئات الحضرية التي تشهد نسب استخدام مرتفعة للإنترنت. هذه النتيجة تعكس أيضاً قدرة الجمعية على التكيّف مع التحولات التكنولوجية، وهي من الوظائف الأساسية التي تحدد حيوية أي نظام اجتماعي وفق التحليل البنائي الوظيفي.

الملصقات والمنشورات شكلت وسيلة تعريف بنسبة 16.7%، وهي نسبة لا بأس بها تعكس استمرار دور الوسائل التقليدية في الفضاء العمومي، خاصة في الفضاءات الحضرية.

الإذاعة المحلية ساهمت بنسبة 13.3%، ما يشير إلى دور محدود نسبياً للإعلام المحلي في دعم العمل الجمعوي، وقد يُفهم ذلك على أنه ضعف في التنسيق أو قصور في تغطية هذه الفضاءات المدنية.

الصدفة كمصدر للتعرف على الجمعية بلغت 8.3%، وهي نسبة تُظهر أن عدداً غير قليل من الأفراد لا يتعرف على الجمعيات من خلال مسارات تواصل واضحة، ما يعكس اختلالاً وظيفياً في آليات الإشهار والتواصل المؤسسي.

يؤشر هذا الجدول على أن العلاقات الاجتماعية المباشرة والتواصل الرقمي هما القناتان الأكثر فاعلية في ربط المواطنين بالجمعيات. حيث ساهمت قنوات التواصل (كالفيسبوك والملصقات) في تعزيز المشاركة المجتمعية في المقابل هناك هامش واضح لتحسين أدوات الإعلام التقليدي والمهني، مما يتطلب من الجمعية تطوير استراتيجيات اتصال أكثر شمولاً، تجمع بين الوسائط الجديدة والتقليدية، لتفعيل وظيفتها الاتصالية والتكاملية على أوسع نطاق ممكن داخل المحيط الحضري.

الجدول رقم 07 يمثل العلاقة المباشرة مع الجمعية؟

الخيار	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	35	58.3%
لا	25	41.7%
المجموع	**60**	**100**

يعكس هذا الجدول مستوى انخراط السكان المحليين في الحياة الجمعوية من خلال وجود علاقة مباشرة أو غيابها، ويُعد مؤشراً أساسياً لفهم مدى تأثير الجمعية في محيطها الاجتماعي.

نلاحظ أن:

أغلبية المستجوبين (58.3%) صرّحوا بوجود علاقة مباشرة مع الجمعية، وهو ما يُعدّ مؤشراً إيجابياً على الحضور الفعلي للجمعية في الحياة اليومية للمواطنين.

فإن هذا المعطى يعكس قدرة الجمعية على أداء وظيفة التكامل الاجتماعي، عبر خلق روابط مباشـــرة وواقعية مع الأفراد، مما يعزز التماسك والانتماء للمجتمع المحلي.

بالمقابل، صـرّح 41.7% بعدم ارتباطهم مباشـرة بالجمعية، وهي نسـبة لا يمكن إهمالها، وتدل على وجود هامش واسع من الفئات الاجتماعية التي لم تصل إليها الجمعية بعد، أو لم تستطع دمجها ضمن شبكتها الفعلية من العلاقات، وهو ما قد يشير إلى خلل وظيفي جزئي في آليات الاستقطاب والانخراط الجمعوي.

النسـبة المرتفعة للعلاقات المباشـرة تدل على أن الجمعية تمارس نوعاً من التفاعل المنتظم مع محيطها السـكاني، وقد تكون ساهمت في بناء نوع من الثقة الاجتماعية التي تشجع الأفراد على الانخراط أو التعاون معها.

في الوقت ذاته، وجود نسـبة معتبرة ممن لا تربطهم علاقة مباشـرة قد يعكس تفاوتاً في التغطية الميدانية أو في فعالية قنوات الاتصال، وهو ما يدعو الجمعية إلى مراجعة استراتيجياتها في التحسيس والتجنيد، خاصة في الأحياء أو الشرائح الأقل ارتباطاً بها.

يمكن القول إن هذا الجدول يُبرز إلى حدّ كبير مدى نجاح الجمعية في خلق علاقات اجتماعية وظيفية مع جزء هام من السكان، كما يضيء على مواطن القصور التي تستوجب المعالجة لتحقيق شمولية أكبر في التفاعل الجمعوي المحلي.

الجدول رقم 08 يمثل العلاقة الغير المباشرة (وسيط)؟

الخيار	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	20	33.3%
لا	40	66.7%
المجموع	**60**	**100**

يعكس هذا الجدول شكلًا آخر من أشكال العلاقة بين السكان والجمعية، من خلال العلاقات غير المباشرة التي تتم عبر وسـيط اجتماعي (مثل قريب، جار، زميل... إلخ)، مما يُبرز طبيعة الانتشـار الأفقي لشـبكة الجمعية في المحيط المحلي.

نلاحظ أن:

ثلث العينة تقريباً (33.3%) صرّحوا بوجود علاقة غير مباشرة مع الجمعية، وهو ما يدل على أن أثر الجمعية لا يقتصر فقط على أعضائها أو المتعاملين المباشرين معها، بل يمتد إلى دوائر اجتماعية أوسع، بفضل التفاعل الشبكي غير الرسمي.

فإن هذا يعكس وظيفة نقل الأدوار والتفاعل غير المباشر في النسيج الاجتماعي، والذي يُعد عاملاً مهماً في دعم الاستقرار الاجتماعي وتعزيز الاتصال المؤسسي عبر شبكات أولية وثانوية.

الغالبيّة (66.7%) لا تربطهم علاقة غير مباشرة بالجمعية، ما قد يشير إلى أن التأثير الشبكي غير كافٍ بعد لتغطية كل الفضاء الاجتماعي المحلي. هذا النقص قد يُفهم على أنه قصور في الامتداد الأفقي للجمعية، أو محدودية في الوصول إلى الجماعات الطرفية داخل المجتمع الحضري.

تكشف هذه النتيجة عن أهمية البنية الشبكية في العمل الجمعوي، حيث تؤدي العلاقات غير المباشرة دوراً هاماً في توسيع دائرة التأثير، ونشر الثقافة المدنية، وزيادة القبول المجتمعي للجمعيات.

كما تفتح المجال أمام الجمعية لتقوية هذا النمط من العلاقات عبر وسطاء اجتماعيين فاعلين، ما يُعد مدخلاً لتعزيز التماسك الاجتماعي غير الرسمي وتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية.

في المحصلة يُبرز الجدول أن العلاقة غير المباشرة تمثل قناة تكميلية لتعزيز دور الجمعية في المجتمع، وتحتاج إلى مزيد من الدعم عبر تقوية الوساطة الاجتماعية وتنشيط الفضاءات التفاعلية التي تسمح بانتقال تأثير الجمعية إلى أبعد من نطاقها المباشر

الجدول رقم 09 يمثل التردد على مقر الجمعية؟

الخيار	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	28	46.7%
لا	32	53.3%
المجموع	**60**	**100**

يعكس هذا الجدول درجة التفاعل الميداني المباشر بين أفراد العينة ومقر الجمعية، باعتباره فضاءً تنظيمياً وتنسيقياً مهماً لنشاطات العمل الجمعوي.

نلاحظ أن: **46.7%من المستجوبين صرّحوا بأنهم يترددون على مقر الجمعية**، وهي نسبة معتبرة تُظهر وجود قاعدة محلية من المتعاملين المباشرين، ما يدل على **حضور مادي ملموس** للجمعية في النسيج الحضري.

يمكن اعتبار مقر الجمعية بمثابة وحدة مكانية تؤدي وظيفة **الضبط والتنظيم** الاجتماعي، حيث تتيح المجال لتبادل المعلومات، التنسيق، وإنتاج الفعل الجماعي.

في المقابل، **53.3%لا يترددون على المقر**، ما قد يعود إلى عدّة أسباب مثل: ضعف الإشهار حول الموقع، بعد المسافة الجغرافية، انشغالات الأفراد، أو ضعف العلاقة المباشرة مع الجمعية. هذا المعطى يمكن تفسيره بوصفه **اختلالاً وظيفياً جزئياً** في البنية التفاعلية للجمعية، إذ إن الفضاء الفيزيقي لا يشهد إقبالاً كافياً مقارنة بحجم الدور المتوقع.

يُظهر المقر كمجال اجتماعي أهمية **المكان في العمل الجمعوي**، ليس فقط كمركز إداري بل كوسيط للعلاقات والتفاعل الاجتماعي، ما يتطلب من الجمعية تعزيز جاذبيته عبر تنويع أنشطته، وتحسين ظروف الاستقبال، وتكثيف الحملات الاتصالية حوله.

يمكن أيضاً ربط هذا المؤشر بمستوى **الثقة في العمل الجمعوي**، حيث يميل الأفراد الذين يثقون في الجمعية إلى زيارتها، مما يجعل التردد على المقر مؤشراً ضمنياً على عمق الاندماج في المشروع الجمعوي.

في المجمل، يُظهر الجدول توازناً نسبياً بين من يترددون على الجمعية ومن لا يفعلون، ما يشير إلى **وجود قاعدة تفاعل ميداني بحاجة إلى تعميق وتوسيع**، خاصة في ظل أهمية التفاعل الفيزيقي في دعم الأداء الوظيفي لأي مؤسسة اجتماعية في السياق الحضري.

الجدول رقم 10 يمثل درجة اهتمامك بالجمعية؟

الخيار	التكرار	النسبة المئوية(%)
بسيطة	18	30%
متوسطة	25	41.7%
قوية	17	28.3%
المجموع	**60**	**100**

يعكس هذا الجدول مدى ارتباط أفراد العينة بالجمعية من حيث الاهتمام والمشاركة، ويُعد مؤشرًا مهمًا على مستوى الاندماج الاجتماعي والتفاعل مع الفعل الجمعوي في المحيط الحضري.

نلاحظ أن: أغلب المستجوبين (41.7%) أعربوا عن اهتمام **متوسط** بالجمعية، ما يشير إلى وجود حالة تفاعل مع الجمعية ولكنها قد لا تكون دائمة أو عميقة بشكل قوي. هذا يعكس واقع الجمعيات التي تواجه تحديات في تحقيق تفاعل مكثف مع جميع شرائح المجتمع المحلي.

نسبة الذين لديهم اهتمام **قوي** وصلت إلى 28.3%، وهي نسبة معتبرة تدل على وجود شريحة نشطة ومتحمسة تدعم أهداف الجمعية وتشارك في نشاطاتها، مما يعزز وظيفة التكامل الاجتماعي التي تقوم بها الجمعية في بناء روابط مجتمعية متينة.

بينما بلغت نسبة الاهتمام **البسيط** 30%، ما يدل على وجود شريحة من السكان لديهم علاقة سطحية أو محدودة مع الجمعية، وهذا يمكن تفسيره بوجود عوامل موضوعية أو ذاتية تعوق انخراطهم الكامل، مثل قلة الوعي أو ضعف المعلومات حول نشاطات الجمعية.

يعكس هذا التوزيع مستويات مختلفة من الأداء الوظيفي، حيث يلعب الاهتمام القوي دورًا في تعزيز الوظائف التكاملية والتنظيمية داخل المجتمع، بينما يشير الاهتمام البسيط إلى وجود حاجة لتحسين قنوات التواصل وتفعيل المشاركة المجتمعية لرفع مستوى الاندماج.

بناءً على هذا التحليل، ينبغي على الجمعية تطوير استراتيجيات تحفيزية وتعزيزية لرفع مستوى الاهتمام لدى الفئات ذات الاهتمام البسيط والمتوسط، وذلك عبر تنويع البرامج والفعاليات التي تلامس حاجات السكان وتطلعاتهم.

الجدول رقم 11 يمثل التعامل مع جمعيات أخرى؟

الخيار	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	45	75%
لا	15	25%
المجموع	**60**	**100**

يشير هذا الجدول إلى مدى انخراط أفراد العينة في العمل الجمعوي بشكل عام، خارج الجمعية محل الدراسة، وهو مؤشر مهم على مدى انتشار ثقافة العمل الجمعوي والتطوعي في الوسط الحضري ببلدية تيارت.

نلاحظ أن نسبة كبيرة من المستجوبين (75%) أكدوا أن لديهم تجربة سابقة في التعامل مع جمعيات أخرى، مما يعكس وجود وعي مجتمعي وتاريخ من المشاركة المدنية في الفضاء الجمعوي. هذا يعزز الفرضية القائلة بأن الجمعيات

تشكل شبكات تواصل اجتماعي مهمة تعمل على توسيع أواصر الترابط الاجتماعي والتكامل في المجتمع، وهو أمر يتوافق مع المفاهيم البنيوية الوظيفية التي تعتبر الجمعيات أدوات فعالة في استقرار النظام الاجتماعي.

أما الـــ25% الذين لم يتعاملوا مع جمعيات أخرى، فقد يعود ذلك إلى عوامل متعددة منها قلة الفرص، ضعف المعلومات، أو تحفّظات شخصية، وهذا يشير إلى وجود هامش للتوسع في عمليات التوعية والتشجيع على العمل التطوعي.

تعد هذه النتيجة إيجابية لأنها تعكس قدرة النظام الاجتماعي المدني على تفعيل وظائفه من خلال العمل الجمعوي المنتشر، مما يساهم في تعزيز التكيف الاجتماعي والتكامل داخل المجتمع المحلي.

الجدول رقم 12 يمثل أنك عضو في جمعية؟

الخيار	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	22	36.7%
لا	38	63.3%
المجموع	**60**	**100**

يعكس هذا الجدول مدى ارتباط أفراد العينة بالعمل الجمعوي من خلال عضـــويتهم في الجمعيات، وهو مؤشـــر مباشر على المشاركة المدنية والالتزام الفردي داخل المجتمع المحلي.

نلاحظ أن نسبة الأعضاء في الجمعيات تبلغ حوالي 36.7%، وهي نسبة متوسطة تدل على وجود قاعدة نشاط مدني لكن ليست واسعة الانتشار بين أفراد العينة. هذا قد يشير إلى أن العمل الجمعوي، رغم أهميته، ما زال يواجه تحديات في جذب الأفراد للانخراط الرسمي والمنتظم ضمن هياكل الجمعيات.

في المقابل يشكل غير الأعضاء نسبة 63.3%، مما يشير إلى أن الغالبية العظمى من السكان إما غير ملتزمين بعضوية رسمية أو قد يشاركون في العمل الجمعوي بشكل غير رسمي أو عبر وسائل أخرى. وقد يعكس ذلك عوامل مثل نقص الوعي بأهمية العضوية، أو عدم توفر فرص الانضمام، أو ربما تحفظات شخصية على الالتزام المؤسسي.

تشير هذه النتيجة إلى أن النظام الجمعوي لم يصل بعد إلى درجة التكامل الكامل مع المجتمع، وهناك حاجة لتعزيز الوظائف التنموية والاجتماعية للجمعيات لجذب أعداد أكبر من الأفراد، وبالتالي تحقيق توازن بنيوي أفضـــل يضـــمن استمرارية النظام الجمعوي وقدرته على أداء مهامه في تعزيز التماسك الاجتماعي.

الجدول رقم 13 يمثل أعضاء الجمعية كلهم من نفس الحي؟

الخيار	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	48	80%
لا	12	20%
المجموع	**60**	**100**

يوضح هذا الجدول مدى تمركز أعضاء الجمعيات داخل نفس الحي، مما يعكس طبيعة الانتماء المكاني والبعد الجغرافي للعلاقات الاجتماعية التي تقوم عليها الهياكل الجمعوية.

نلاحظ أن الغالبية العظمى من العينة (80%) يشيرون إلى أن أعضاء جمعياتهم ينتمون إلى نفس الحي، وهذا يعكس بوضوح طابع التجمع الجغرافي والترابط المحلي في تأسيس وعمل الجمعيات. هذا التمركز يعزز الوظيفة الاجتماعية للتكامل والاندماج المحلي، حيث تتيح العلاقات القرابية والجواري داخل الحي تأسيس شبكة دعم متينة تسهم في تحقيق التضامن الاجتماعي. نسبة 20% فقط من الأعضاء من خارج نفس الحي، مما يدل على وجود بعض الانفتاح الجغرافي، لكنه محدود نسبياً. قد يعكس ذلك أن الجمعيات في السياق الحضري لاتزال تعتمد بشكل كبير على البنية الاجتماعية المحلية المباشرة في تأسيسها وتنظيم نشاطها.

فإن هذا التمركز المكاني يمثل وظيفة تكاملية هامة تساهم في تعزيز الروابط الاجتماعية وتعميق الشعور بالانتماء. ومع ذلك، فإن التركز المفرط قد يشكل عائقاً أمام توسيع تأثير الجمعية خارج إطار الحي، مما يبرز الحاجة إلى تطوير آليات للتكامل الأوسع بين الأحياء والمجتمعات المحلية لتحقيق توازن هيكلي أفضل.

الجدول رقم 14 يمثل أعضاء الجمعية من نفس الجنس؟

الخيار	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	40	66.7%
لا	20	33.3%
المجموع	**60**	**100**

يبرز هذا الجدول مدى تجانس أعضاء الجمعيات من حيث الجنس، وهو عامل مهم لفهم البنية الاجتماعية داخل الجمعيات وتأثير ذلك على طبيعة العمل والتواصل الجماعي.

نلاحظ أن أغلب العينة (66.7%) تشـير إلى أن أعضـاء جمعياتهم من نفس الجنس، وهذا يعكس وجود غالبية من الجمعيات التي تتكون من أعضاء متجانسين جنسياً، وهو ما يمكن تفسيره بارتباط العمل الجمعوي أحياناً بفئات اجتماعية محددة كالجمعيات النسـائية أو الذكورية. بينما يشـير 33.3% إلى وجود جمعيات مختلطة الأجناس، ما يعكس توجهات أكثر شمولية وشـراكة بين الجنسـين في العمل الجمعوي، وهو ما يعزز وظيفة التنشـئة الاجتماعية والمساواة.

فإن التجانس الجنسي في الجمعيات يمكن أن يسهم في تعزيز التماسك الداخلي وتركيز الجهود على قضايا محددة تناسـب الفئة المعنية، مما يحقق التكامل الوظيفي داخل الوحدة الجمعية. بالمقابل، الجمعيات المختلطة الجنسـين تعكس قدرة النظام الاجتماعي على التكيف والتكامل بين الفئات المختلفة، وتعزز الوظيفة التنموية والاجتماعية على نطاق أوسع

الجدول رقم 15 يمثل إذا كنت عضوًا، أذكر طبيعتها؟

الخيار	التكرار	النسبة المئوية(%)
جمعية ثقافية	8	36.4%
جمعية رياضية	5	22.7%
لجنة الحي	4	18.2%
جمعية دينية	3	13.6%
أخرى	2	9.1%
المجموع	**60**	**100**

هذا الجدول يعكس تنوع الأنشـطة والجمعيات التي ينتمي إليها الأفراد ضـمن العينة التي تبلغ 22 عضـواً. ويُظهر هذا التوزيع أهمية تنوع الأدوار التي تؤديها الجمعيات في المشهد الحضري والاجتماعي المحلي.

نلاحظ أن الجمعيات الثقافية تمثل النسـبة الأكبر (36.4%)، ما يدل على وجود اهتمام ملحوظ بالأنشـطة الثقافية كأداة لتعزيز الهوية والوعي المجتمعي، وهو ما يتوافق مع وظيفة التنشـئة الاجتماعية، التي تؤكد على دور المؤسسات في نقل القيم والمعارف.

تأتي الجمعيات الرياضـية في المرتبة الثانية بنسـبة 22.7%، ما يعكس أهمية الرياضـة كوسـيلة لتعزيز التفاعل الاجتماعي، الصحة الجسدية، والتكامل الاجتماعي.

لجان الأحياء تشكل 18.2%، مما يشير إلى دور فاعل للجمعيات ذات الطابع المحلي والقريب من حياة السكان اليومية، وهو ما يسهم في تعزيز وظيفة التكامل والتكيف ضمن المجتمع المحلي.

الجمعيات الدينية بنسبة 13.6% تعكس البعد الروحي والديني في الحياة الجمعوية، والذي يعتبر عنصراً مهماً في وحدة الهوية والقيم المشتركة.

النسبة المتبقية (9.1%) تعود لأنواع أخرى من الجمعيات، مما يدل على وجود نشاطات متنوعة تلبي حاجات واهتمامات متعددة.

من خلال هذا التوزيع، يتضح أن الجمعيات تلعب أدواراً متعددة ومتكاملة في المجتمع المحلي، مما يدعم الفرضيات المتعلقة بتنوع وظائف العمل الجمعوي في تعزيز التماسك والتكامل الاجتماعي.

الجدول رقم 16 الجمعية خاصة بالحي فقط؟

الخيار	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	48	80%
لا	12	20%
المجموع	**60**	**100**

يشير هذا الجدول إلى أن الغالبية العظمى من المستجوبين (80%) يرون أن الجمعية التي يتعاملون معها ترتبط بشكل حصري أو أساسي بالحي الذي ينتمون إليه، مما يدل على الطابع المحلي الضيق لهذه الجمعيات.

هذا الأمر يعكس طبيعة التنظيم الاجتماعي في الأوساط الحضرية التي تميل إلى تشكيل جمعيات مرتبطة جغرافياً بمحيط معين، مما يساهم في تعزيز روابط الجوار والتكافل الاجتماعي بين سكان الحي. كما يتماشى ذلك مع وظيفة التكامل الاجتماعي، التي ترى أن التنظيمات الاجتماعية المحلية تلعب دوراً محورياً في بناء روابط تواصلية قوية وتوفير الدعم الاجتماعي للأفراد داخل محيطهم القريب.

في المقابل، يشير 20% من المستجوبين إلى وجود جمعيات تتجاوز هذا الإطار الجغرافي، ما قد يدل على وجود جمعيات ذات نشاط أوسع أو متعددة الأحياء، وهو ما يعكس مرونة في التنظيم الجمعوي وقدرته على التكيف مع المتطلبات الاجتماعية المتغيرة.

يمكن الاستنتاج أن الطابع المحلي والحيزي للجمعيات يلعب دوراً أساسياً في تعزيز الهوية المجتمعية والاندماج الحضري، لكنه قد يطرح تحديات تتعلق بتوسيع نطاق الفاعلية الجمعوية على مستوى أوسع داخل المدينة أو الولاية.

المحور الثالث: الجمعية والمشاركة والمبادرة

الجدول رقم 17 يمثل أهم الخدمات التي تقدمها الجمعية؟

الخيار	التكرار	النسبة المئوية(%)
خدمات تعليمية	25	41.7%
خدمات صحية	15	25%
مساعدات مالية	10	16.7%
دعم نفسي	10	%16.6
المجموع	**60**	**100**

يعكس هذا الجدول تنوع الخدمات التي تقدمها الجمعيات في بيئة الدراسة، ويظهر تركيزًا ملحوظًا على **الخدمات التعليمية** باعتبارها الخدمة الأبرز، حيث اختارها 41.7% من المستجوبين. هذه النتيجة تؤكد أهمية التعليم كأحد الركائز الأساسية للعمل الجمعوي في تعزيز التنمية المحلية والاندماج الحضري، كما تتماشى مع وظيفة التنشئة الاجتماعية، التي تؤكد على دور المؤسسات الاجتماعية في بناء القدرات والوعي المدني.

تأتي **الخدمات الصحية** في المرتبة الثانية بنسبة 25%، مما يشير إلى الاهتمام بتلبية الاحتياجات الصحية للمجتمع المحلي، وهو جانب حيوي يعزز من استقرار الأفراد ويقوي التكامل الاجتماعي.

توزيع نسب المساعدات المالية (16.7%) والدعم النفسي (16.6%) يعكس الدور التكميلي للجمعيات في تقديم مساعدات إنسانية وعاطفية، وهو ما يسهم في تحقيق وظيفة التكافل الاجتماعي ودعم الفئات الهشة، ويعكس استجابة الجمعية للاحتياجات المتنوعة للسكان.

يمكن الاستنتاج أن الجمعيات تسعى لتقديم خدمات متوازنة تلبي الجوانب التعليمية، الصحية، والإنسانية، مما يعزز من دورها كآلية فاعلة في تعزيز المشاركة المجتمعية والمبادرة المحلية، مع ضرورة استمرار تطوير هذه الخدمات لتلبية متطلبات المجتمع المتجددة.

الجدول رقم 18 يمثل أهم النشاطات التي تقدمها الجمعية؟

الخيار	التكرار	النسبة المئوية(%)
نشاط خيري	25	41.7%
نشاط ثقافي	15	25%
نشاط ترفيه	10	16.7%
نشاط رياضي	10	%16.6
المجموع	**60**	**100**

يشير الجدول المتعلق بأهم النشاطات التي تقدمها الجمعية إلى أن النشاط الخيري يحتل الصدارة بنسبة 41.7%، متبوعًا بالنشاط الثقافي بنسبة 25%، بينما توزعت بقية الأنشطة بين الترفيهية (16.7%) والرياضية (16.6%). هذا التوزيع يعكس طبيعة الدور الاجتماعي الذي تضطلع به الجمعية في محيط حضري يغلب عليه الطابع الشعبي، حيث تفرض الظروف الاقتصادية والاجتماعية أولويات واضحة تتقدم فيها الحاجات الأساسية والمعيشية على بقية مجالات التنمية البشرية.

هيمنة النشاط الخيري ليست معطى عفويًّا، بل تعكس استجابة وظيفية مباشرة من الجمعية لسياق اجتماعي هشّ، يعاني فيه السكان من ضعف في التغطية الاجتماعية والمؤسساتية، فتتدخل الجمعية كفاعل وسيط لسدّ فجوات الدولة في هذا المجال.

يمكن تصنيف هذه الوظيفة ضمن بُعد التكيّف، حيث تسعى الجمعية إلى التفاعل مع مطالب البيئة المحلية وتوفير آليات دعم تتماشى مع احتياجات السكان المعيشية.

إلى جانب ذلك، تمثل الأنشطة الثقافية نسبة لا بأس بها من اهتمامات الجمعية، ما يعكس إدراكًا بأهمية الجانب الرمزي والمعرفي في تعزيز الانتماء والتماسك الاجتماعي. ورغم ذلك، فإن الأنشطة الترفيهية والرياضية تبقى محدودة نسبيًا، وهو ما قد يدل على ضعف قدرة الجمعية على استقطاب فئات الشباب أو تخصيص موارد موجهة لهذا النوع من الأنشطة، رغم ما لها من أثر في ترسيخ الاستقرار النفسي والاجتماعي، خصوصًا في أوساط المراهقين والناشئة. هذا التوزيع غير المتوازن للأنشطة قد يُقرأ، سوسيولوجيًا، كمؤشر على وجود اختلال في أولوية الأبعاد التنموية داخل الفعل الجمعوي، حيث تُعطى الأفضلية لما هو استعجالي وملموس على حساب ما هو بنيوي ومستدام.

إن كانت الجمعيات في الأحياء الشعبية تؤدي دورًا مهمًا في تلبية الحاجات الآنية، فإن محدودية الأنشطة الترفيهية والثقافية تُضعف من قدرتها على أداء دورها في التنشئة الاجتماعية وتحقيق الاندماج الحضري الكامل. لذا، من الضروري التفكير في إعادة هيكلة طبيعة تدخلات الجمعيات لتشمل أبعادًا متعددة، تُوازن بين العمل الخيري

والتنموي، بما يسمح بتوسيع قاعدة المستفيدين وتعزيز الوظائف المجتمعية المختلفة التي يُفترض أن تقوم بها هذه التنظيمات المدنية في السياق الحضري.

الجدول رقم 19 يمثل الإستفادة من خدمات الجمعية؟

الخيار	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	50	83.3%
لا	10	16.7%
المجموع	**60**	**100**

يشير هذا الجدول بوضوح إلى أن الغالبية العظمى من أفراد العينة (83.3%) قد استفادوا من خدمات الجمعية، وهو مؤشر قوي على الفعالية النسبية والوجود الفعلي للجمعية في حياة المجتمع المحلي. تعكس هذه النسبة المرتفعة الدور الاجتماعي الفاعل الذي تلعبه الجمعية في تلبية حاجات السكان، مما يدعم فرضية **تعزيز التماسك الاجتماعي** من خلال العمل الجمعوي.

فإن هذه النتيجة تبرز وظيفة الإنجاز (التلبية الفعلية للحاجات) التي تؤديها الجمعية، كما تعكس قدرة النظام الجمعوي على التكيف مع متطلبات المحيط المحلي من خلال تقديم خدمات تلبي احتياجات المستفيدين بفعالية. كما تدل هذه النسبة على وجود علاقة ثقة بين الجمعية وأفراد المجتمع، مما يعزز من التكامل الاجتماعي ويقلل من التوترات البنيوية.

في المقابل وجود 16.7% لم يستفيدوا من خدمات الجمعية يشير إلى وجود هامش لتحسين جودة الوصول والخدمات أو التواصل مع بعض شرائح المجتمع، مما يستدعي مراجعة استراتيجيات العمل الجمعوي لتعزيز شمولية التغطية وضمان استفادة أكبر عدد ممكن من السكان.

الجدول رقم 20 يمثل المشاركة في أنشطة الجمعية؟

الخيار	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	35	58.3%
لا	25	41.7%
المجموع	**60**	**100**

يشير هذا الجدول بوضوح إلى أن الغالبية العظمى من أفراد العينة (83.3%) قد استفادوا من خدمات الجمعية، وهو مؤشر قوي على الفعالية النسبية والوجود الفعلي للجمعية في حياة المجتمع المحلي. تعكس هذه النسبة

المرتفعة الدور الاجتماعي الفاعل الذي تلعبه الجمعية في تلبية حاجات السكان، مما يدعم فرضية **تعزيز التماسك الاجتماعي** من خلال العمل الجمعوي.

فإن هذه النتيجة تبرز وظيفة الإنجاز (التلبية الفعلية للحاجات) التي تؤديها الجمعية، كما تعكس قدرة النظام الجمعوي على التكيف مع متطلبات المحيط المحلي من خلال تقديم خدمات تلبي احتياجات المستفيدين بفعالية. كما تدل هذه النسبة على وجود علاقة ثقة بين الجمعية وأفراد المجتمع، مما يعزز من التكامل الاجتماعي ويقلل من التوترات البنيوية.

في المقابل وجود 16.7% لم يستفيدوا من خدمات الجمعية يشير إلى وجود هامش لتحسين جودة الوصول والخدمات أو التواصل مع بعض شرائح المجتمع، مما يستدعي مراجعة استراتيجيات العمل الجمعوي لتعزيز شمولية التغطية وضمان استفادة أكبر عدد ممكن من السكان.

اسم النشاط الذي شاركت فيه ؟

تشير إجابة العينة حول طبيعة الأنشطة التي شاركوا فيها إلى تنوع نسبي في مجالات التدخل الجمعوي، مع هيمنة واضحة للأنشطة ذات الطابع **الاجتماعي، الثقافي، والخيري،** يليها حضور أقل نسبيًا للأنشطة **الرياضية** . ويعكس هذا الاتجاه في المشاركة ميلاً واضحًا نحو الانخراط في المبادرات ذات البعد الإنساني والمجتمعي، والتي تستجيب مباشرة لحاجات السكان اليومية أو تعزز من الترابط داخل الحي والمجتمع المحلي.

خاصة من خلال مقاربة **بارسونز** (النظرية البنائية الوظيفية)، فإن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية تمثل تجليًا لوظيفتي **التكامل** و**التوجيه القيمي،** حيث تساهم الجمعية في تقوية روابط التضامن، وترسيخ القيم المشتركة داخل الجماعة المحلية، بما يسهم في الحفاظ على النظام الاجتماعي وتماسكه.

أما الأنشطة **الخيرية،** والتي شملت غالبية المشاركين، فتعكس الدور التعويضي للجمعية كمؤسسة وسيطة بين المجتمع المحلي والدولة، تعمل على التكيّف مع أوضاع اقتصادية صعبة وتسدّ الفراغات في الخدمات الاجتماعية الأساسية، ما يبرز وظيفتها على مستوى **التكيّف** .

في المقابل فإن المشاركة الأقل نسبيًا في الأنشطة **الرياضية** تكشف عن **فجوة في الاهتمام أو في الإمكانيات** داخل بنية العمل الجمعوي، وتطرح تساؤلات حول مدى قدرة الجمعيات على جذب فئة الشباب، التي غالبًا ما تكون أقرب إلى هذه الأنشطة، أو على توفير موارد ومرافق مادية لتنظيمها. وهذا الخلل قد يشير إلى محدودية في أداء وظيفة **تحقيق الأهداف،** والتي ترتبط بفعالية التنظيم في تحديد وتنفيذ برامج مستجيبة لتنوع اهتمامات الفئات المستهدفة.

بوجه عام، تعكس هذه المعطيات حضورًا فعّالًا للجمعية في المجالات ذات الطابع التضامني، لكنها في ذات الوقت تشير إلى ضرورة **إعادة التوازن في النشاط الجمعوي**، من خلال تعزيز المبادرات الشبابية، الثقافية والرياضية، بما يعزز المشاركة الشاملة ويضمن اندماجًا أفقيًا وعموديًا أوسع في الحياة الجمعوية داخل الوسط الحضري

المحور الثالث: عوائق العمل الجمعوي

الجدول رقم 21 يمثل مواجهة الجمعية مشاكل؟

الخيار	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	45	75%
لا	15	25%
المجموع	**60**	**100**

يوضح الجدول أن ثلاثة أرباع أفراد العينة (75%) يرون أن الجمعية تواجه مشاكل في أدائها أو في سير عملها، مما يشير إلى وجود عراقيل واضحة تعترض مسار العمل الجمعوي في المنطقة محل الدراسة.

يُعدّ هذا الوضع دلالة على **اختلال وظيفي** داخل النظام الجمعوي، حيث تعرقل هذه المشاكل قدرة الجمعية على القيام بوظائفها الاجتماعية الحيوية مثل التكامل والتكيف والإنجاز. هذا الاختلال قد يؤدي إلى تأثيرات سلبية على تماسك المجتمع واستقراره، مما يستوجب دراسة معمقة لطبيعة هذه المشاكل ومحاولة التدخلات الإصلاحية من قبل الجهات المسؤولة.

وعلى الجانب العملي، تشير هذه النتيجة إلى أهمية تعزيز الدعم المالي، اللوجستي، والتنسيقي للجمعيات المحلية، بما يساهم في تجاوز هذه العراقيل وتحقيق أداء أكثر فاعلية. كما تدعو النتيجة إلى تقوية العلاقات مع الجهات الرسمية والمجتمع المدني الأوسع لتوفير بيئة مؤاتية لعمل الجمعيات.

الجدول رقم 22 يمثل العوائق الرئيسية؟

الخيار	التكرار	النسبة المئوية(%)
نقص الدعم المادي	35	%58.3
نقص المشاركين	15	25%
عدم وجود برنامج واضح	10	16.7%
المجموع	**60**	**100**

يعكس هذا الجدول تصورات أفراد العينة حول أبرز العراقيل التي تعيق أداء الجمعية محل الدراسة. ويُمكن استخلاص ثلاث عقبات رئيسية تتفاوت في الحدة والتأثير.

نقص الدعم المادي يأتي في صدارة التحديات بنسبة 58.3%، وهو ما يمثل مؤشراً على هشاشة البنية التحتية المالية للجمعيات في السياق المحلي، ويؤثر بشكل مباشر على استمرارية الأنشطة وتنفيذ المبادرات.

يُعد التمويل عنصرًا أساسيًا في وظيفة "التكيف "لأي تنظيم اجتماعي؛ إذ يمكّنه من الاستجابة للمتغيرات وتلبية الحاجات المجتمعية. غياب هذا المورد يهدد بضعف الأداء وربما التوقف التام.

نقص المشاركين بنسبة 25% يشير إلى محدودية التجنيد المجتمعي، ما يعكس إمّا ضعفًا في آليات التحفيز والتأطير، أو ربما فتورًا في الثقة المجتمعية بالجمعية. وهذا ما يضعف وظيفة "التكامل "أي الربط بين الأفراد ومؤسساتهم المحلية.

أما **عدم وجود برنامج واضح** بنسبة 16.7%، فهو مؤشر على ضعف التخطيط الاستراتيجي داخل الجمعية. وهو ما يقود إلى تذبذب الأهداف وعدم وضوح الرؤية لدى الأعضاء والمستفيدين، مما يضعف وظيفة "تحقيق الأهداف "داخل البنية التنظيمية للجمعية.

تبرز النتائج أن **الدعم المادي** و**ضعف التفاعل المجتمعي** و**غياب التخطيط الواضح** تمثل المثلث الأساسي لعوائق العمل الجمعوي في هذا السياق. وتدعو هذه المعطيات إلى:

- تعزيز الشراكات مع الهيئات الرسمية والمانحين.
- تكثيف جهود التحسيس والتكوين من أجل توسيع قاعدة المشاركين.
- تطوير رؤية استراتيجية واضحة تسير عليها الجمعية لتحقيق فعالية أكبر.

الجدول رقم 23 يمثل من يخطط لأنشطة الجمعية؟

الخيار	التكرار	النسبة المئوية(%)
الأعضاء فقط	40	66.7%
المواطنين	10	16.7%
تجارب ناجحة خارجية	10	16.7%
المجموع	**60**	**100**

يعكس هذا الجدول طبيعة الجهة التي تتولى مسؤولية التخطيط للأنشطة داخل الجمعية، وهو مؤشر مهم لفهم نمط الحوكمة ومستوى الانفتاح والمشاركة المجتمعية.

تشير النتائج إلى أن الغالبية الكبرى (66.7%) من التخطيط تتم داخليًا من قبل أعضاء الجمعية فقط، ما يدل على هيمنة النمط المغلق في اتخاذ القرار. ورغم أن ذلك قد يعزز الكفاءة التنظيمية من خلال مركزية القرار، إلا أنه يُضعف وظيفة "الاندماج الاجتماعي، إذ إن انغلاق التخطيط داخل النخبة الجمعوية قد يُقصي المواطنين من لعب دور فاعل في صياغة الأولويات والبرامج.

في المقابل فقط 16.7%من التخطيط يتم بمساهمة المواطنين، وهي نسبة ضعيفة تعكس محدودية التشاركية في العمل الجمعوي، ما يُضعف وظيفة "التعبئة المجتمعية"، ويُفوت على الجمعية فرص الاستفادة من الرصيد المحلي للمعرفة والاحتياجات.

كذلك فإن الاعتماد على تجارب خارجية ناجحة بنسبة 16.7% يُعد مؤشرًا إيجابيًا نسبيًا على انفتاح الجمعية على الخبرات والتجارب الرائدة، ما يعكس وظيفة التكيّف والتجديد في البنية التنظيمية. لكن في غياب مشاركة محلية واسعة، قد تبقى هذه الاقتباسات مجرد نسخ نماذج قد لا تتماشى مع خصوصية المحيط المحلي.

تُبرز المعطيات أن عملية التخطيط داخل الجمعية يغلب عليها الطابع الداخلي المغلق، مع حضور محدود للمجتمع المحلي والخبرات الخارجية. ويوصي هذا الواقع بضرورة:

- توسيع قاعدة التخطيط لتشمل المواطنين، من خلال آليات تشاركية كالاستبيانات، اللقاءات المفتوحة، أو المجالس الاستشارية.
- تعزيز ثقافة التعلّم المؤسسي بالانفتاح على التجارب الناجحة، مع تكييفها محليًا بدل استنساخها

الجدول رقم 24 يمثل علاقة قرابة بين الأعضاء؟

الخيار	التكرار	النسبة المئوية(%)
نعم	35	58.3%
لا	25	41.7%
المجموع	**60**	**100**

يعكس هذا الجدول البنية الاجتماعية الداخلية للجمعية من حيث علاقات القرابة بين الأعضـــاء، وهو عنصـــر بالغ الأهمية لفهم طبيعة التشكيل التنظيمي والبعد الاجتماعي للجمعيات المحلية.

تُظهر المعطيات أن أكثر من نصـــف أفراد الجمعية (58.3%) تجمعهم علاقات قرابة، ما يدل على طغيان الطابع القرابي في التشـكيل الداخلي. ووفقًا للتحليل السـوسـيولوجي، فإن هذه النتيجة تشـير إلى حضـور قوي لنمط التنظيم الاجتماعي القرابي داخل الفضاء الجمعوي، وهو ما قد يعزز أحيانًا من الولاء والتماسك الداخلي بوصفه أحد العوامل الداعمة للاستقرار.

في المقابل فإن 41.7%من الأعضـــاء لا تربطهم علاقة قرابة، ما يعني وجود هامش من التنوع الاجتماعي والانفتاح على عناصـر من خارج الشـبكة العائلية. وهذه المعطيات قد تُقرأ بإيجابية باعتبارها مؤشـرًا على قدرة الجمعية على اســتقطاب أفراد من مختلف الخلفيات الاجتماعية، وهو أمر ضـــروري لتحقيق الوظيفة التكاملية داخل الحي أو المحيط الحضري.

إن ارتفاع نسـبة القرابة قد يكون ذا أثر مزدوج: فمن جهة، يوفّر الثقة والانسـجام، لكنه من جهة أخرى قد يؤدي إلى إقصاء غير الأقارب وشيوع منطق "العائلة/الجهة" على حساب الكفاءة والتشاركية.

في ضـوء الوظائف الاجتماعية للجمعية، فإن هذه النتيجة تدعو إلى توسـيع الانخراط المجتمعي من خلال فتح المجال أمام الأفراد غير المرتبطين بقرابة مع الأعضاء الحاليين، من أجل ضمان تمثيلية أوسع لمختلف فئات المجتمع المحلي.

تحليل المقابلة:

بالاعتماد على البيانات المسـتخلصـة من المقابلات مع عشـرة أعضـاء من جمعية "الرحمة والمودة" في بلدية تيارت، يمكن تقديم تحليل سوسيولوجي أكاديمي وفق المنهج الكمي ومن خلال المنظور البُنيوي–الوظيفي الذي يفترض أن المجتمع نسـقٌ اجتماعيٌ يتكوَّن من مجموعة من البُنى (Structures) تؤدي وظائف محددة تسـهم في اسـتقرار النظام الاجتماعي وتكامله.

أولاً :الخصائص السوسيو-ديموغرافية لأعضاء الجمعية

توزيع العينة حسب الجنس:

جدول رقم 25 يوضح توزيع العينة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة %
ذكر	03	30%
انثى	07	70%
المجموع	10	%100

الجنس :تُظهر العينة غلبة العنصر النسوي (07 إناث مقابل 03 ذكور)، ما يعكس تنامي مشاركة النساء في العمل الجمعوي التطوعي، خاصة في المجالات ذات البعد الإنساني والاجتماعي، وهو ما يمكن تفسيره وظيفياً بالدور المتزايد للنساء في آليات التضامن الاجتماعي، بوصفهن عنصر تماسك داخل النسق المحلي.

توزيع العينة حسب السن:

جدول رقم 26 يوضح توزيع العينة حسب متغير السن

السن	التكرار	النسبة %
اقل من 30 سنة	01	%10
من 31 الى 40	03	%30
41 الى 50 سنة	04	%40
اكثر من 51 سنة	02	%20
المجموع	10	%100

السن :أغلب الأعضاء (70%) تتراوح أعمارهم بين 30 و50 سنة، وهي فئة عمرية تمثل قوة نشطة في المجتمع، تجمع بين الحيوية والخبرة، ما يعزز استمرارية أداء الجمعية. حسب النظرية البنائية الوظيفية، فإن الفئات العمرية النشيطة تُعد عنصراً بنيوياً ضرورياً لضمان الوظائف التكيفية والتكاملية للجمعية.

توزيع العينة حسب المستوى التعليمي:

جدول رقم 27 يوضح توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة %
جامعي	07	%70
ثانوي	02	%20
متوسط	01	%10
المجموع	10	%100

المستوى التعليمي والتخصصات :يشير التوزيع إلى أن أغلب الأعضاء (70%) يحملون شهادات جامعية في تخصصات متنوعة (حقوق، اقتصاد، إعلام، علوم سياسية...)، وهو ما يعكس ارتفاع الرأسمال الثقافي داخل الجمعية، ما يتيح أداءً مؤسَّسياً أكثر فاعلية وشرعية في تسيير البرامج والأنشطة. هذه التعددية المعرفية تُسهم في تنوع الوظائف البنيوية للجمعية.

توزيع العينة حسب الهيكل التنظيمي

الهيكل التنظيمي للجمعية
رئيسة
نائب رئيس الاول
نائب رئيس الثاني
الكاتب العام
نائب الكاتب العام
امين الخزينة
نائب امين الخزينة
عضو
عضو

يشير توزيع المهام (رئيسة، نواب، أمناء، أعضاء...) إلى وجود بنية تنظيمية واضحة تعكس الطابع المؤسسي للجمعية. وفق "بارسونز"، هذا يعكس وظيفة التمايز البنيوي الذي يساهم في رفع الكفاءة الوظيفية للنظام الجمعوي، حيث يتم توزيع الأدوار تبعاً للكفاءة والتخصص.

توزيع لعينة حسب الامتداد المجالي والاجتماعي للجمعية:

أ. مكان الإقامة :

ينتشر الأعضاء على أحياء متعددة من المدينة (كارمان، سوناتيبا، حي الأتراك، حي التفاح)، ما يعزز من وظيفة التكامل الاجتماعي عبر الجغرافيا الحضرية، ويدل على أن الجمعية ليست محلية بمعنى الحي الضيق، بل ترتبط بمجمل النسيج المدني للبلدية.

ب.الأقدمية في العمل الجمعوي :

تتراوح بين 3 سنوات ونصف و5 سنوات، ما يدل على استقرار نسبي في عضوية الجمعية، ويشير إلى وظيفة الحفاظ على التماسك والاستمرارية التنظيمية، الضرورية لكل بنية اجتماعية فاعلة.

ثانياً: تحليل الأدوار والوظائف الاجتماعية للجمعية:

استناداً إلى النظرية البنائية الوظيفية التي ترى أن المجتمع يتكون من مجموعة نظم ومؤسسات تؤدي وظائف متكاملة لضمان استقراره وتوازنه، يمكن تحليل الجمعية باعتبارها وحدة بنيوية تقوم بعدة وظائف رئيسية:

1. وظيفة التكامل الاجتماعي:

تسعى الجمعية إلى تعزيز التضامن والتكافل من خلال مساعدات اجتماعية لفائدة الأرامل، الأيتام، والعائلات الفقيرة، مما يخلق روابط اجتماعية أفقية تعزز من تماسك المجتمع المحلي.

2. وظيفة التكيّف:

تبرز هذه الوظيفة من خلال قدرة الجمعية على استقطاب فئات مختلفة (من حيث السن، الجنس، المستوى العلمي)، وعلى تطوير استراتيجيات للحصول على الدعم من المواطنين رغم ضعف الدعم المؤسساتي، ما يدل على مرونة بنيوية واستجابة للظروف المحلية.

3. وظيفة الإنجاز:

تتمثل في الإنجازات المحققة كالحقيبة المدرسية، قفة رمضان، كسوة العيد، وغيرها من المبادرات الخيرية، والتي تلبي حاجات أساسية لشرائح واسعة من السكان.

4. وظيفة الحفظ والاستقرار:

تحرص الجمعية على الحفاظ على نشاطاتها السنوية المنتظمة، وهو ما يوفر نوعاً من الاستمرارية التي تساهم في استقرار الحياة الاجتماعية داخل الحي.

5. وظيفة التنشئة الاجتماعية:

من خلال مشاركة الشباب والنساء في العمل الجمعوي، تساهم الجمعية في بناء الوعي المدني، وتنمية روح المبادرة والمسؤولية الجماعية

وفق المنظور الوظيفي، تقوم الجمعية بوظيفة "التكامل "من خلال الاستجابة للحاجات الاجتماعية في الوسط المحلي، كما تساهم في وظيفة "الحفاظ على النمط "من خلال ترسيخ قيم التضامن والتكافل.

ثالثا: وسائل العمل والعلاقات

1. **المقر:** مستأجر وليس ملكاً، ما يدل على هشاشة البنية المادية.
2. **وسائل الإعلام**: صفحة فيسبوك فقط، تدل على بداية توظيف الإعلام الرقمي في وظيفة التواصل.
3. **العلاقات مع الدولة:** الجمعية تابعة لمديرية النشاط الاجتماعي، لكنها تحصل على الدعم من المواطنين فقط، ما يكشف عن ضعف التنسيق المؤسسي، ويشير إلى خلل في وظيفة "الضبط "من قبل البُنى الرسمية.

رابعا: أداء الجمعية وتقييمها

1. التقييم العام للنشاط الجمعوي محلياً 10/09، وللجمعية ذاتها 10/08، ما يدل على رضا نسبي يعكس فاعلية الأداء في ظل الموارد المتاحة.
2. الجمعية تنشط طوال السنة وليس فقط موسمياً، وهو مؤشر على ديناميكية مستمرة.
3. أبرز الإنجازات تشمل: مساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة، العائلات ذات الدخل المحدود، ما يعزز وظيفة التكيف مع الواقع الاجتماعي المحلي.

خامسا: الإكراهات البنيوية والتحديات

1. نقص **الدعم المادي** ووسائل النقل من أهم العراقيل، ما يضعف من استدامة الأنشطة ويحد من الوظيفة التنفيذية للجمعية.
2. وجود صراعات بين الجمعيات الأخرى يُعزى إلى غياب التنسيق واختلاف الجهات الوصية والأهداف، ما يهدد الوظيفة التكاملية بين مكونات الحقل الجمعوي.

من أبرز العراقيل التي أشار إليها المستجوبون:

- ضعف الدعم المالي، وغياب وسائل نقل خاصة بالجمعية.
- غياب التنسيق بين الجمعيات المحلية بسبب اختلاف الوصايات وتباين الأهداف.

ووفق النظرية البنائية الوظيفية، فإن هذه التوترات تمثل اختلالاً وظيفياً يعرقل قدرة النظام الجمعوي على أداء وظائفه، ويشير إلى ضرورة تدخل خارجي (من الدولة أو المجتمع المدني الأوسع) لتحقيق التوازن البنيوي

سادسا: التوصيات والأدوار المستقبلية

1. أكدت العينة على ضرورة توسيع أدوار الجمعيات لتشمل التعليم والتكوين والمقاولاتية، ما يعكس وعياً بضرورة انتقال الجمعيات من وظائفها التقليدية إلى أدوار تنموية.
2. ضرورة وجود جمعيات تعليمية في كل حي، ما يؤكد مطلب المجتمع المدني في أداء وظائف معرفية وتنموية.

من خلال تحليل المعطيات وفق النظرية البنائية الوظيفية، نلاحظ أن جمعية "الرحمة والمودة" تؤدي أدواراً اجتماعية ووظيفية هامة في النسيج الحضري لمدينة تيارت، خاصة في ما يتعلق بالتكافل الاجتماعي والتضامن. ورغم محدودية الموارد والدعم الرسمي، فإن استنادها إلى رأسمال بشري متعلم ومنظم مكنها من أداء وظيفتي **التكامل** و**التكيف** .إلا أن التحديات البنيوية (ضعف التمويل، غياب التنسيق، المنافسة غير الصحية) تبقى عقبة في طريق تحقيق الاستدامة والفعالية، مما يستدعي إعادة التفكير في تنظيم الحقل الجمعوي وتكثيف التنسيق بين الجمعيات والجهات الرسمية

النتائج العامة لمحور البيانات الشخصية:

تشير المعطيات السوسيو–ديموغرافية لعينة الدراسة إلى مجموعة من الخصائص البنيوية التي تؤثر على طبيعة الانخراط في العمل الجمعوي ضمن بلدية تيارت:

1. التركيبة الجندرية:

يشـــكل الذكور الأغلبية بنســـبة 58.3%، مقابل 41.7% من الإناث، مما يعكس تفوقاً طفيفاً للذكور في الانخراط أو التفاعل مع المجال الجمعوي. ورغم وجود مشاركة نسوية معتبرة، إلا أن الطابع الذكوري ما زال يغلب على الفعل الجمعوي، ما يشير إلى بقاء بعض الحواجز السوسيو-ثقافية التي تعيق اندماج المرأة بشكل كامل في هذا الفضاء المدني.

2. التركيب العمري:

تُظهر النتائج أن الفئات المتوسـطة عمرياً (30-50 سـنة) هي الأكثر حضـوراً بنسـبة 71.7%، ما يدل على طابع عملي ونشـط لهذه الفئة في المجال الجمعوي. بالمقابل، تمثل فئة الشباب أقل من 30 سنة نسبة 20%، وهو ما يُظهر بداية انخراطها، لكنه في الوقت نفسـه يكشـف عن الحاجة لتطوير اسـتراتيجيات جذب وتفعيل أدوار الشـباب بشكل أوسع. أما فئة كبار السن (أكثر من 50 سنة) فتمثل نسبة محدودة (8.3%)، ما قد يعكس ضعف إدماجهم في الفعل الجمعوي.

3. المستوى التعليمي:

تبين النتائج وجود مســـتوى تعليمي مرتفع نســـبياً، حيث أن 88.3% من العينة تلقوا تعليماً ثانوياً أو جامعياً. يشـــير هذا إلى علاقة طردية بين ارتفاع المســـتوى التعليمي والانخراط في العمل الجمعوي، مما يعزز فرضـــية "الفاعلية المتعلمة" التي تعتبر أن الفئات المتعلمة أكثر وعياً واستعداداً للمشاركة في الحياة المدنية.

4. الانتماء المهني:

يشـكل الموظفون النسـبة الأكبر من العينة بـــ 58.3%، مما يدل على أن الفئات ذات الاسـتقرار الاقتصـادي والاجتماعي تميل أكثر للمساهمة في العمل الجمعوي. إلا أن وجود فئات متقاعدة وعاطلة عن العمل بنسبة 41.7% يكشـف عن الدور التكاملي للجمعيات كمجال بديل للاندماج الاجتماعي وتجاوز بعض أشـكال التهميش أو الفراغ الاجتماعي.

5. التوزيع الجغرافي (الأحياء):

تمركز العينة بشـكل كبير في أحياء شـعبية مثل "سـوناتيبا" و"كرمان" بنسـبة 75%، مما يشـير إلى أن الجمعيات تلعب دوراً وظيفياً في مناطق تعاني من هشـاشـة اقتصـادية ومجالية. هذا التمركز يعكس وظيفة تعويضـية للجمعيات في

هذه الأحياء، لكنه يُظهر في الوقت نفسه محدودية الانتشار المكاني للنشاط الجمعوي على مستوى المدينة ككل، ما يتطلب تعزيز آليات الاندماج المكاني وتوسيع رقعة الاستفادة من العمل الجمعوي.

تُبرز هذه النتائج أن العمل الجمعوي في الوسط الحضري بتيارت ما يزال يخضع لتأثيرات بنيوية تتعلق بالعمر، النوع، التعليم، والموقع الجغرافي. فرغم وجود مؤشرات على ديناميكية وتفاعل نسبي بين مختلف الفئات، إلا أن هناك تحديات واضحة تتطلب استراتيجيات إدماج أوسع، وخاصة لفئات الشباب والنساء وكبار السن، بالإضافة إلى ضرورة توسيع قاعدة العمل الجمعوي جغرافياً لضمان تكافؤ الفرص وتعزيز الوظائف التكاملية للمجتمع المدني.

المحور الثاني: العلاقة بين الجمعية والمحيط –

يعكس هذا المحور أهمية العلاقة الشبكية التي تربط الجمعية بالمجتمع المحلي، ويُظهر من خلال المعطيات كيف تتجسد هذه العلاقة عبر قنوات متعددة: التعرف، الاتصال، التفاعل، والعضوية.

1. قنوات التعريف والاتصال:

تظهر نتائج الجدول أن **العلاقات غير الرسمية (الصديق)** كانت الأداة الأنجع للتعريف بالجمعية، بنسبة بلغت 36.7%، وهو ما يؤكد أهمية الشبكات الأولية (العلاقات القرابية والجواريّة) في نقل المعلومة وتوسيع الفضاء الجمعوي. هذا المعطى يتوافق مع تصور بارسونز لوظيفة **الاندماج الاجتماعي** في الحفاظ على ترابط النسق الاجتماعي.

الفيسبوك (25%) كمصدر ثانٍ للتعريف بالجمعية يعكس تحوّلاً وظيفيًا نحو الرقمنة، ما يدل على قدرة الجمعية على أداء وظيفة **التكيّف** مع تحولات البيئة التكنولوجية، وفق التحليل البنائي الوظيفي.

بالمقابل النسب المحدودة للإذاعة والصدفة تعكس **اختلالًا في الأداء الوظيفي لقنوات الاتصال التقليدية**، ما يدعو الجمعية إلى تطوير استراتيجية تواصلية أكثر شمولًا.

2. طبيعة العلاقة (مباشرة/غير مباشرة):

أكثر من نصف المبحوثين (58.3%) أكدوا وجود علاقة مباشرة، ما يُعد مؤشرًا إيجابيًا على قدرة الجمعية على **الدمج الاجتماعي المحلي**، وتعزيز الشعور بالانتماء.

العلاقة غير المباشرة تمثل 33.3%، وتكشف عن قدرة الجمعية على الامتداد الأفقي عبر وسطاء اجتماعيين، مما يدل على وجود **شبكة تأثير اجتماعي غير مباشرة** تدعم الاستقرار والتواصل داخل المحيط.

مع ذلك، فإن النسبة العالية لمن ليست لهم علاقة غير مباشرة (66.7%) تُظهر **تحديات في التوسع الشبكي**، ما يدعو إلى تقوية وسائط الانتشار غير الرسمي.

3. التفاعل الميداني (زيارة المقر):

التردد على المقر (46.7%) يمثل مؤشرًا على **التفاعل الفيزيقي مع المؤسسة**، وهو جانب مهم في دعم العلاقات الاجتماعية الواقعية داخل النسيج الحضري.

عدم تردد أكثر من نصف العينة يشير إلى **خلل في الجاذبية المكانية للمقر**، وقد يُعزى إلى ضعف في التعريف بالمكان أو محدودية الأنشطة.

4. مستوى الاهتمام:

غلبة الاهتمام المتوسط (41.7%) تدل على وجود تفاعل ولكن غير مستدام، ما يعكس **ضعفًا نسبيًا في وظيفة التحفيز الجمعوي**، ويتطلب تدخلاً استراتيجياً عبر برامج نوعية.

الاهتمام القوي (28.3%) مؤشر على وجود نواة صلبة من الفاعلين، يمكن الاعتماد عليهم كقوة دعم لتنشيط المجتمع المحلي.

5. الخبرة الجمعوية:

نسبة 75% ممن سبق لهم التعامل مع جمعيات أخرى تؤكد أن هناك **ثقافة جمعوية قائمة** في المجتمع المحلي، ما يُمكّن الجمعية من الاشتغال ضمن فضاء مدني نشط ومهيّأ للتفاعل.

6. العضوية في الجمعيات:

نسبة العضوية (36.7%) تشير إلى وجود **التزام مدني واضح**، لكنه لا يزال محدوداً أمام إمكانية التوسع. هذا يدعو إلى تقوية **آليات الاستقطاب والانخراط**، وتحويل المهتمين إلى أعضاء فاعلين.

تبرز المعطيات أن الجمعية نجحت في بناء علاقات مباشرة وشبه مباشرة مع شريحة هامة من السكان، مستفيدة من القنوات الشبكية والاجتماعية التقليدية، لكنها تحتاج إلى توسيع أثرها الرقمي، وتحسين فعالية فضائها الفيزيقي (المقر)، وتعزيز استراتيجيات الاستقطاب. من منظور بنائي وظيفي، تؤدي الجمعية وظائف رئيسية ضمن النسق الحضري، أبرزها:

- **التكامل الاجتماعي** عبر الروابط المباشرة.

- **التكيف** مع الوسائط الحديثة (الفيسبوك).
- **الحفاظ على النسق** من خلال دعم قيم المشاركة والعمل التطوعي.
- لكنها تُظهر بعض الاختلالات في أداء وظيفة **تحقيق الأهداف** فيما يخص التغطية الشاملة والانخراط الفعلي.

نتائج المحور الثالث: الجمعية والمشاركة والمبادرة

من خلال تحليل بيانات المحور الثالث في الدراسة، تتضح النتائج التالية:

1. تنوع الخدمات المقدمة من الجمعية:

أظهرت النتائج أن الجمعيات محل الدراسة تقدم مجموعة متنوعة من الخدمات، مع تركيز أساسي على **الخدمات التعليمية** (41.7%)، تليها **الخدمات الصحية** (25%)، ثم **المساعدات المالية** و**الدعم النفسي** بنسب متقاربة (16.7% و16.6%). هذا التوزيع يعكس حرص الجمعيات على الاستجابة لمجموعة من الاحتياجات الأساسية للمجتمع، خاصة في الجوانب التعليمية والصحية، وهو ما يتماشى مع الأدوار المتعددة التي تؤديها في مجالات **التنشئة الاجتماعية والتكافل والتكامل المجتمعي**.

2. أولوية النشاط الخيري ضمن الفعل الجمعوي:

احتلت **الأنشطة الخيرية** المرتبة الأولى ضمن نشاطات الجمعية بنسبة 41.7%، وهو ما يعكس واقعًا اجتماعيًا هشًّا تطغى فيه الحاجات الأساسية على الاهتمامات التنموية الأخرى، ما يدفع بالجمعيات إلى التكيّف مع هذه الأولويات. كما يشير إلى الدور التعويضي الذي تلعبه الجمعيات في ظل محدودية تدخل الدولة في بعض المجالات. بينما جاءت **الأنشطة الثقافية** في المرتبة الثانية (25%)، أما **الأنشطة الترفيهية والرياضية** فبقيت في مستويات منخفضة نسبيًا، ما يشير إلى ضعف استهداف الفئات الشابة ونقص الموارد المخصصة لهذه الأنشطة.

3. نسبة الاستفادة من خدمات الجمعية:

عبّر **83.3%من المبحوثين** عن استفادتهم من خدمات الجمعية، وهي نسبة عالية تعكس الحضور الفعّال للجمعيات في حياة السكان، وتدل على وجود مستوى مقبول من **الفاعلية والثقة** تجاه هذه المؤسسات المدنية. بالمقابل، فإن 16.7% لم يستفيدوا من خدمات الجمعية، ما يشير إلى وجود **هوامش للتحسين** سواء على مستوى التغطية أو آليات الوصول.

4. نسبة المشاركة في أنشطة الجمعية:

بلغت نسبة المشاركين في أنشطة الجمعية **58.3%**، مقابل 41.7% لم يشاركوا. ورغم أن هذه النسبة إيجابية نسبيًا، فإنها تكشف عن **ضعف نسبي في التعبئة المجتمعية** والمشاركة الطوعية، مما يستدعي التفكير في أساليب جديدة لتحفيز السكان، خاصة فئة الشباب، على الانخراط في العمل الجمعوي.

5. طبيعة الأنشطة التي شارك فيها المبحوثون:

تشير المعطيات إلى أن غالبية المشاركين انخرطوا في **أنشطة اجتماعية وثقافية وخيرية**، مما يعكس طبيعة العمل الجمعوي المركّز على الأبعاد التضامنية. في المقابل، سُجل حضور محدود للأنشطة الرياضية، ما يعكس إما ضعف الاهتمام بهذا النوع من الأنشطة أو محدودية الإمكانيات والموارد المتاحة لتنظيمها. هذا النقص قد يؤثر على قدرة الجمعية في أداء بعض وظائفها، خاصة **وظيفتي التوجيه القيمي وتحقيق الأهداف** كما تطرحها النظرية البنائية الوظيفية.

يتّضح من نتائج هذا المحور أن الجمعيات الناشطة في المجال الحضري تلعب دورًا حيويًا في تقديم الخدمات والتدخل الاجتماعي، خاصة في الجوانب ذات الطابع الإنساني.

إلا أن هناك حاجة ملحة إلى **تنويع وتطوير البرامج والأنشطة**، وتعزيز مشاركة السكان، خاصة الشباب، في الحياة الجمعوية، بما يدعم أهداف الاندماج الحضري الشامل ويعزز التماسك الاجتماعي داخل النسيج الحضري.

المحور الرابع: عوائق العمل الجمعوي كما يلي:

1. وجود عراقيل تواجه الجمعية:

أفاد 75% من المبحوثين بأن الجمعية تواجه مشاكل، مما يشير إلى اختلالات في سير العمل الجمعوي، قد تؤثر على وظائف الجمعية الأساسية مثل **التكامل، التكيف، وتحقيق الإنجاز** .هذا الواقع يعكس الحاجة إلى تدخلات إصلاحية لتحسين بيئة العمل الجمعوي وتعزيز فاعليته في المحيط المحلي.

2. أبرز العوائق التي تواجه الجمعية:

توزعت العوائق كما يلي:

- **نقص الدعم المادي: (58.3%)** يُعدّ العائق الأبرز ويعكس هشاشة البنية التمويلية للجمعيات، مما يؤثر على استمرارية الأنشطة.
- **نقص المشاركين: (25%)** يُشير إلى ضعف في استقطاب الأفراد، وربما فتور في الثقة المجتمعية بالجمعية.
- **غياب برنامج واضح: (16.7%)** يدل على غياب الرؤية الاستراتيجية، مما يعرقل وضوح الأهداف والمسار التنظيمي للجمعية.

تدل هذه النتائج على أن العوائق الثلاثة تُشكّل مثلثًا من **الأزمة التنظيمية** يتطلب:

- تعزيز التمويل.
- توسيع قاعدة المشاركين.
- تطوير تخطيط استراتيجي واضح.

3. الجهة المسؤولة عن تخطيط الأنشطة:

- 66.7%من التخطيط يتم من قبل الأعضاء فقط، ما يدل على مركزية القرار وضعف المشاركة المجتمعية.
- 16.7%بمساهمة المواطنين، وهي نسبة ضعيفة تعكس محدودية التعبئة المجتمعية.
- 16.7%باقتباس تجارب خارجية، وهو مؤشر نسبي على انفتاح الجمعية على التجديد.

هذه النسب توضح أن نمط التخطيط يغلب عليه الطابع الداخلي، مع ضعف المشاركة المجتمعية والتكييف المحلي للتجارب. مما يتطلب:

- اعتماد آليات تخطيط تشاركية.
- الاستفادة من التجارب الناجحة مع تكييفها للسياق المحلي.

4. وجود علاقات قرابة بين الأعضاء:

- **58.3%من الأعضـــاء تجمعهم علاقات قرابة**، ما يدل على غلبة النمط القرابي داخل البنية التنظيمية للجمعية.
- **41.7%لا تربطهم قرابة**، وهو مؤشر إيجابي على وجود بعض التنوع الاجتماعي والانفتاح.

رغم أن القرابة قد تسـهم في تعزيز الثقة والانسـجام، إلا أنها قد تؤدي إلى **الإقصـاء وتكريس منطق العائلة على حساب الكفاءة**، مما يستدعي فتح المجال لانخراط فئات مجتمعية أوسع من خارج دائرة القرابة.

تشـــير نتائج هذا المحور إلى أن العمل الجمعوي في الســـياق المدروس يواجه **تحديات هيكلية ووظيفية متعددة**، أبرزها: التمويل، ضـعف المشـاركة، مركزية التخطيط، وطغيان العلاقات القرابية. وهي عناصـر تحدّ من فعالية الجمعية وتستوجب معالجة عبر **استراتيجيات إصلاحية شاملة** تشمل التمكين المالي، الانفتاح المجتمعي، والتخطيط التشاركي.

تحليل المقابلات التي أُجريت مع عشـرة أعضـاء من جمعية "الرحمة والمودة" ببلدية تيارت، يمكن تلخيص **النتائج العامة** كما يلي:

أولاً: خصائص الأعضاء وتركيبة الجمعية

1. **الغلبة للعنصـر النسـوي** داخل الجمعية (70%)، ما يعكس تنامي دور النسـاء في العمل الجمعوي، خاصة في المجالات ذات الطابع الإنساني والاجتماعي.
2. **الفئة العمرية النشطة** (30–50 سنة) هي المهيمنة، مما يوفر للجمعية توازناً بين الحيوية والخبرة.
3. **أغلب الأعضاء جامعيون** في تخصصات متنوعة، ما يعزز من مستوى الرأسمال الثقافي والمعرفي للجمعية.
4. **وجود هيكل تنظيمي واضـح** ومُهيكل (رئيسـة، نواب، أمناء، أعضـاء...)، يعكس الطابع المؤسـسـي والتنظيمي للجمعية.

ثانياً: الأدوار الاجتماعية والوظيفية للجمعية

1. تؤدي الجمعية **وظيفة التكامل الاجتماعي** من خلال أنشطة دعم للفئات الهشة (الأرامل، الأيتام، الفقراء).
2. تبرز **وظيفة التكيف** عبر استقطاب فئات متنوعة، واستمرارية النشاط رغم محدودية الموارد.
3. تنفذ الجمعية **أنشطة دورية** (قفة رمضان، كسوة العيد...) تُعد مؤشرات على وظيفة الإنجاز وتلبية الحاجات الأساسية.
4. تساهم الجمعية في **التنشئة الاجتماعية** من خلال دمج الشباب والنساء في العمل التطوعي، وتنمية الوعي المدني.

ثالثاً: الوسائل والعلاقات

1. **المقر مستأجر** مما يعكس هشاشة مادية.
2. **ضعف في أدوات الإعلام والتواصل** (اعتماد محدود على فيسبوك فقط.)
3. **غياب دعم رسمي فعلي** رغم انتماء الجمعية لمديرية النشاط الاجتماعي، والاعتماد شبه الكلي على تبرعات المواطنين.

رابعاً: التقييم الذاتي والأداء

1. الأعضاء يمنحون تقييماً إيجابياً نسبياً للنشاط الجمعوي (10/09) وللجمعية نفسها.(08/10)
2. الجمعية تنشط على مدار السنة وليس موسمياً، مما يعكس ديناميكية واستمرارية.
3. توجد **إنجازات واضحة** ذات أثر اجتماعي محلي ملموس، خصوصاً في دعم ذوي الاحتياجات الخاصة والأسر الهشة.

خامساً: الإكراهات البنيوية والتحديات

1. **نقص التمويل ووسائل النقل** من أبرز العوائق التي تؤثر على فعالية الجمعية.
2. **ضعف التنسيق** بين الجمعيات ووجود صراعات بينها يعود إلى اختلاف الجهات الوصية وتباين الأهداف، مما يهدد الأداء التكاملي للجمعيات.

سادساً: الرؤية المستقبلية والتوصيات

1. هناك **وعي متزايد لدى الأعضاء** بأهمية توسيع وظائف الجمعية لتشمل التكوين، التعليم، والمقاولاتية.

2. مطلب بتعميم **الجمعيات التعليمية في الأحياء**، ما يدل على رغبة في الانتقال نحو أدوار تنموية لا تقتصر على العمل الخيري فقط.

تُبرز المقابلات أن جمعية "الرحمة والمودة" تمثل فاعلاً جمعوياً مهماً في النسيج الحضري المحلي، تلعب أدواراً وظيفية متكاملة في التضامن والتكافل الاجتماعي، رغم ما تواجهه من عراقيل بنيوية ومادية. تعكس الجمعية نموذجاً عن دينامية المجتمع المدني في الجزائر، وقدرته على التكيف والمساهمة في الاستقرار الاجتماعي، في غياب تنسيق مؤسسي كافٍ ودعم رسمي مستدام.

النتائج العامة للدراسة:

أولا: النتائج العامة للدراسة المستخلصة من الاستمارة

تُظهر المعطيات المستخلصة من الدراسة أن العمل الجمعوي في بلدية تيارت يُمارَس ضمن سياق حضري خاص يتميز بمجموعة من المحددات البنيوية والثقافية والاجتماعية، ما يمنح هذا النشاط طابعًا انتقاليًا بين التقليدي والحديث. ويمكن تحليل النتائج من خلال الأبعاد التالية:

1. التركيبة البنيوية للمبحوثين: فاعلية تعليمية مقابل تهميش شبابي

تعكس البيانات الشخصية المجمعة بروز فئة متوسطة عمريًا، ذات مستوى تعليمي معتبر (ثانوي وجامعي)، وانتماء مهني مستقر نسبيًا (موظفون)، ما يدعم فرضية "الفاعلية المتعلمة" داخل النسق الجمعوي الحضري. بالمقابل، تُظهر النتائج هشاشة مشاركة الشباب وكبار السن، ما يشير إلى قصور في إدماج فئات عمرية أساسية ضمن الدورة التطوعية المدنية.

تُؤدي الجمعية وظيفة الانتقاء الاجتماعي عبر جذب الفئات الأكثر قدرة على التفاعل، لكنها تُخفق في أداء وظيفة الإدماج الكامل لباقي الفئات.

2. الفضاء الجمعوي كامتداد للشبكات الأولية والرقمية

أوضحت النتائج أن التعريف بالجمعية يعتمد بدرجة أساسية على العلاقات القرابية والجواريّة، تليها الوسائط الرقمية كالفيسبوك، ما يدل على استمرار هيمنة الشبكات التقليدية في نقل المعلومة، مع بداية اندماج وسيط رقمي حديث.

يظهر هنا توازن بين وظيفتي الحفاظ على النسق من خلال العلاقات الأولية، والتكيّف عبر استثمار التكنولوجيا. إلا أن غياب فعالية الوسائط المؤسسية (إذاعة، إعلانات رسمية) يشير إلى خلل في وظيفة الاتصال المؤسسي.

3. الطابع الخيري للجمعيات: تعويض غياب الدولة؟

يُلاحظ أن معظم الخدمات والأنشطة تركز على البُعد الخيري والتعليمي، مع ضعف واضح في الأنشطة الترفيهية والرياضية. هذه النتائج تعكس واقعًا سوسيو-اقتصاديًا هشًا، حيث تصبح الجمعيات بمثابة أجهزة دعم تعويضية، لا أدوات تغيير تنموي بالمعنى العميق.

يؤكد هذا الوضع سيطرة وظيفة التكافل والتماسك على حساب وظيفة تحقيق الأهداف والتغيير.

4. الفعالية الشبكية مقابل محدودية المشاركة المباشرة

رغم أن أكثر من نصف المبحوثين لديهم علاقة مباشرة بالجمعية، فإن نسبة التردد على المقر ومعدل العضوية والمشاركة الفعلية في الأنشطة لا تزال متوسطة إلى ضعيفة. هذا يُظهر تناقضًا بين الاعتراف الوجداني بالجمعية كمؤسسة مجتمعية، وبين الانخراط العملي في برامجها.

الجمعية تؤدي وظيفة الاندماج الوجداني دون أن تحقق مستوى عالٍ من الاندماج السلوكي أو المساهمة النشطة، ما يضعف وظيفة التفعيل والمبادرة الذاتية لدى السكان.

5. عوائق هيكلية تعرقل استمرارية الفعل الجمعوي

تُبرز النتائج أن الجمعية تواجه عوائق ثلاثية الأبعاد:

- نقص التمويل (خلل في وظيفة الإنجاز).
- نقص في عدد المشاركين (خلل في وظيفة الدمج).
- غياب رؤية استراتيجية (خلل في وظيفة التوجيه التنظيمي).

العوائق الحالية تمنع الجمعية من أداء وظائفها الأربعة عند بارسونز (التكيف، الإنجاز، الدمج، الحفاظ على النسق)، وتدفعها إلى نمط دفاعي يركز على البقاء أكثر من التطوير.

6. محدودية التخطيط التشاركي: مركزية القرار وضعف التعبئة

تبين أن معظم التخطيط يتم داخليًا من قبل الأعضاء، دون إشراك حقيقي للمواطنين أو توطين حقيقي لتجارب جمعوية أخرى. هذا يعكس ضعفًا في ثقافة الديمقراطية التشاركية داخل الجمعية.

تغيب وظيفة التوجيه المجتمعي المشترك، ما يخلق فجوة بين الجمعية كمؤسسة وبين المحيط كمجتمع متفاعل، ويحد من فرص التأثير والتحول الاجتماعي.

أ. **التحول من الفعل الخيري إلى الفعل التنموي:** من خلال إدراج برامج تمكين شبابي، أنشطة رياضية وثقافية، ومرافقة مهنية.

ب. **تعزيز المشاركة التشاركية:** عبر ورشات استماع، استبيانات دورية، وانخراط المواطنين في تخطيط الأنشطة.

ت. **بناء استراتيجية تواصل متكاملة:** تجمع بين العلاقات الأولية، الرقمية، والإعلام المحلي.

ث. **تنويع مصادر التمويل:** من خلال شراكات مع مؤسسات اقتصادية، برامج دعم وطني ودولي.

ج. **دمج الشباب والنساء وكبار السن:** كفئة أساسية ضمن أنشطة مستدامة تخلق أثرًا اجتماعيًا ومجاليًا.

تعكس الدراسة واقعًا معقدًا ومتعدد الأبعاد للعمل الجمعوي الحضري في بلدية تيارت. فعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية التي تدل على وعي مدني متزايد، فإن البنية التنظيمية، التمويلية، والشبكية لا تزال تتطلب إصلاحات بنيوية لتفعيل الوظائف المجتمعية للجمعيات بما ينسجم مع أهداف الاندماج الحضري والتماسك المجتمعي. وبالاستناد إلى المنظور البنائي الوظيفي، يمكن القول إن مستقبل العمل الجمعوي في تيارت مرهون بقدرته على إعادة تعريف وظائفه، توسيع قاعدته المجتمعية، وتحقيق التناغم بين الفعل المدني والواقع المحلي.

ثانيا: النتائج العامة للدراسة المستخلصة من المقابلة

يُظهر تحليل المقابلات التي أُجريت مع عشـرة أعضـاء من جمعية "الرحمة والمودة" ببلدية تيارت، عدداً من النتائج السوسيولوجية المهمة التي تعكس طبيعة الفعل الجمعوي المحلي، وتبرز أبعاده الوظيفية ضمن النسق الحضري، وذلك من خلال مقاربة بنيوية–وظيفية تركز على العلاقة بين البُنى الاجتماعية ووظائفها في تحقيق التماسك والاستقرار المجتمعي.

أولاً، تكشف الخصائص السوسيو ديموغرافية لأعضاء الجمعية عن هيمنة العنصر النسوي بنسبة 70%، وهو ما يعكس تصاعد مشاركة النساء في النشاط الجمعوي، لا سيما في المجالات ذات البُعد الإنساني والرعائي. هذا المعطى يمكن تفسيره في ضوء الدور التقليدي والاجتماعي المنوط بالمرأة في ثقافتنا، بوصفها حاملة لقيم الرعاية والتكافل، مما يجعلها عنصراً محورياً في شبكات التضامن المحلية.

ثانياً، تُظهر البنية العمرية لأعضاء الجمعية أن الفئة المهيمنة تتراوح أعمارها بين 30 و50 سنة، وهي فئة تجمع بين النشاط والخبرة، الأمر الذي يعزز القدرة التنظيمية والوظيفية للجمعية. كما أن الحضور القوي لحاملي الشهادات الجامعية يعكس ارتفاع الرأسمال الثقافي لدى الأعضاء، ويُعدّ مؤشراً على جودة الموارد البشرية داخل الجمعية، ما يرفع من فاعلية تدخلاتها ويمنحها شرعية أكبر في محيطها الاجتماعي.

ثالثاً، يتميّز الهيكل التنظيمي للجمعية بالوضوح والتمايز، حيث تتوزع المهام بين رئيسة ونواب وأعضاء، مما يدل على وجود نسق مؤسسي داخلي يضمن توزيعاً فعالاً للأدوار والمسؤوليات. هذا التمايز الوظيفي يتماشى مع ما أشار إليه بارسونز في نظرية الأنساق، حيث تؤدي كل بنية اجتماعية وظائف محددة تسهم في استقرار النسق العام.

رابعاً، على المستوى الوظيفي، تُبرز الجمعية أدواراً اجتماعية متعددة تتماشى مع النظرية البنائية–الوظيفية، أبرزها وظيفة التكامل الاجتماعي من خلال تقديم المساعدات للفئات الهشة، ووظيفة التكيّف التي تظهر في قدرتها على استقطاب فئات مختلفة والاستمرار في أداء دورها رغم محدودية الدعم الرسمي. كما تبرز وظيفة الإنجاز عبر تنظيم مبادرات دورية (مثل قفة رمضان وكسوة العيد)، تُلبي حاجات حيوية ضمن الوسط المحلي.

خامساً، تشير نتائج المقابلات إلى أن الجمعية تقوم أيضاً بوظيفة التنشئة الاجتماعية، إذ تشجّع مشاركة النساء والشباب في العمل التطوعي، مما يُسهم في ترسيخ قيم المواطنة والتضامن. في ذات السياق، تُعدّ الجمعية عنصراً من عناصر الحفظ البنيوي من خلال التزامها بأنشطة سنوية ثابتة، ما يعزز الاستمرارية والاستقرار داخل النسق الجمعوي.

سادساً، تُظهر المعطيات أن الجمعية تعاني من هشاشة مادية واضحة، حيث أن مقرها مستأجر، وتعتمد على وسيلة تواصل واحدة تتمثل في صفحتها على فيسبوك. كما أن العلاقة مع المؤسسات الرسمية، رغم انتمائها لمديرية النشاط الاجتماعي، تفتقر للدعم الفعلي، مما يجعل الجمعية تعتمد أساساً على التبرعات الفردية، ويحدّ من فاعليتها في تنفيذ المشاريع بشكل أكثر اتساعاً واستدامة.

سابعاً، ورغم التقييم الإيجابي الذي قدمه الأعضاء للنشاط الجمعوي بصفة عامة ولجمعيتهم بصفة خاصة (بمعدلات 10/9 و10/8 على التوالي)، إلا أن العراقيل الأساسية التي تعيق أداء الجمعية تتمثل في غياب التمويل الكافي، وافتقارها لوسائل النقل، إضافة إلى الصراعات القائمة بين الجمعيات المحلية بسبب غياب التنسيق وتعدد الجهات الوصية. هذه العوامل تُعدّ اختلالات وظيفية تهدد قدرة الجمعيات على أداء وظائفها البنيوية بشكل منسق ومتكامل.

أخيراً، تُبرز المقابلات وعياً متزايداً لدى أعضاء الجمعية بأهمية تطوير أدوارها لتشمل مجالات جديدة كالتعليم، التكوين، والمقاولاتية الاجتماعية. كما تُطرح توصيات بإنشاء جمعيات تعليمية في كل حي، بما يعكس تطلع المجتمع المدني نحو لعب أدوار تنموية تتجاوز الإغاثة إلى بناء الكفاءة الذاتية. في ضوء هذه النتائج، تُمثل جمعية "الرحمة والمودة" نموذجاً لجمعية محلية استطاعت أن تؤدي وظائف اجتماعية حيوية في ظل محدودية الموارد، ما يعكس ديناميكية المجتمع المدني الجزائري، وقدرته على التكيف والمساهمة في تماسك النسيج الحضري.

ثالثا: التحليل التكاملي للعمل الجمعوي في بلدية تيارت: قراءة ميدانية ونوعية

تقدم هذه الدراسة رؤية شاملة للعمل الجمعوي في بلدية تيارت من خلال دمج المعطيات الكمية التي تم جمعها عبر استبيانات ميدانية، مع التحليل النوعي لمقابلات مع أعضاء جمعية "الرحمة والمودة"، الأمر الذي يسمح بفهم عميق ومركب لأبعاد الفعل الجمعوي في سياقه الحضري المحلي.

1. البنية الاجتماعية والتنظيمية للفعل الجمعوي

تؤكد البيانات المجمعة أن العمل الجمعوي في تيارت يتم ضمن نسق اجتماعي حضري يمتاز بخصائص انتقالية تجمع بين القيم التقليدية والبنى الحديثة. فتركيبة المبحوثين تُظهر سيطرة فئة متوسطة عمرية ومتعلمة (ثانوي وجامعي) ومستقرة مهنيًا، مما يدعم فرضية وجود فاعلية تعليمية ذات أثر إيجابي على جودة المشاركة الجمعوية. في نفس الوقت، تكشف المقابلات النوعية عن هيمنة نسائية نسبية داخل جمعية "الرحمة والمودة" (حوالي 70%)، مع حضور بارز للفئة العمرية 30–50 سنة، مما يعكس تجسيدًا عمليًا لبنية اجتماعية متماسكة تجمع بين الخبرة والنشاط التنظيمي.

يتجلى في كلا المصدرين أن الجمعية تلتزم بهيكل تنظيمي واضح وموزع للأدوار والمسؤوليات، وهو ما يواكب النظرية البنائية الوظيفية التي ترى في توزيع الوظائف التنظيمية أحد ضمانات استقرار النسق الاجتماعي.

2. وظائف الجمعية داخل النسق الحضري

من الناحية الوظيفية، تشير المعطيات إلى أن الجمعيات في تيارت تقوم بدور أساسي في التكافل الاجتماعي والتماسك المجتمعي، مع تركيز خاص على البُعد الخيري والتعليمي، وهو ما ينعكس في نشاطات الجمعية التي تشمل تقديم المساعدات للفئات الهشة (مثل قفة رمضان وكسوة العيد). هذا التوجه يعكس وظيفة التكامل الاجتماعي التي تؤديها الجمعيات، لكنه في الوقت ذاته يُظهر محدودية في الانتقال نحو وظائف أخرى مثل الإنجاز الاستراتيجي والتغيير التنموي.

تحليل المقابلات يكشف أيضًا عن أداء الجمعية لوظيفة التنشئة الاجتماعية عبر تشجيع مشاركة النساء والشباب في التطوع، الأمر الذي يعزز القيم المدنية ويؤسس لبنية اجتماعية أكثر تماسكا. غير أن المعطيات العامة توضح أن هذه المشاركة الفعلية لا تزال متوسطة إلى ضعيفة، ما يعكس خللًا بين الاندماج الوجداني والاندماج السلوكي، وبالتالي ضعف في وظيفة التفعيل والمبادرة.

3. الفضاء الجمعوي وأدوات التواصل

يشير التحليل إلى استمرار هيمنة الشبكات الأولية (القرابة والجوار) في تكوين وتوسيع دائرة الفعل الجمعوي، حيث تشكل هذه الشبكات العمود الفقري للتعريف والارتباط بالجمعيات. في المقابل، بدأت الوسائط الرقمية مثل "فيسبوك" تلعب دورًا مكملاً في نقل المعلومات والتنسيق، رغم ضعف الاستغلال الفعلي للوسائط المؤسسية الإعلامية، مما يدل على قصور في وظيفة الاتصال المؤسسي.

تؤكد المقابلات أن الجمعية تعتمد بشكل أساسي على صفحة واحدة على الفيسبوك كوسيلة تواصل وحيدة، وهو مؤشر على محدودية مواردها التقنية وضعف قدرتها على توسيع دائرة التأثير والتواصل مع جمهور أوسع.

4. العوائق والتحديات البنيوية

تجمع البيانات الميدانية والنوعية على أن الجمعيات في تيارت تعاني من عوائق هيكلية عديدة، أبرزها نقص التمويل، ضعف عدد المشاركين، وغياب رؤية استراتيجية واضحة. تعكس هذه المعوقات خللاً في الوظائف الأربعة الأساسية حسب نظرية بارسونز (التكيف، الإنجاز، الدمج، الحفاظ على النسق)، ما يدفع الجمعيات إلى تبني نمط دفاعي يركز على البقاء بدلاً من التطوير والابتكار.

كما تؤكد المقابلات على ضعف التنسيق بين الجمعيات المحلية وتعدد الجهات الوصية، ما يزيد من تعقيد المشهد الجمعوي ويحد من فعالية العمل المشترك.

5. إمكانيات التطوير والرهانات المستقبلية

رغم هذه التحديات، تبرز إرادة واضحة لدى أعضاء جمعية "الرحمة والمودة" نحو تطوير نشاطاتهم لتشمل مجالات جديدة كالتعليم، التكوين، والمقاولاتية الاجتماعية، في مسعى لتجاوز الفعل الخيري التقليدي نحو تنمية مستدامة وتفعيل أدوار اجتماعية أكثر شمولية.

ومن جهة أخرى، تشير الدراسة إلى أهمية تعزيز المشاركة التشاركية للمجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ، تنويع مصادر التمويل عبر شراكات جديدة، وتطوير استراتيجية تواصل متكاملة تجمع بين العلاقات التقليدية والحديثة.

بناءً على هذا التحليل التكاملي، يمكن الاستنتاج بأن العمل الجمعوي في بلدية تيارت يتسم بديناميكية إيجابية تعكس قدرة المجتمع المدني على التكيف مع متطلبات العصر، لكنه يظل محصورًا داخل قيود بنيوية وتنظيمية تحد من فاعليته الشاملة.

ومن منظور بنائي–وظيفي، يستوجب تفعيل العمل الجمعوي إعادة النظر في وظائفه الاجتماعية والتنظيمية عبر تبني آليات حديثة، توسيع قاعدة المشاركة، والانتقال من نمط الدعم التكافلي إلى فعل تنموي استراتيجي يعزز الاندماج الحضري ويقوي النسيج الاجتماعي.

.

خاتمة

خاتمة:

تهدف هذه الدراسة إلى مقاربة واقع العمل الجمعوي في الوسط الحضري لبلدية تيارت من زاوية سوسيولوجية، تستند إلى المنظور البنائي الوظيفي، وذلك من خلال تحليل مدى فاعلية الجمعيات المحلية في أداء أدوارها الاجتماعية والتنموية، وكذا رصد التحديات التي تعترضها في تحقيق الاندماج الحضري وتعزيز التماسك المجتمعي.

وقد كشفت نتائج الاستبيان والمقابلات أن النشاط الجمعوي يتموضع ضمن سياق حضري يتميز بتداخل البنى التقليدية والحديثة، حيث لا تزال الشبكات الأولية (العائلة، الجوار) تلعب دورًا مركزيًا في الحركية الجمعوية، إلى جانب تزايد نسبي في استخدام الوسائط الرقمية كقنوات للتواصل والتعبئة.

كما أظهرت النتائج أن الفعل الجمعوي المحلي يتمحور أساسًا حول الأنشطة ذات الطابع الخيري والتضامني، ما يعكس محاولة لسدّ الفراغات التي تتركها المؤسسات الرسمية في مجال الرعاية الاجتماعية، في حين تظل الأنشطة الترفيهية، الثقافية والرياضية شبه غائبة، ما يقلص من إمكانيات التأثير في فئة الشباب والنساء وكبار السن. ورغم وجود وعي نسبي بأهمية العمل الجمعوي، فإن المشاركة الفعلية لا تزال محدودة، بسبب غياب آليات فعالة للتخطيط التشاركي، ونقص في الموارد البشرية والمالية، إلى جانب هشاشة الرؤية الاستراتيجية لدى الجمعيات.

يمكن القول إن الجمعيات المدروسة تُؤدي بعض الوظائف الأساسية (كالتكافل والتماسك الاجتماعي)، لكنها تُعاني من اختلال في وظائف أخرى كالإنجاز، التوجيه، والاندماج. كما تبيّن أن ضعف التواصل المؤسسي وغياب الشراكات الفاعلة يحول دون تحقيق الفعل الجمعوي لغاياته الكبرى في البناء الحضري والتماسك المجتمعي.

إن مستقبل العمل الجمعوي في بلدية تيارت، وفي المجتمعات الحضرية المشابهة، يظل رهينًا بقدرة هذه التنظيمات على تجاوز عوائقها البنيوية والتنظيمية، وتوسيع قاعدتها المجتمعية من خلال التمكين، التخطيط التشاركي، وتفعيل الوظائف المدنية والتنموية.

ومن ثمة فإن تطوير الفعل الجمعوي لا يقتضي فقط إصلاح آلياته الداخلية، بل يتطلب أيضًا سياسة دعم واضحة من الدولة والبلديات، تعترف بدور الجمعيات كشريك أساسي في التنمية والاندماج الحضري.

.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: الكتب

1. إبراش، إبراهيم. المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، ط1، دار الشروق. 2009
2. انجرس، موريس. منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ط2، دار القصبة، الجزائر. 2008
3. بشارة، عزمي. المجتمع المدني: دراسة نقدية، ط7، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر. 2013
4. تيم، دان. نظرية العلاقات الدولية: تخصص والتنوع، ط2، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، لبنان. 2016
5. حسام، شحادة. المجتمع المدني (سلسلة التربية المدنية رقم 6)، ط1، بيت المواطن للنشر، دمشق. 2015
6. خليل، أحمد خليل. المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، ط1، دار الحداثة، بيروت. 1984
7. خليل، أحمد خليل. مفاتيح العلوم الإنسانية، دار الطبعة، بيروت. 1989
8. الشريف، عبد الله محمد. مناهج البحث العلمي: دليل الطالب في كتابة الأبحاث والرسائل العلمية، مكتبة الشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية. 1996
9. صورية، عكوش. دليل استعمال للجمعيات الجزائرية، مؤسسة فريد يشاي بيرت. 2014
10. عبد الغني، عماد. منهجية البحث في علم الاجتماع: إشكاليات تقنيات المقاربات، ط1، دار الطليعة، بيروت. 2007
11. عبيدات، محمد، وأبو ناصر، محمد. منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2، دار وائل للنشر. 1995
12. العسكري، عبد الله عبود. سلسلة منهجية البحث العلمي (3): منهجية البحث في العلوم القانونية، ط2، دار النصير، دمشق. 2004
13. عيشور، نادية سعيد. منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مؤسسة حسين راس الجبل، الجزائر. 2017
14. فتيحة، أوهايبة. الاتصال الجمعوي، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع. 2012

15. محمد، بلخير، وبن قدور، أشواق. الوعي المجتمعي الجواري كآلية لجلب موارد الجمعيات الخيرية في الجزائر، دراسات اقتصادية. 2021

ثانيًا: الأطروحات والرسائل الجامعية

1. باعلي، سعيدة. دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي: دراسة ميدانية بجامعة كافل اليتيم الخيرية بأدرار رسالة ماجستير، جامعة غير مذكورة. 2017

2. بوصنبورة، عبد الله. الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الشباب أطروحة دكتوراه. جامعة الإخوة منتوري قسنطينة. 2010

3. حيلة، حنان. منظمة المجتمع المدني ودورها في حماية الحقوق والحريات أطروحة دكتوراه. جامعة أحمد دراية أدرار. 2022

4. رحموني، محمد. تنظيم ممارسة حرية التجمع في القانون الجزائري أطروحة دكتوراه. جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان. 2015

5. السكني، دعاء عادل قاسم. المؤسسات الخيرية: حكمها وضوابط القائمين عليها رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية، غزة. 2012

6. سلمى، كوندة. المجتمع المدني والعمل التطوعي في الجزائر أطروحة دكتوراه. جامعة محمد لمين دباغين سطيف. 2020

7. شاوش، جهيدة إخوان. واقع المجتمع المدني في الجزائر أطروحة دكتوراه. جامعة محمد خيضر بسكرة. 2015

8. عبد الوهاب، داودي. الاتصال الجمعوي ودوره في ترقية الخدمة الاجتماعية الشبانية أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 3. 2020

9. علاق، مفيدة. التناول الإعلامي للقيم الاجتماعية في نشاط الجمعيات الخيرية بالجزائر أطروحة دكتوراه. جامعة الجزائر 3. 2021

10. فاضلي، سيد علي. نظام عمل الجمعيات في التشريع الجزائري رسالة ماجستير. جامعة محمد خيضر بسكرة. 2009

11. نصر الدين، عوايشية. الحركة الجمعوية بين الفعل الثقافي والخدمة الاجتماعية [رسالة ماجستير]. جامعة وهران 2. 2016

12. نعيمة، سليمي. دور الخدمة الاجتماعية الطبية في تفعيل مشاريع التنمية الاجتماعية [أطروحة دكتوراه]. جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي. 2021

13. يحيى، هني. الإعلام الجواري وتشكيل الفضاء العمومي-المواطن [أطروحة دكتوراه]. جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم. 2019

ثالثًا: المقالات في المجلات العلمية:

1. باحمد، رحمة. الجمعيات الخيرية وسبل تطويرها: الموارد والأهداف، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية. بدون تاريخ

2. براهيمي، آسيا. دور منظمات المجتمع في تدعيم التنمية الاجتماعية في الجزائر، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية. 2022

3. بن يحيى، فاطمة، وطعام، عمر. واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. 2015

4. الحاج، عباس. مساهمة الجمعيات الخيرية في التكافل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المحلية بالجزائر، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية. 2023

5. شليغم، غنية، وتومي، فضيلة. تطور الحركة الجمعوية في المدن الصحراوية، أشغال الملتقى الدولي: تحولات المدينة الصحراوية. 2015

6. طالبي، حفيظة. العمل التطوعي ودوره في تنمية ثقافة المواطنة لدى الشباب الجزائري، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع. 2018

7. عبد النور، بو صابة. نشاط الجمعيات الخيرية الجزائرية على صفحات التواصل الاجتماعي، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية. 2022

8. عثماني، كريمة. الاتصال الجمعوي في الجزائر: قراءات في المؤشرات والدلالات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية. 2018

9. عزاوي، حمزة. الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية وصورية الأداء التنموي، دراسات في التنمية والمجتمع. 2015

10. عفرون، لخضر. المسؤولية الاجتماعية للجمعيات الخيرية في ترقية الأسرة الجزائرية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية. 2024

11. العياشي، عنصر. ما هو المجتمع المدني؟ الجزائر نموذجًا، مجلة إنسانيات في الأنثربولوجيا والعلوم الاجتماعية. 2001

12. غربي، عزوز. الحركة الجمعوية والبناء الديمقراطي في الجزائر: الممكنات والتحديات، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية. 2019

13. غزالة، زوبير. المجتمع المدني في الجزائر: الجمعيات نموذجًا، مجلة التنمية البشرية. 2018

14. قرادي، محمد. مآخذ النظرية الوظيفية والنظرية الإسلامية البديلة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط. 2018

15. قواسمية، العلمي. الاتصال الجمعوي علاقته بالعمل التطوعي في ظل جائحة كورونا، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية. 2023

16. الكتري، يوسف ماهر. دور منظمات المجتمع المدني في الحد من البطالة لدى خريجي الجامعات، مجلة غير مذكورة. 2017

17. كوندة، سلمة. إسهامات الجمعيات الخيرية في تحقيق التنمية الاجتماعية بالمجتمع الجزائري، مجلة الدراسات في علوم الإنسانية، جامعة جيجل. 2019

18. مرزوق، أمينة، وسمري، سامية. الجمعيات الوطنية كفاعل أساسي في المجتمع، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية. 2022.

رابعًا: التشريعات والقوانين

1. القانون رقم 12-06 المؤرخ في 12 صفر 1433هـ الموافق لـ 6 جانفي 2012، المتعلق بالجمعيات.

الملاحق

جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الإجتماع

تصريح شـرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

نحن الماضون أسفله الطلبة الآتية أسماؤهم

السيد(ة) ...بوعزي صباح.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 110...819...51 والصادرة بتاريخ 2024...12...01

المسجّل(ة) بكلية : العلوم الاجتماعية قسم : علم الاجتماع

و المكلفون بإنجاز مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الموسومة بعنوان:

دور وسائط الاتصال الجديدة في الوسط الحضري

دراسة ميدانية على عينة من الجالية الجزائرية

نصرح بشرفنا أننا إلتزمنا بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية و النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ ...27 MAI 2025...

إمضاء المعني

المصادقة

بوتاجة هند
شهد للمصادقة على إمضاء
السيد(ة) عدادي حنان
ت.ت.و رقم 211194582
الصادرة بتاريخ 2024.12.01
من طرف تيارت
رئيس المجلس الشعبي البلدي

27 MAI 2025

جامعة ابن خلدون – تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الإجتماع

تصريح شـرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

نحن الماضون أسفله الطلبة الآتية أسماؤهم

السيد(ة) ..بلعباسي نادية.....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 2[illegible]49.19.22 والصادرة بتاريخ :29.07.13 ..... سنة

المسجّل(ة) بكلية :..علوم الانسانية والاجتماعية.. قسم : .....

و المكلفون بإنجاز مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الموسومة بعنوان:

.....دور وسائط الاتصال الجديدة في الوسط الحضري دراسة.....

.....ميدانية على عينة من الأسرة والأسرة.....

نصرح بشرفنا أننا إلتزمنا بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية و النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ .....

إمضاء المعني

BEKADDOUR Ali

المصادقة

شوهد للمصادقة على الإمضاء
السيد(ة)
ب 0049/9722
الصادرة بتاريخ
من طرف
تيارت في
رئيس المجلس الشعبي البلدي

29 MAI 2025

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية
قسم علم الإجتماع

إستمارة الإذن بطبع المذكرة

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة): ..... لوداي مختار .....

أرخص للطلبة الآتية أسماؤهم بطبع المذكرة

الإسم و اللقب : ..... بعيا خانا صبرينة .....

الإسم و اللقب : ..... بعيا طاهر عبان .....

التخصص : ..... علم الاجتماع الحضري .....

عنوان المذكرة :

..... دور وسائط الحسابات الحالية في الوسط الحضري .....

..... الجزائرية واحدودة .....

تيارت : ..... 20 ماي 2021 .....

إمضاء الأستاذ (ة) المشرف :

لوداي مختار

جامعة ابن خلدون تيارت
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع الحضري

استمارة بحث حول:

دور ووظيفة الجمعيات بالوسط الحضري

"دراسة ميدانية على جمعية الرحمة والمودة"

ملاحظة: نحن طلبة جامعة ابن خلدون تيارت تخصص علم الاجتماع الحضري نضع بين أيديكم استمارة البحث التالية وهي مكونة من مجموعة من الأسئلة نرجو منكم المساعدة على إتمام هذا العمل، نعلمكم بأن البيانات والمعلومات الواردة في الاستبيان التالي لا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي، نرجو منكم وضع علامة (X) في الخانة الصحيحة والاجابة بصراحة عن كل الأسئلة، نشكركم لتعاونكم.

إعداد الطلبة :
بعداني حنان
يماني ناصرية

اشراف الاستاذ:
بودواية مختار

السنة الجامعية: 2025/2024

المحور الاول: البيانات العامة

1) **الجنس** ؟ ذكر ☐ أنثى ☐

2) **السن**؟ .....

3) **المستوى التعليمي**؟

أمي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4) المهنة؟.....

5) العنوان (الحي فقط) .....

❖ **المحور الثاني: العلاقة بين الجمعية الفاعلين والمحيط**

1) كيف تعرفت على الجمعية؟

من خلال الفيسبوك ☐

عن طريق الإذاعة المحلية ☐

بفضل صديق ☐

من خلال ملصقات/منشورات/اعلان ☐

تعرفت على الجمعية بالصدفة ☐

تعرفت على الجمعية بطريقة أخرى أذكرها؟

.....

.....

2) هل تربطك علاقة مباشرة مع الجمعية؟ نعم ☐ لا ☐

3) هل تربطك علاقة غير مباشرة بالجمعية (يوجد وسيط)؟ نعم ☐ لا ☐

4) هل تتردد على مقر الجمعية نعم ☐ لا ☐

5) هل تجد بأن درجة اهتمامك بالجمعية؟ بسيطة ☐ قوية ☐ متوسطة ☐

6) هل سبق لك وأن تعاملت مع جمعيات أخرى؟ نعم ☐ لا ☐

7) هل أنت عضو في جمعية نعم ☐ لا ☐

8) هل أعضاء الجمعية كلهم من نفس الحي؟ نعم ☐ لا ☐

9) هل أعضاء الجمعية من نفس الجنس (ذكور/إناث)؟ نعم ☐ لا ☐

10) إذا كنت عضو في جمعية أذكر طبيعتها؟ جمعية ثقافية ☐ جمعية رياضية ☐ لجنة الحي ☐

جمعية دينية ☐

آخر .....

11) هل تعتبر هذه الجمعية جمعية خاصة بالحي فقط؟ نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث: الجمعية والمشاركة والمبادرة

12) ما هي أهم الخدمات التي تقدمها الجمعية؟

خدمات تعليم ☐ خدمات صحية ☐ مساعدات مالية ☐ عم نفسي ☐

مبادرات أخرى أذكرها .....

.....

13) ما هي أهم النشاطات التي تقدمها الجمعية في نظرك؟ .....

.....

14) هل استفدت مما تقدمه الجمعية نعم ☐ لا ☐

وضح؟ .....

.....

15) هل سبق لك وأن شاركت الجمعية في تقديم نشاطات؟ نعم ☐ ☐

16) أذكر اسم النشاط أو الخدمة أو المبادرة التي شاركت فيها؟ .....

.....

المحور الثالث: عوائق العمل الجمعوي.

17) هل تتلقى الجمعية مشاكل تؤثر على أدائها نعم ☐ لا ☐

18) هل ترى بأن العوائق تتمثل خصوصا في؟

نقص الدعم المادي ☐ نقص المشاركين ☐ عدم وجود برنامج واضح ☐

مشاكل أخرى؟ .....

.....

19) من يقوم بالإعداد للبرامج والأنشطة الخاصة بالجمعية؟

الأعضاء فقط ☐ المواطنين ☐ تستعين الجمعية بتجارب ناجحة ☐

20) هل هناك علاقة قرابة بين الأعضاء؟ نعم ☐ لا

إذا كانت هناك قرابة بين الأعضاء يرجى تحديدها؟

قرابة عائلية ☐ علاقات جيرة (جيران) ☐ علاقات زمالة منذ الطفولة ☐

آخر: .....

.....

نشكركم على تعاونكم

دليل مقابلة مع رئيس الجمعية والأعضاء

الجنس:

السن:

المستوى التعليمي:

المؤهل العلمي والتخصص:

المهنة:

مكان الاقامة (الحي فقط):

الأقدمية في المجال الجمعوي:

الأقدمية في هذه الجمعية:

هل لديكم مقر ثابت؟ هل هو مستأجر، ملك لأعضاء الجمعية، مقر ممنوح من الدولة؟...الخ؟

هل لديكم موقع على فيسبوك؟ هل تنشرون الأنشطة والمبادلات على يوتيوب؟

هل تنتمي الجمعية التي تنتمون محلية، ولائية، وطنية، هل هي منظمة أم جمعية فقط؟

هل هناك أهداف خاصة بالجمعية؟

كيف يتم صياغة أنشطة الجمعية؟ (كل شهر، كل سنة...الخ)؟

من يشارك في صياغة برامج الجمعية؟

ما هي الامكانات البشـــرية التي تمتلكها الجمعية؟ (هل هم شـــباب فقط؟ هل هم من المتعلمين فقط؟ هل هم ذكور فقط؟ ....الخ).

هل تتبع الجمعية جهة وصية معينة (مثلا مديرية التربية، مديرية الشباب والرياضة، مديرية النشاط الاجتماعي، الولاية، البلدية...الخ أم أنكم مستقلون عن هذه الهيئات)؟

هل تتعاون الجمعية في نشـــاطاتها مع هيئات عمومية أكثر من تعاملها مع المواطنين أم العكس؟ يرجى التوضيح؟

كيف تقيم النشاط الجمعوي في الوسط المحلي؟

ما هي أهم الأنشطة التي تمارس في الوسط المحلي (الحي والمدينة)؟

في رأيك هل يقتصر دور الجمعية على الحي والمدينة فقط؟ ماذا عن القرى؟

هل هناك أدوار جديدة للجمعيات الآن؟

هل تعتقد بأنه يجب على الجمعيات المساهمة في التعليم والتكوين والمقاولاتية بدل الأدوار التقليدية؟

كيف تحصلون على الدعم؟

هل النشاطات التي تقومون بها موسمية (تقتصر على شهر رمضان، الدخول المدرسي...الخ) أم أنها نشاطات على مدار السنة؟

ما هي أهم الانجازات التي حققتها الجمعية التي تنتمون إليها؟

ما هي أهم العراقيل والمشاكل التي واجهتها الجمعية؟

ما رأيك في الصراع الموجود داخل الجمعيات بالوسط المحلي؟

حسب رأيك ما هو نوع الجمعيات التي يجب أن تكون في كل حي؟ (رياضية، تعليمية، سياحية، بيئية...الخ)؟

ما هو تقييمكن لما وصلت إليه الجمعيات اليوم؟

هل تعملون مع وسطاء (إدارة، مواطنين، أئمة...الخ)؟ وضح بدقة؟

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراســـة إلى تحليل واقع العمل الجمعوي في بلدية تيارت، مع التركيز على جمعية "الرحمة والمودة"، وذلك من منظور بنائي وظيفي مستند إلى نظرية بارسونز. اعتمد البحث المنهج الوصفي في جمع وتحليل البيانات، حيث تم اختيار عينة من 60 مشــاركًا باســتخدام تقنية كرات الثلج، شملت فئات مختلفة من ســكان البلدية. وقد استخدمت الدراسة استمارة استبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات، إلى جانب إجراء مقابلات نوعية مع أعضاء الجمعية كأداة ثانوية لتعميق فهم السياق الوظيفي والتنظيمي للجمعيات.

تكشــف نتائج الدراســة عن ملامح معقدة للعمل الجمعوي في الســياق الحضــري، حيث يظهر الفعل الجمعوي كامتداد للتنظيمات الاجتماعية التقليدية مع بداية إدماج الوســـائط الرقمية، لكنه لا يزال يعاني من عوائق تمويلية وتنظيمية تحد من فعاليته وتحقيق أهدافه التنموية. توضـح الدراسـة أهمية تعزيز دور العمل الجمعوي من خلال تنويع أنشطته وتطوير بنيته التنظيمية، فضلاً عن دعم المشاركة المجتمعية والتخطيط التشاركي.

تعتمد الدراســة على الإطار النظري للمنهج البنائي الوظيفي لبارســونز، الذي ســاعد في تفســير العلاقات البنيوية ووظائف الجمعيات في تعزيز التكامل الاجتماعي والاســتقرار المحلي. وتُقدم الدراســة توصــيات عملية تهدف إلى تطوير العمل الجمعوي وجعله أكثر فاعلية واستدامة في خدمة المجتمع المحلي.

الكلمات المفتاحية:

العمل الجمعوي، المجتمع المدني، الوسط الحضري.

Abstract :

This study aims to analyze the reality of civil society work in the municipality of Tiaret, focusing on the "Al-Rahma wa Al-Mawadda" Association, from a structural-functional perspective based on Parsons' theory. The research adopted a descriptive methodology for data collection and analysis, selecting a sample of 60 participants using the snowball sampling technique, covering various segments of the municipality's population. The study primarily used a questionnaire as the main tool for data collection, alongside qualitative interviews with association members as a secondary tool to deepen the understanding of the functional and organizational context of the associations.

The study's findings reveal a complex picture of civil society work in the urban context, where collective action appears as an extension of traditional social organizations alongside the initial integration of digital media. However, it still faces financial and organizational obstacles that limit its effectiveness and achievement of developmental goals. The study emphasizes the importance of enhancing the role of civil society work through diversifying its activities, developing its organizational structure, and supporting community participation and participatory planning.

The study relies on the theoretical framework of Parsons' structural-functional approach, which helped explain the structural relationships and functions of associations in promoting social integration and local stability. Practical recommendations are provided to develop civil society work and make it more effective and sustainable in serving the local community.

Keywords

Civil society work, civil society, urban environment.